



تقرير مجلس الأمن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٣

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة عشرة

الملحق رقم ٢ (ج/ع/٥٥٠٢)

الامم المتحدة

تقرير مجلس الأمن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢ - ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٣

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثامنة عشرة
الملحق رقم ٢ (ج/ع/٥٥٠٢)



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٦٥

ملاحظة

تتألف وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام
ويعني أيـراد احدى هذه الرموز الحالة
الى احدى وثائق الأمم المتحدة

الفهرست

الصفحة

ز

المقدمة

الباب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن
بمقتضى مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين

١

الفصل الأول — الرسالة المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة
من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم الى رئيس مجلس
الأمن

الرسالة المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة
من ممثل كوبا الدائم الى رئيس مجلس الأمن

الرسالة المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة
من نائب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الدائم الى رئيس مجلس الأمن

٢

الفرع الأول — الرسائل الواردة بين ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢
الفرع الثاني — النظر في المسألة في الجلسات ١٠٢٢ - ١٠٢٥ (٢٣ - ٢٥

٢

تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢)
الفرع الثالث — الرسائل الواردة بين ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) و ١٣ كانون
الأول (ديسمبر) ١٩٦٢

٤

١٢

المبحث الأول — الرسائل الواردة من الدول الأعضاء

١٢

المبحث الثاني — الرسائل الواردة من منظمة الدول الأمريكية

١٢

الفرع الرابع — تطور الحالة بعد اجتماعات المجلس

١٤

الفصل الثاني — الرسالة المؤرخة في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٦٣ والموجهة
من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة السنغال الدائمة الى
رئيس مجلس الأمن

٢٠

الفصل الثالث — البرقية المؤرخة في ٥ أيار (مايو) ١٩٦٣ والموجهة من وزير
خارجية جمهورية هايتي الى رئيس مجلس الأمن

٣٧

٣٧	الفرع الاول - الرسائل الواردة الى المجلس
	الفرع الثاني - نظر المسألة في الجلستين ١٠٣٥ و ١٠٣٦ (٨ و ٩ أيار
٣٨	(مايو) ١٩٦٣
٤٤	الفرع الثالث - الرسالتان الواردتان بعد ٩ أيار (مايو)
	الفصل الرابع - تقارير الامين العام الى مجلس الامن عن التطورات المتعلقة
٤٥	باليمن
٤٥	الفرع الاول - تقارير الامين العام
	الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١٠٣٧ - ١٠٣٩ (١٠ - ١١
٤٦	حزيران (يونيه) ١٩٦٣)
٥٠	الفرع الثالث - تطور الحالة بعد نظر المجلس في المسألة

الباب الثاني

٥٣	المسائل الأخرى التي نظر فيها المجلس
٥٤	الفصل الخامس - قبول الاعضاء الجدد
٥٤	الفرع الاول - طلب جمهورية رواندا
٥٥	الفرع الثاني - طلب مملكة بوروندي
٥٥	الفرع الثالث - طلب جامايكا
٥٦	الفرع الرابع - طلب دولة ترينيداد وتوباغو
٥٧	الفرع الخامس - طلب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
٥٧	الفرع السادس - طلب اوغندا
٥٨	الفرع السابع - طلب الكويت
٦٠	الفصل السادس - التوصية بتعيين الامين العام للامم المتحدة

الباب الثالث

٦١	لجنة الأركان العسكرية
٦٢	الفصل السابع - اعمال لجنة الأركان العسكرية

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر مجلس الامن اليها
ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

٦٣

٦٤ الفصل الثامن - الرسائل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية

٦٤ الفرع الاول - الرسائل الواردة من الاردن واسرائيل فيما يتعلق ببناء الملاحات

٦٤ الفرع الثاني - الرسائل الواردة من اسرائيل والجمهورية العربية السورية . .

٦٥ الفرع الثالث - الرسائل الأخرى

الفصل التاسع - الرسائل المتعلقة بالبند التالي : " الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز
(يوليه) ١٩٦٠ والموجهة من الامين العام للأمم المتحدة الى

٦٧ رئيس مجلس الامن "

الفصل العاشر - التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادىء الاستراتيجي

٨٧ المشمول بالوصاية

٨٨ الفصل الحادى عشر - الرسائل المتعلقة بايربان الغربية (غينيا الجديدة الغربية)

٨٨ الفرع الاول - الرسالتان الواردتان من حكومة هولندا

الفرع الثاني - الاتفاق المعقود بين جمهورية اندونيسيا ومملكة هولندا بشأن

٨٨ غينيا الجديدة الغربية (ايربان الغربية)

٩٠ الفصل الثاني عشر - الوثائق المتعلقة بالحالة القائمة في انغولا

الفصل الثالث عشر - الرسالة المؤرخة في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢

والواردة من الامين العام بشأن الصعوبات القائمة

٩١ بين كمبوديا وتايلند

٩٢ الفصل الرابع عشر - الرسائل المتعلقة بمسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبية

٩٤ الفصل الخامس عشر - الرسائل المتعلقة بالمسألة الهندية - الباكستانية . . .

٩٧ الفصل السادس عشر - الرسائل المتعلقة بالاقليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية

٩٨ الفصل السابع عشر - الرسالة المتعلقة بالمسألة الكورية

٩٩ الفصل الثامن عشر - الرسالة المتعلقة بالحالة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية

الصفحة

- ١٠٠ الفصل التاسع عشر - الرسالة المتعلقة برود يسيا الجنوبية
- ١٠١ الفصل العشرون - الرسائل الواردة من الجمهورية العربية اليمنية والمملكة المتحدة
- ١٠٢ الفصل الحادي والعشرون - الرسائل الواردة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والعراق والجمهورية العربية السورية

تذييلات

- ١٠٣ التذييل الاول - الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الامن
- ١٠٦ التذييل الثاني - رؤساء مجلس الامن
- ١٠٧ التذييل الثالث - جلسات مجلس الامن خلال الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٣

مقدمة

يرفع مجلس الامن تقريره هذا (١) الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ وللفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق .

والتقرير في جوهره دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في مجلس الامن ، وليس المقصود من وضعه ان يقوم مقام محاضر جلسات المجلس ، فهذه المحاضر وحدها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمداولاته .

ويجد ربنا ان نشير فيما يتعلق بعضوية المجلس اثناء الفترة المستعرضة الى ان الجمعية العامة قامت في جلستها ١١٥٤ المنعقدة في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ بانتخاب البرازيل والفليبيين والمغرب والنرويج اعضاء غير دائمين لملء المقاعد التي ستشغل بانتهائها مدة عضوية ايرلندا والجمهورية العربية المتحدة والشيلي في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وكذلك لملء المقعد الشاغر نتيجة لانسحاب رومانيا من عضوية المجلس في التاريخ نفسه .

وتتد الفترة التي يتناولها هذا التقرير من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٣ . وقد عقد المجلس ثلاثا وعشرين جلسة اثناء هذه الفترة .

(١) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوي الثامن عشر المرفوع من مجلس الامن الى الجمعية

العامة . وقد رفعت التقارير السابقة بالرموز التالية : ج/ع ٩٣ ، ج/ع ٣٦٦ ، ج/ع ٦٢٠ ،

ج/ع ٩٤٥ ، ج/ع ١٣٦١ ، ج/ع ١٨٧٣ ، ج/ع ٢١٦٧ ، ج/ع ٢٤٣٧ ، ج/ع ٢٧١٢ ، ج/ع ٢٩٣٥ ،

ج/ع ٣١٣٧ ، ج/ع ٣٦٤٨ ، ج/ع ٣٩٠١ ، ج/ع ٤١٩٠ ، ج/ع ٤٤٩٤ ، ج/ع ٤٨٦٧ ، ج/ع ٥٢٠٢ .

الباب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن
بمقتضى مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين

الفصل الاول

الرسالة المؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم الى رئيس مجلس الامن .

الرسالة المؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة من ممثل كوبا الدائم الى رئيس مجلس الامن .

الرسالة المؤرخة في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة من نائب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الدائم الى رئيس مجلس الامن .

الفرع الاول

الرسائل الواردة بين ٢٢ و ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢

ارسل ممثل الولايات المتحدة الدائم رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٨١) ، طلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لتناول التهديد الخطير لسلام العالم وأمنه ، الناشيء عن قيام الاتحاد السوفياتي في كوبا سرا بتشديد قواعد الاطلاق واقامة القذائف التسيارية البعيدة المدى القادرة على حمل رؤوس حربية نووية حرارية الى معظم انحاء امريكا الشمالية والجنوبية . وذهبت الولايات المتحدة الى ان لديها دليلا لا يدحض على ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقيم منذ مدة في كوبا سلسلة كاملة من منشآت الاطلاق ومن الاسلحة الهجومية التي تفيض الى حد بعيد عن جميع الحاجات الدفاعية المعقولة لهذا البلد . وذكرت ان اتساع التدابير التي اتخذها الاتحاد السوفياتي في كوبا يدل بوضوح على ان هذا العمل مبني منذ بضعة شهور ، كان الاتحاد السوفياتي خلالها يعطي التأكيدات المتكررة ، سواء على النطاق الرسمي او النطاق الخاص ، بأنه لا يجري ارسال اية اسلحة هجومية الى كوبا ، ولذلك شرعت حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية الى ايقاف هذا الحشد الهجومي . فدعت هيئة التشاور التابعة لمنظمة الدول الأمريكية الى الاجتماع لاجل تطبيق المادتين ٦ و ٨ من معاهدة ريو ، وبدأت بفرض حجر شدد على كوبا لمنع نقل الاسلحة الهجومية الى هذا البلد . وذكرت الرسالة ان الولايات المتحدة ، وفقا للالتزامات المترتبة عليها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، تعرض على مجلس الامن مسألة وجود القذائف النووية والاسلحة الهجومية الاخرى في كوبا وتقترب ان يضطلع مجلس الامن ، بصورة سريعة وفعالة ، بمسؤولياته المتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين . وقد مت الولايات المتحدة مشروع القرار التالي (م أ / ٥١٨٢) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد نظرفي التهديد الخطير لأمن نصف الكرة الارضية الغربي ولسلم العالم ،
الناشيء عن استمرار التدخل الاجنبي في منطقة البحر الكاريبي وتسارعه ،

" وان يلاحظ مع القلق ان القذائف النووية وغيرها من الاسلحة الهجومية
قد ادخلت سرا الى كوبا ،

" وان يلاحظ ايضا ان ثمة حجرا قد فرض نتيجة لذلك على هذا البلد ،

" وان يساوره شديد القلق لاحتمال ان يؤدي استمرار الحالة الكوبية اكثر من
ذلك الى نشوء نزاع مباشر ،

" ١ - يطلب ، كتدبير مؤقت بمقتضى المادة ٤٠ ، القيام فورا بتفكيك جميع
القذائف والاسلحة الهجومية الاخرى وسحبها من كوبا ؛

" ٢ - ويغول ويسأل الامين العام بالنيابة ارسال هيئة مراقبين تابعة للأمم
المتحدة الى كوبا لتأمين التزام هذا القرار واعلام المجلس عن ذلك ؛

" ٣ - ويطلب انهاء تدابير الحجز الموجهة ضد الشحنات العسكرية الى
كوبا حالما تشهد الامم المتحدة بالالتزام الفقرة ١ ؛

" ٤ - ويوصى على سبيل الاستعجال الولايات المتحدة الامريكية واتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالمبادرة الى التداول بشأن التدابير اللازمة لازالة
التهديد القائم لأمن نصف الكرة الارضية الغربي ولسلم العالم وباعلام مجلس الامن
عن ذلك ."

وارسل ممثل كوبا رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ / ٥١٨٣) ، طلب
فيها ، بمقتضى المادة ٣٤ ، والفقرة ١ من المادة ٣٥ ، والمادة ٣٩ ، والفقرة ١ من المادة ١ ،
والفقرة ٤ من المادة ٢ ، والفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الامم المتحدة ، ان ينظر مجلس
الامن ، على وجه الاستعجال ، في العمل العربي الذي ارتكبه حكومة الولايات المتحدة ، انفراديا ،
ان أمرت بفرض الحصار البحري على كوبا . واتهمت كوبا الولايات المتحدة بقيامها بهذا العمل
دون مراعاة للمنظمات الدولية ، ولا سيما مجلس الامن ، وبخلقها خطر حرب وشيك .

وارسل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر)
(م أ / ٥١٨٦) طلب فيها عقد المجلس فورا لبحث مسألة " قيام الولايات المتحدة الامريكية بخرق
ميثاق الامم المتحدة وتهديد السلم . " وارفقت الحكومة السوفياتية بالرسالة بيانا اشارت فيه
الى ان رئيس الولايات المتحدة اعلن في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) انه قد اصدر اوامره الى القوات
البحرية التابعة للولايات المتحدة بالتعرض لجميع السفن المتجهة نحو كوبا ، واخضاعها للتفتيش وارجاع

السفن التي تحمل اسلحة هي، في نظر الولايات المتحدة ، ذات سفة هجومية . كما صدرت الاوامر بمراقبة كوبا بصورة مستمرة وعن كثب . وبدأت الولايات المتحدة ، في الوقت ذاته ، في انزال قوات امريكية جديدة في قاعدة غوانتانامو في كوبا ، ووضعت قواتها المسلحة في حالة استعداد للقتال . واتهم البيان السوفياتي ، ايضا ، الولايات المتحدة باتخاذها خطوة نحو اشعال حرب نووية حرارية ، وبخرقها القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وذلك بانتحالها لنفسها حق مهاجمة السفن الاجنبية في عرض البحر . وذكر البيان ان حصار الولايات المتحدة لكوبا هو عمل استفزازي ، وخرق للقانون الدولي لم يسبق له مثيل . وبين أن لجميع البلدان ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، حق تنظيم حياتها كما تشاء ، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها الذاتي . و اضاف ان الحكومة السوفياتية ترى ان من واجبها تحذير حكومة الولايات المتحدة تحذير لاجد يابأنها باتخاذها التدابير المشار اليها ، انما تحمل نفسها " مسؤولية ثقيلة فيما يتعلق بمصير العالم ، وتلعب بالنار برعونة " . و اوضح ان المساعدة السوفياتية لكوبا لا ترمي الا الى تحسين قدرة كوبا الدفاعية وان التهديدات والاعمال الاستفزازية المتواصلة التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد كوبا هي التي اقتضت تقديمها . واستطرد البيان ان الولايات المتحدة تطلب سحب المعدات العسكرية التي تحتاج اليها كوبا للدفاع عن ذاتها — وهذه خطوة لا يمكن ان تقبل بها اية دولة تعرض على استقلالها ؛ وان الاتحاد السوفياتي يرى وجوب سحب جميع القوات الاجنبية من اقاليم الدول الاخرى ؛ وان الولايات المتحدة لو كانت تسعى حقا لتأمين سلم دائم ، كما اعلن الرئيس كينيدي ، لقبلت الاقتراح السوفياتي وقامت بسحب جميع قواتها ومعدات العسكرية وبتصفية قواعد ها العسكرية القائمة في مختلف انحاء العالم .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٢٢ - ١٠٢٥
(٢٣-٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢)

قرر مجلس الامن ، في الجلسة ١٠٢٢ المعقودة في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ ، ان ينظر في وقت واحد في الرسائل الواردة من الولايات المتحدة وكوبا والاتحاد السوفياتي ، ودعا ممثل كوبا الى الاشتراك في المناقشة .

.. وتكلم ممثل الولايات المتحدة في هذه الجلسة ، فقال ان تحويل كوبا الى قاعدة لاسلحة الهجومية المحدثة للتدمير الشامل المفاجيء يشكل تهديدا لسلم نصف الكرة الغربي ولسلم العالم وانه ادى بالولايات المتحدة الى فرض الحجر على جميع الاسلحة العسكرية الهجومية المشحونة الى كوبا . وبعد ان استعرض الاحداث في كوبا منذ عام ١٩٥٩ اعلن ان اهم اعتراض لدى حكومته على النماذج القائمة في كوبا هو تزويد الاتحاد السوفياتي برأس جسر وبمسرحة عمليات في نصف الكرة الغربي . وقال ان القواعد السوفياتية في كوبا تختلف اختلافا اساسيا عن قواعد منظمة حلف شمال

الاطلسي بالقرب من الاتحاد السوفياتي ، اذ ان هذه الاخيرة ذات طابع دفاعي ويتفق انشاؤها مع مبادئ الامم المتحدة ؛ اما القواعد السوفياتية في كوبا المنشأة سرا فقد ادخلت الى نصف الكرة الغربي افطلع قاعدة نووية انشئت خارج نطاق نظم المعاهدات القائمة . وبين ان الاتحاد السوفياتي ، رغم اعلانه رسميا ان الاسلحة والمعدات العسكرية المرسله الى كوبا هي ذات طابع دفاعي محض ، يرسل آلافا من التقنيين العسكريين ومن قاذفات القنابل النفاثة القادرة على الضرب بالاسلحة النووية ، ويقيم في كوبا قذائف نووية تشكل خطرا واضحا على نصف الكرة الغربي وعلى العالم اجمع . وذكر انه لو قبلت الولايات المتحدة وغيرها من بلدان نصف الكرة الغربي بذلك الاختلال الاساسي في توازن القوى العالمي لشجعت على ظهور موجة جديدة من العدوان . واكد على ان المجلس يواجه مسألة خطيرة وان مستقبل المدينة قد يتوقف على قراره . واعلم المجلس ان منظمة الدول الامريكية قد اتخذت بعد ظهر ذلك اليوم قرارا طلبت فيه سحب جميع القذائف من كوبا فوراً وواصت اعضاؤها باتخاذ جميع التدابير الفردية والجماعية اللازمة ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ، تأمينا لعدم تمكن كوبا من الاستمرار في تلقيها من الدولتين الصينيتين - السوفياتية المواد واللوازم العسكرية التي يمكن ان تهدد سلم القارة وأمنها .

وتكلم بعد ذلك ممثل كوبا ، فوضح ان بلاده قد اضطرت الى التسلح لحماية نفسها من تكرر عدوان الولايات المتحدة . وأشار الى ان الرئيس دورتيكوس قد اعلن ، في خطابه الذي القا امام الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة ، انه اذا كانت الولايات المتحدة تقدم الى كوبا ، قولا وفعلا ، ضمانا فعلياً بعدم العدوان عليها ، فان كوبا لن تكون مضطرة عندئذ الى تقوية مرافقها الدفاعية . وقال الممثل ان بلده لم يقاس فقط المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة وانواع الضغط التي مارستها لعزله داخل نصف الكرة الغربي ، بل كان كذلك هدفا للاعتداءات المسلحة والاعمال التخريبية التي قام بها عملاء تم تدريبهم في الولايات المتحدة . وأشار الى ان الولايات المتحدة التي تتهم كوبا بانها قد اصبحت قاعدة تهديدية ، تملك القاعدة الاجنبية الوحيدة في كوبا ، وهي قاعدة غوانتانامو ، رغم ارادة الشعب الكوبي ، كما انها تستخدم هذه القاعدة لتدبير اعتداء على الجزيرة . وبين ان من الواضح ان الولايات المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق تقرير اى القواعد واى القذائف هو الحسن واياها هو السيء ، وانها تدفع بالمالم الى حافة الحرب دون ان تقدم اى دليل يثبت اتهاماتها . و اضاف الممثل ان الولايات المتحدة قد اتخذت تدبيرا حربيا منفردا ان ارسلت سفنها وطائراتها نحو كوبا ولم تتشاور مع حلفائها والمنظمات الدولية الا بعد ذلك ، وانها وضعت المجلس امام امر واقع لانها لا تملك اى مبرر اخلاقي او قانوني تعتمد عليه في استخدامها القوة ضد كوبا . وذهب الى ان كوبا كانت دائما على استعداد لحل نزاعها مع الولايات المتحدة بالمفاوضات السلمية ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ولكن الولايات المتحدة كانت على الدوام تجيب بلهجة التحالي . واعلن ان حكومته لا تقبل اى تدغسل من اى مراقبين في شئون تقع في نطاق ولايتها القومية وانه يجب ارسال هؤلاء المراقبين الى قواعد الولايات المتحدة التي يأتي منها الغزاة والقراصنة للتحرش بكوبا . ورأى ان الحصار البحري الذي فرضته الولايات المتحدة هو عمل حربي ستقاومه كوبا بكافة الوسائل وبكل الطرق . ودعا

الى سحب قوات الولايات المتحدة من الساحل الكوبي فوراً والى انهاء الحصار والاعمال الاستفزازية في غوانتانامو والاعتداءات التي ينظمها العملاء العاملين في خدمة حكومة الولايات المتحدة .

وتكلم الرئيس بعد ذلك بوصفه ممثلاً للاتحاد السوفياتي ، فلاحظ ان مجلس الامن قد اجتمع في ظروف اثار اشد القلق على مستقبل السلم في منطقة البحر الكاريبي وفي العالم اجمع . وقال ان فرض الحصار البحري على كوبا وجميع التدابير العسكرية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة تشكل خرقاً صارخاً لميثاق الامم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي كما انها تعد خطوة نحو اشعال حرب نووية - حرارية . وذكر ان الولايات المتحدة لجأت ، تبريراً لاعمالها العدوانية الموجهة ضد كوبا ، الى الاحتجاج كذبا وافتراء بذريعة أن الاتحاد السوفياتي قد نصب اسلحة هجومية في كوبا ، بينما كانت الحكومة السوفياتية قد اعلنت رسمياً انها لم ترسل ولا ترسل اية اسلحة هجومية الى كوبا ، وان المساعدة السوفياتية العسكرية لكوبا لم تقدم الا لاغراض دفاعية لا يحق الا لكوبا ان تقرها . وذكر ان حكومة كوبا الثورية قد تعرضت منذ الايام الاولى لقيامها ، لتهديدات واستفزازات متكررة من جانب الولايات المتحدة ، بما في ذلك التدخل العسكري المسلح . وقال ان حكومة الاتحاد السوفياتي تؤيد سحب جميع القوات الاجنبية والاسلحة من الاقاليم الاجنبية ولا تعارض في ان يجرى سحبها بمراقبة الامم المتحدة . و اضاف ان قرار الولايات المتحدة باللجوء الى منظمة الدول الامريكية لتنفيذ اعمالها العدوانية ضد كوبا ينال من خاصيات مجلس الامن الذي لا يحق لسواه اتخاذ التدابير القهرية . وقال ان في تجاهل مجلس الامن لهذه الاعمال العدوانية تنكراً لواجبه بوصفه الهيئة الاساسية المسؤولة عن صيانة السلم والامن الدوليين . وقد م مثل الاتحاد السوفياتي مشروع القرار التالي :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يسترشد بضرورة صيانة السلم وحفظ الأمن في جميع انحاء العالم ،

" وان يعترف بحق كل دولة في تقوية امكانياتها الدفاعية ،

" وان يرى ان من غير المقبول تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول

الاخرى المستقلة ذات السيادة ،

" وان يلاحظ عدم امكانية قبول اى خرق للقواعد المنظمة لحرية الملاحة في اعالي البحار،

" ١- يشجب اعمال حكومة الولايات المتحدة ، الرامية الى خرق ميثاق الامم المتحدة

وزيادة خطر وقوع الحرب ؛

" ٢- ويصر على ان تلغي حكومة الولايات المتحدة قرارها بتفتيش سفن الدول

الاخرى المتجهة الى جمهورية كوبا ؛

" ٣- ويدعو حكومة الولايات المتحدة الى الكف عن اى نوع من انواع التدخل في

الشؤون الداخلية لجمهورية كوبا والدول الاخرى ، يكون من شأنه ايجاد تهديد للسلم ؛

" ٤ - ويطلب الى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اجراء الاتصالات والمفاوضات اللازمة لاعادة الحالة الى وضعها الطبيعي وبالتالي لابعاد خطر نشوب حرب . "

وفي الجلسة ١٠٢٣ المنعقدة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) تكلم ممثل فينيزويلا فقال انه يعرب باسم البلدان الأمريكية اللاتينية عن اشد مشاعر القلق التي تساورها ازاء التهديد الذي سببه لأمنها ما جرى في كوبا من بناء القواعد السوفياتية نصب القذائف النووية القادرة على تدمير اى بلد في نصف الكرة الغربي . وذكر ان ثمة توترا في العلاقات بين كوبا وبين الجمهوريات اللاتينية الأمريكية الاخرى يرجع الى سياسة الحكم الشيوعي الكوبي الرامية الى تصدير نظامه الى البلدان الاخرى في هذه القارة والقيام بنشاط هدام يهدف الى قلب حكوماتها . وذكر ان معظم الدول الأمريكية قد قامت ، امام الخطر الاشد الذي يهدد سلم نصف الكرة الغربي واستقراره ، باتخاذ قرار طالبت فيه بتفكيك منشآت اطلاق القذائف في كوبا . ورأى ان من واجب مجلس الامن ان يتخذ التدابير اللازمة لمنع وصول الاسلحة النووية الى كوبا وتأمين هدم القواعد القائمة .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان ادخال القذائف النووية السوفياتية للتدمير الشامل الى نصف الكرة الغربي يشكل حالة لا يمكن للمسؤولين عن أمن نصف الكرة الغربي السكوت عنها . وقال ان بلده لم ينكر ابدًا حق الشعب الكوبي في اختيار نظامه السياسي الذاتي ، او حق الحكومة الكوبية في اتخاذ التدابير الدفاعية التي تراها لازمة لدفاعها ، او حق دولة ذات سيادة في طلب مساعدة عسكرية من حكومة اخرى ؛ ولكن بالنظر الى طبيعة الاسلحة والسرية التي احاطت ادخالها الى كوبا ، فقد اضطرت حكومته الى ان تستنتج ان تلك القواعد ليست لمجرد اغراض دفاعية وان الحكومة السوفياتية تسعى الى جني فائدة عسكرية هامة في كوبا . وقال ان حكومته تعتبر ان الولايات المتحدة قد تصرفت تصرفا سليما بلجوءها الى مجلس الامن في اول فرصة ممكنة . وايد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة وذكر ان تفكيك القذائف وسحبها من كوبا هما الوسيلة اللازمة لاعادة الثقة الى نصف الكرة الغربي .

وتكلم ممثل رومانيا ، فقال ان الولايات المتحدة كانت ، قبل ادعائها باكتشاف المنشآت الهجومية في كوبا ، قد اجرت استعدادات عسكرية ضخمة لشن غزوة جديدة على الجزيرة . و اضاف ان حصار كوبا العسكري يشكل عملا حربيا يتنافى مع عديد من الاتفاقيات والاعلانات البحرية الدولية ، فضلا عن الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بتصريف العدوان والمعقودة في تموز (يوليه) ١٩٣٣ والتي اعترفت بها الولايات المتحدة . وقال ان الوفد الروماني يرى ان من واجب مجلس الامن ان يشجب عمل الولايات المتحدة ضد كوبا وان يصر على القيام فوراً بفك الحصار والكف عن كل تدخل في الشؤون الداخلية لكوبا .

وتكلم ممثل ايرلندا، فقال انه مع ادراكه لقلق حكومة كوبا الثورية على امنها القومي يرى ان الحشد العسكري الضخم الذى جرى في كوبا بمساعدة الاتحاد السوفياتي قد تجاوز حدود حاجة كوبا الى تقوية مرافقها الدفاعية ؛ وقد ادى الى حدوث اختلال خطير في التوازن الحالي للأمن العالمي ، وهو يشكل خطرا مدبرا يهدد أمن نصف الكرة الغربي . و اضاف ان التوسع في القواعد النووية ونشر الاسلحة النووية قد اصبحا وسيلة غير مقبولة لحل المشاكل الدولية . ولا حظ ان الطرفين قد نوها باستعدادهما لالتماس حل سلمي للمشكلة الراهنة واعرب عن امله في ان تبدأ المفاوضات بينما لا يزال ثمة متسع من الوقت .

وفي الجلسة ١٠٢٤ المنعقدة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) تكلم ممثل فرنسا ، فذكر ان ادخال الاسلحة الهجومية الى كوبا يمثل محاولة خطيرة لخلق جبهة حربية جديدة في منطقة كانت حتى الآن خالية من التهديدات النووية . واستدل على خطورة الحالة من رد الفعل الذى اظهرته البلدان الأمريكية اللاتينية تجاه المشكلة التي خلقها الاتحاد السوفياتي . ورأى ان مشروع قرار الولايات المتحدة يدل بكل وضوح على الرغبة في التماس حل سلمي وفقا لمبادئ الميثاق .

وتكلم ممثل الصين ، فرأى ان المسألة ليست مسألة ما اذا كان لكوبا الحق في تقوية دفاعها الذاتي ، بل مسألة ما اذا يمكن السماح للاتحاد السوفياتي باقامة اسلحة للتدمير الشامل في تلك المنطقة الاستراتيجية مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب منتظرة . وقال ان من حقوق الولايات المتحدة تماما وقف تدفق الاسلحة الهجومية المتواصل الى كوبا متى ما كان أمن الولايات المتحدة وجيرانها معرضا للخطر ؛ وان الولايات المتحدة بمبادئها الى عرض القضية على مجلس الامن ، قد دلت على صادق رغبته في منع اي تفاقم جديد للحالة المشحونة بخطر جسيم . وقال ان الحشد العسكري السوفياتي في كوبا قد عجل في قيام الازمة ، وان بالامكان انهاء هذا سريحا بازالة الاسلحة الهجومية ، هذا اذا كان الاتحاد السوفياتي يرغب في اقناع العالم بصدق اقواله .

وتكلم ممثل الشيلي ، فذكر ان حكومته قد اتخذت على الدوام موقفا موضوعيا من الثورة الكوبية وآثارها في نصف الكرة الغربي . وقال وان الشيلي على علاقات طبيعية مع كوبا رغم عدم موافقتها لها . وقال ان المسألة المعروضة على مجلس الامن ليست مسألة الثورة الكوبية ولا مسألة تسرب عقائد يتبناها الى البلدان الأمريكية اللاتينية الاخرى ، بل مسألة كون دولة غريبة عن القارة قد وجدت في كوبا بابا مفتوحا للتدخل في شئون نصف الكرة الغربي ولتهديد امنه ؛ ولهذا السبب وافقت الشيلي على عقد اجتماع هيئة التشاور التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، وذلك بمقتضى معاهدة ريو للمساعدة المتبادلة . واكد على ضرورة اثبات وجود الامم المتحدة في كوبا ، وناشد الحكومة الكوبية قبول هذا الاجراء او اى تدبير آخر قد يتخذه الامين العام بالنيابة في التماسه لحل سلمي لازمة .

وتكلم ممثل الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان حكومته لا تستطيع ان تجد مبررا للقرار الذي انفردت الولايات المتحدة باتخاذهُ بفرض الحظر البحري الكاريبي ، وهو قرار مخالف للقانون الدولي ومن شأنه ان يزيد من حدة التوتر في العالم ويهدد السلم والامن الدوليين . وقال ان على مجلس الامن ان يركز جهوده على جمع جميع الاطراف المعنيين للوصول الى تسوية سلمية تتفق ومبادئ الميثاق ، وللاستفادة من اية مساعدة قد يتسنى للامين العام بالنيابة تقديمها اليهم .

وتكلم ممثل غانا ، فقال ان شعورا اكيدا بالخوف يساور نصف الكرة الغربي من جراء التهديد الناجم عن الحشد العسكري الحاصل في كوبا ، بينما تخشى كوبا من هجوم يشنه عليها جيرانها ، ومنهم الولايات المتحدة ، وهذا ما دعاها الى اتخاذ تدابيرها الدفاعية . واضاف ان وفد غانا يقترح والحالة هذه ان تقدم الولايات المتحدة للمجلس ضمانا خطيا بانها لا تنوى ، باى شكل من الاشكال ، التدخل في شئون كوبا الداخلية او القيام بعمل عسكري هجومي ضد هذا البلد ؛ كما يجب على كوبا ، من جانبها ، ان تعطي ضمانا خطيا مماثلا فيما يتعلق ببلدان نصف الكرة الغربي . وقال ان ما تقتضيه الضرورة الملحة هو اجراء مفاوضات بين الاطراف المعنيين لحل المشكلة على اساس احترامهم المتبادل لحقوقهم السيادية . وقال ان الوفد الغاني ووفد الجمهورية العربية المتحدة ، في ضوء هذه الاعتبارات ، وبعد التشاور مع عدد كبير من الدول الاعضاء ، يقدمان الى مجلس الامن مشروع قرار (م أ / ٥١٦٠) ينص على ما يلي :

"ان مجلس الأمن ،

"وقد نظّر في التطورات الخطيرة التي حدثت مؤخرا في منطقة البحر الكاريبي ،

"وان يلاحظ مع القلق الشديد تهديد السلم والامن الدوليين ،

"وقد استمع الى الاطراف المعنيين مباشرة ،

"١- يطلب الى الامين العام بالنيابة ان يبادر الى التداول مع الاطراف المعنيين بالأمر مباشرة بشأن التدابير الفورية التي يلزم اتخاذها لزالة التهديد الراهن للسلم العالمي ، ولاعادة الحالة الى وضعها الطبيعي في منطقة البحر الكاريبي ؛

"٢- ويطلب الى الاطراف المعنيين التزام هذا القرار فورا وتزويد الامين العام بالنيابة بكل مساعدة تلزم في قيامه بمهمته ؛

"٣- ويلتزم من الامين العام بالنيابة اعلام المجلس عن تنفيذ الفقرة ١ من هذا القرار ؛

"٤- ويطلب الى الاطراف المعنيين ان يمتنعوا ، في هذه الاثناء ، عن اى عمل من شأنه زيادة تفاقم الحالة بصورة مباشرة او غير مباشرة ."

وتكلم الامين العام بالنيابة ، فادلى ببيان عن خفاورة الحالة التي تواجهها الامم المتحدة وانهى الى مجلس الامن انه قام ، بناء على طلب اغلبية كبيرة من الدول الاعضاء ، بارسال رسالتين متماثلتين الى رئيس الولايات المتحدة وإلى رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي . ووجه الامين العام بالنيابة ، في هاتين الرسالتين اللتين تلا نصهما في هذه الجلسة ، نداء عاجلا باتاحة الوقت اللازم للطرف المعنيين لتمكينهم من الاجتماع والتداول بغية حل الازمة سلميا ، واعادة الحالة الى وضعها الطبيعي في منطقة البحر الكاريبي وذلك عن طريق الوقف الاختياري ، لمدة اسبوعين او ثلاثة اسابيع ، ليس فحسب لجميع شحنات الاسلحة المرسله الى كوبا ، وانما ايضا لتدابير الحجر المنذرية على تفتيش السفن المتجهة نحو كوبا . وذكر ، في هذا الصدد ، انه يضع نفسه بكل سرور تحت تصرف جميع الاطراف ليقدم اليهم جميع الخدمات التي يستطيع القيام بها .

وفي الجلسة ذاتها ، ناشد الامين العام بالنيابة رئيس حكومة كوبا الثورية ورئيس وزرائها وقف بناء وتوسيع المرافق والمنشآت العسكرية الرئيسية في كوبا خلال فترة المفاوضات ، كما ناشد الاطراف المعنيين الدخول فورا في المفاوضات ، بقطع النظر عن اية اجراءات اخرى يمكن توفرها او الاعتماد عليها . و اشار الى انه لم تحدث منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية مجابهة بين الدول الكبرى تتسم بما تتسم به هذه من طابع الخطورة والمباشرة ، و أكد ان الطريق الوحيد الذي يمكن ان يؤدي الى السلم في هذه اللحظة الحرجة هو طريق المفاوضات والحلول الوسط .

وفي الجلسة ١٠٢٥ المنعقدة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ادلى ممثلا الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيانين جديدين تلوا فيهما على اعضاء المجلس نص الردين اللذين وردا من حكومتيهما على نداء الامين العام بالنيابة . وقد اعرب الرئيس كينيدي ، في رده المؤرخ في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) عن تقديره العميق للروح التي دفعت اوثانت الى توجيه رسالته ، وذكر ان التهديد القائم ناشيء عن ادخال الاسلحة الهجومية الى كوبا سرا ، وان الحل يكمن في ازالة تلك الاسلحة . و اشار الرئيس الى ان السفير ستيفنسن مستعد لان يبحث الموضوع فورا مع الامين العام بالنيابة للبت فيما اذا كان بالامكان اتخاذ ترتيبات مرضية . و أكد للامين العام بالنيابة رغبة حكومته في الوصول الى حل مرض وسلمي لهذه المسألة .

ورحب رئيس الوزراء غروتشوف ، في رده المؤرخ في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) بمبادرة الامين العام بالنيابة وذكر ان الحكومة السوفياتية ترى ايضا ان الحالة في منطقة البحر الكاريبي بمنتهى الخفاورة وتتطلب تدخل الامم المتحدة الفوري . وقال انه درس بكل عناية اقتراح اوثانت الذي يحقق مصالح السلم وانه يوافق عليها .

وقال ممثل الولايات المتحدة ، في الجلسة ذاتها ، ان حكومته ترحب بالتأكيد الذي اعطاه رئيس الوزراء غروتشوف في رسالته الى الايرل راسل بأن الاتحاد السوفياتي لن يتخذ ، ازاء هذه الازمة ، اي قرار طاعش . وقال ان اكثر ما ترحب به الولايات المتحدة هو ما ذكر من ان السيد غروتشوف

قد وافق على المقترحات التي تقدم بها الأمين العام . وأشار إلى النقاط التي أثيرت في الجلسات السابقة ، فرد قائلا أن الولايات المتحدة قد قامت بعمل سريع في منطقة البحر الكاريبي بسبب التهديد الناشئ عن الطريقة السريعة السرية التي نصبت بها القذائف النووية في كوبا ؛ وأن هذا التهديد — المخالف لحكام الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق — هو تهديد يحق للجمهوريات الأمريكية أن تواجهه ؛ ولو تأخرت لكان معنى ذلك تحول كوبا بأكملها إلى منطقة نووية ، ونصف الكرة الغربي ليس مستعدا للمجازفة بذلك . وأشار إلى ادعاء ممثل الاتحاد السوفياتي بأن للولايات المتحدة خمسا وثلاثين قاعدة في البلدان الأجنبية ، فقال أن هذه القواعد لم تنشأ إلا بقرار اتخذته رؤساء الحكومات في اجتماع عقد في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ ، وقد اضطروا إلى السماح باتخاذ مثل تلك التدابير بسبب قرار سابق اتخذته الاتحاد السوفياتي بنصب قذائف قادرة على تدوير بلدان أوروبا الغربية . وعرض الممثل صورا مأخوذة من الجو وقال أن تلك الصور الملتقطة في رحلات جوية استكشافية تقدم برهاناً لا يدحض على الحشد العسكري السوفياتي في كوبا ، وأن الاتحاد السوفياتي أرسل ، بالإضافة إلى ذلك ، عددا من قاذفات القنابل القادرة على حمل الأسلحة النووية كما أرسل إلى الجزيرة عددا كبيرا من العسكريين تدعيا لهذه الأسلحة الحديثة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فرد قائلا أن جوهر المشكلة ليس فيما وصفته الولايات المتحدة بأنها " وقائع لا تدحض تثبيت نصب أسلحة هجومية في كوبا " ، وإنما هو في نوايا الولايات المتحدة العدوانية تجاه هذا البلد ؛ بيد أن الولايات المتحدة عندما حاولت الشروع في أعمالها العدوانية ، قد اصطدمت بالرأي العام العالمي فاضطرت إلى تغيير لهجتها ؛ وأن تفسير ممثل الولايات المتحدة لرسالة السيد خروتشوف إلى برتراند راسل لا يتفق إطلاقا ومضمون هذه الرسالة . وتلا ممثل الاتحاد السوفياتي على الأعضاء بعض مقتطفات من هذه الرسالة ، مما تنص عليه أن الاتحاد السوفياتي سيبدل كل ما في وسعه لمنع وقوع كارثة ، ولكن إذا نفذت الولايات المتحدة برنامج أعمالها القراصنية ، فسيضطر الاتحاد السوفياتي عندئذ إلى اللجوء إلى وسائل الدفاع ضد المعتدي حماية للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية وفي ميثاق الأمم المتحدة . وذكرت الرسالة كذلك ، أن مسألة العرب والسلم هي من الحيوية بحيث أن الحكومة السوفياتية ترى معها أن من المفيد عقد اجتماع ضرورة لمناقشة جميع المشاكل والسعي إلى إزالة خطر نشوب حرب نووية — حرارية . وقال ممثل الاتحاد السوفياتي أن حكومته قد أوضحت كل الإيضاح أن الاتحاد السوفياتي يملك أسلحة نووية تبلغ من القوة ما تغنيه عن أن يلتصق لها قواعد الإطلاق خارج حدود الاتحاد السوفياتي . وقال أن حكومة الولايات المتحدة قد تعدت زيادة تفاقم الأزمة وحاولت تغطية عملها الاستفزازي ذاك بآثار هذه المناقشة في مجلس الأمن .

ورحب ممثلو الجمهورية العربية المتحدة وغانا والشيلى باستجابة الطرفين المرضية لنداء الأمين العام بالنيابة ، ورأوا أن الوقت مناسب لاجتماع الطرفين ويدع مفاوضاتهما بمساعدة الأمين العام بالنيابة .

القرار المتخذ : تأجيل المجلس الى اجل غير مسمى ، بناءً على اقتراح الجمهورية العربية المتحدة وتأيد غانا .

الفرع الثالث

الرسائل الواردة بين ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر)
و ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢

المبحث الاول

الرسائل الواردة من الدول الاعضاء

ارسلت كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ومنغوليا رسائل مستقلة مؤرخة في ٢٤ ، ٢٥ و ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ / ٥١٨٩ ، م أ / ٥١٩٢ ، م أ / ٥١٩٤ ، م أ / ٥١٩٦) استنكرت فيها الحصار البحري المضروب حول كوبا ووصفته بأنه خرق صارخ للقانون الدولي ولمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، واعربت عن تأييدها للاعلان السوفياتي الصادر في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ، وعن تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها ، وطلبت الى الامم المتحدة اتخاذ تدبير فعال لوقف اعمال الولايات المتحدة العدوانية . وارسلت الجمهورية الدومينيكانية ، رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٩١) تصهدت فيها بتأييد اية تدابير يمكن ان تؤخذ لازالة التهديد الذى احده وجود القذائف في كوبا . وارسلت اثنتا عشرة دولة من الدول الافريقية الاعضاء (اتحاد الدول الافريقية الملغاشية) رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ / ٥١٩٥) ايدت فيها اقتراحات الامين العام بالنيابة بشأن الازمة الكاريبية ، واوصت بأن تشرف الامم المتحدة على تنفيذ هذه الاقتراحات . وارسلت هايتي في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) رسالة (م أ / ٥١٩٩) اعلمت فيها الامين العام بالنيابة انها وضعت مرافئها ومطاراتها تحت تصرف وحدات الولايات المتحدة البحرية التي تقوم بعملية الحجر . وارسل رئيس يوغوسلافيا في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) رسالة (م أ / ٥٢٠٠) اثنى فيها على الامين العام بالنيابة لمبادرته التي اتاحت ايجاد حل سلمي للازمة الكاريبية . واعرب عن امله في ان تؤدى المفاوضات الى ايجاد ضمان دولي فعال لأمن كوبا واستقلالها .

المبحث الثاني

الرسائل الواردة من منظمة الدول الامريكية

ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٩٣) انهى اليه بها نص قرار اتخذته مجلس منظمة الدول

الأمريكية ، الحامل مؤقتا بوصفه هيئة للمشاورة ، ينص على ان المجلس : (١) يطلب القيام فورا بتفكيك جميع القذائف وغيرها من الاسلحة الهجومية وبسحبها من كوبا ؛ (٢) ويوصي الدول الاعضاء في منظمة الدول الأمريكية ، وفقا للمادتين ٦ و ٨ من معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة بان تتخذ منفردة او مجتمعة ما يلزم من التدابير ، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة ، لكفالة عدم تمكن كوبا من الاستمرار في تلقيها من الدولتين الصينية - السوفياتية اية مواد عسكرية يمكن ان تهدد سلم القارة وأمريكا ، وللمنع القذائف الهجومية الموجودة في كوبا من ان تصبح خطرا ايجابيا يهدد سلم القارة وأمريكا ؛ (٣) ويعرب عن امله في ان يقوم مجلس الامن ، وفقا لمشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة ، بايفاد مراقبين تابعين للامم المتحدة الى كوبا في اسرع وقت ممكن ؛ (٤) ويطلب الى اعضاء منظمة الدول الأمريكية اعلام هيئة التشاور تباعا عن التدابير التي يتخذونها وفقا للفقرة ٢ من هذا القرار .

وارسل الامين العام لمنظمة الدول الأمريكية الى الامين العام بالنيابة رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ / ٥٢٠٢) انهى اليه بها مذكرات واردة من حكومات الأرجنتين ، وباناما ، والجمهورية الدومينيكية ، وغواتيمالا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، وهائيتي ، وهوندوراس ، والولايات المتحدة ، بشأن تنفيذ الفقرة ٢ من قرار منظمة الدول الأمريكية المتخذ في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ . وتضمنت مذكرة الولايات المتحدة نص اعلان رئيس الولايات المتحدة بشأن " حظر تسليم الاسلحة الهجومية الى كوبا " . وتضمنت المذكرات الواردة من الدول الاخرى الاعضاء في منظمة الدول الأمريكية عروض تعاون تشمل تقديم خدمات القوات الجوية والبحرية واتاحة استخدام المرافئ والمطارات والمنشآت الاخرى اللازمة ، كما ذكر ، للقيام بالعمل الجماعي المقرر بمقتضى معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة .

وارسل الامين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، الى مجلس الامن ، رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ / ٥٢٠٦) انهى اليه بها نص قرار متخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، من مجلس منظمة الدول الأمريكية الحامل مؤقتا بوصفه هيئة التشاور ينص على ان المجلس يحيط علما بعروض المساعدة العسكرية وغير العسكرية التي قدمتها الدول الاعضاء في منظمة الدول الأمريكية يوصي الدول الاعضاء ، المساهمة بقواتها العسكرية او بخير ذلك من مرافق الدفاع عن نصف الكرة الغربي ، بأن تقرر فيما بينها التدابير التقنية اللازمة لتمكين القوات الموحدة من العمل على نحو فعال .

وارسل الامين العام لمنظمة الدول الأمريكية الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ / ٥٢٠٨) انهى اليه بها بعض الوثائق المتعلقة بالقرار المتخذ في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ من مجلس منظمة الدول الأمريكية ، الحامل مؤقتا بوصفه هيئة التشاور ، وهذه الوثائق هي التالية : تقارير واردة من حكومات الأرجنتين والسلفادور وفينيزويلا بشأن عروض اخرى للمساعدة العسكرية وغيرها من المساعدات المتعلقة بعملية الحجر ؛

وتقرير وارد من الولايات المتحدة يعلن ان الحجر الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة قد رفع لمدة ثمان واربعين ساعة بين ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) و ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، وان مراقبة كوبا من الجو قد اوقفت ايضا لمدة يومين اعتبارا من ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ ؛ ومذكرة مشتركة وارادة من الولايات المتحدة والارجنتين والجمهورية الدومينيكانية تفيد ان الحكومات الثلاث قد قامت ، وفقا لقرار مجلس منظمة الدول الأمريكية المتخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بانشاء ' قوة حجر مشتركة ' بقيادة الولايات المتحدة .

وارسل الامين العام لمنظمة الدول الأمريكية الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) (م أ / ٥٢١٧) انهى اليه بها وثائق اخرى تتعلق بتنفيذ قرار منظمة الدول الأمريكية المتخذ في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ؛ وقد تضمنت احداها اعلانا صدره رئيس الولايات المتحدة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ واعلن فيه انها عمليات الحجر الجارية قرب كوبا .

الفرع الرابع

تطور الحالة بعد اجتماعات المجلس

(ارسل الامين العام بالنيابة الى الرئيس كنيدي ورئيس الوزراء خروتشوف في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) رسالتين اقترح فيهما ، تيسيرا لاجراء المباحثات المؤدية الى ايجاد تسوية سلمية للمسألة تتفق وميثاق الامم المتحدة ، ان تبعد السفن السوفياتية المتجهة الى كوبا لفترة محدودة فقط عن منطقة الحجر ، وان تعمل سفن الولايات المتحدة الموجودة في البحر الكاريبي كل ما في وسعها لتجنب المجابهة المباشرة مع السفن السوفياتية خلال الايام القليلة القادمة لتقليل خطر حدوث اى حادث مكر . وارسل الرئيس كنيدي ردا مؤرخا في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ذكر فيه ان حكومته تقبل اقتراح الامين العام بالنيابة وتتنقيد به فيما اذا نحت الحكومة السوفياتية هذا النحو ، و اشار الى ان القضية عاجلة جدا وان العمل ما زال مستمرا في اقامة المرافق العسكرية الهجومية . وارسل رئيس الوزراء خروتشوف ردا مؤرخا في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) اعلن فيه قبوله مقترحات الامين العام بالنيابة ، واعرب فيه عن امله في ان يدرك الطرف الآخر ان تجميد السفن السوفياتية في اعالي البحار يجب ان يكون حالة مؤقتة غير طويلة الامد . واعلن ان الحكومة السوفياتية تسمى دائبة الى تقوية الامم المتحدة التي تمثل ندوة تلتقي فيها جميع البلدان ، بقطع النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية ، لتسوية منازعاتها لا عن طريق الحرب وانما عن طريق المفاوضات .)

وارسلت الولايات المتحدة الى الامين العام بالنيابة ، رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ / ٥١٩٧) اعلمته فيها ان العمل في انشاء قواعد القذائف في كوبا يسير بخطى حثيثة وان الغرض من ذلك ، على ما يبدو ، كغالة بلوغ طاقتها القصوى في اسرع وقت ممكن .

(وارسل الامين العام بالنيابة ، في اليوم ذاته ، الى رئيس الوزراء فيديل كاسترو رسالة كرر فيها مناشدته السابقة وقف بناء وتوسيع المنشآت والمرافق العسكرية الرئيسية ، ولا سيما تلك المعدة لاطلاق القذائف التسيارية المتوسطة المدى والمتوسطة البعيدة المدى ، في كوبا خلال فترة المفاوضات . فرد رئيس الوزراء كاسترو في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) بأن كوبا مستعدة لقبول الحلول الوسط التي اقترحها الامين العام بالنيابة ، شريطة ان تكف الولايات المتحدة ، في الوقت ذاته ، اثناء فترة المفاوضات ، عن كل تهديد وعمل عدواني ضد كوبا ، بما في ذلك الحصار البحري . ودعا رئيس الوزراء ايضا الامين العام بالنيابة الى زيارة كوبا لاجراء مباحثات مباشرة . واكد على ان احترام سيادة كوبا دون تحفظ هو شرط مسبق اساسي لاي حل للمسألة ، وقد قبل الامين العام بالنيابة في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) دعوة رئيس الوزراء كاسترو ، واعرب عن امله في الوصول الى حل يضمن مبدأ احترام سيادة كوبا . و اضاف انه قد يكون من الممكن ايضا اتخاذ تدابير من شأنها ان تطمئن البلدان الاخرى التي شعرت انها مهددة نتيجة للاحداث الاخيرة في كوبا .)

(وجرت خلال هذه الفترة مشاورات خاصة ومنفصلة بين الامين العام بالنيابة من جهة - وبين كل من ممثلي الولايات المتحدة وكوبا والاتحاد السوفياتي من جهة اخرى . كما جرت مراسلة متبادلة بين الرئيس كنيدي والرئيس خروتشوف .)

وفي ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، وجه ممثل الولايات المتحدة مذكرة شفوية الى الامين العام بالنيابة انهي اليه بها نسخة رسالة موجهة من الرئيس كنيدي الى الرئيس خروتشوف اوضح فيها الرئيس كنيدي موقف حكومة الولايات المتحدة . وقد اشار الرئيس كنيدي في رسالته ، الى ان الاتحاد السوفياتي يوافق ، وفقا للمقترحات المقبولة عموما من جانب الولايات المتحدة ، على ازالة مجموعات اسلحته من كوبا تحت رقابة الامم المتحدة واشرافها المناسبين ، ويتعهد ايضا ، مع اعطاء الضمانات المناسبة ، بسوقف ارسال مجموعات اخرى من هذه الاسلحة الى كوبا . و اضاف ان الولايات المتحدة توافق من جانبها ، لدى القيام ، عن طريق الامم المتحدة ، باتخاذ الترتيبات المناسبة الكفيلة بتأمين تنفيذ هذه التعهدات واستمرارها ، على رفع تدابير الحجر فورا ، وتقديم التأكيدات اللازمة بعدم غزو كوبا . و اشار الرئيس كنيدي ، فيما يتعلق بهذا التعهد الاخير ، الى انه واثق من ان بلدان نصف الكرة الغربي الاخرى مستعدة لان تحذو حذو الولايات المتحدة .

وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) وجه الرئيس خروتشوف الى الامين العام بالنيابة رسالة ذكر فيها ان حكومة الاتحاد السوفياتي قد اوعزت الى السيد ف . ف . كوزنيتسوف النائب الاول لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، بالسفر الى نيويورك للتعاون مع الامين العام بالنيابة في جهود الرامية الى انهاء الحالة الخطيرة السائدة . ولكي يكون الامين العام بالنيابة على علم بموقف الاتحاد السوفياتي ارسل اليه الرئيس خروتشوف ، ايضا ، نسخة عن الرسالة التي ارسلها الى الرئيس كنيدي في اليوم ذاته . وقد اشار الرئيس خروتشوف في هذه الرسالة الى انه ينظر بحسن الاحترام والثقة الى بيان الرئيس كنيدي الذي اكد فيه " ان كوبا لن تتعرض لاي اعتداء او غزو ، لا من جانب الولايات المتحدة ولا من جانب بلدان نصف الكرة الغربي الاخرى " . و اضاف الرئيس خروتشوف ان التعليمات قد صدرت " باتخاذ التدابير المناسبة لوقف بناء المنشآت المذكورة آنفاً ، ولتفكيكها واعادتها الى الاتحاد السوفياتي " .

وارسل رئيس الوزراء كاسترو ، الى الامين العام بالنيابة ، رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) (م أ / ٥٢٢٨ ، المرفق الاول) اشار فيها الى بيان الرئيس كنيدي الوارد في رسالته الموجهة الى الرئيس خروتشوف ، والمفيد بأن الولايات المتحدة توافق ، بعد اتخاذ الترتيبات المناسبة عن طريق الامم المتحدة ، على فك الحصار واعطاء الضمانات اللازمة بحدود غزو كوبا . و اشار ايضا الى القرار الذي اعلنه الرئيس خروتشوف والقاضي بسحب منشآت الاسلحة الدفعية الاستراتيجية من الاقليم الكوبي . وقال رئيس الوزراء كاسترو ان الضمانات التي اشار اليها الرئيس كنيدي تكون عقيمة ما لم يتم ، بالاضافة الى فك الحصار ، اتخاذ التدابير الاساسية التالية :
اولا ، انهاء الحصار الاقتصادي فضلا عن جميع تدابير الضغط التجاري والاقتصادي التي تنفذها الولايات المتحدة ضد كوبا ؛ وثانيا ، انهاء جميع النشاطات الهدامة بما في ذلك القاء الاسلحة بالمظلات من الجوا وانزالها عن طريق البحر ، وتنظيم غزوات المرتزقة وتسليح الجواسيس والمخربين ؛
ثالثا ، انهاء هجمات القرصنة التي تشن من الولايات المتحدة وبورتوريكو ؛ رابعا ، انهاء ما تقوم به طائرات الولايات المتحدة وسفنها الحربية من انتهاكات للاقليم الجوي والمائي الكوبي ؛
خامسا ، انسحاب الولايات المتحدة من قاعدتها العسكرية في غوانتانامو .

(وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، اعرب الامين العام بالنيابة للرئيس خروتشوف عن امتنانه لارساله اليه نسخة عن الرسالة التي ارسلها الرئيس خروتشوف في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) الى الرئيس كنيدي ردا على رسالة هذا الاخير المؤرخة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) . وقال انه احاط علما بالمقترحات البناءة التي تقدم بها الرئيس خروتشوف لزالة التوتر السائد في منطقة البحر الكاريبي ، وانه يعتقد ان الحالة في منطقة البحر الكاريبي ستعود الى وضعها الطبيعي عندما يتم تنفيذ هذه المقترحات . وقال انه مسرور خاصة لموافقة الاتحاد السوفياتي على وقف بناء قواعد القذائف وعلى تفكيكها واعادة القذائف الى الاتحاد السوفياتي ، ولان الرئيس خروتشوف مستعد للوصول الى اتفاق يمكن بموجبه لممثلي الامم المتحدة التحقق من تفكيك تلك القواعد . وقال انه سيبحث مع السيد كوزنيتسوف ، وكذلك مع رئيس الوزراء كاسترو ،

طرق التحقق التي سيتبناها مراقبو الأمم المتحدة والتي أبدى الرئيس خروتشوف موافقته السريعة عليها ، وأعرب عن أمله في أن يتمكن من الوصول معهما إلى اتفاق مرضي .

(وفي ٣٠ - ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ، قام الأمين العام بالنيابة ، الذي كان قد سافر إلى كوبا جوا مع بعض زملائه ومستشاريه ، بإجراء مباحثات مع الرئيس دورتيجوس ورئيس الوزراء كاسترو . وأعلن الأمين العام بالنيابة ، لدى عودته إلى المقر ، في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) أن مباحثاته مع زعميي كوبا كانت مجدية وأنه تم الاتفاق على استمرار مساهمة الأمم المتحدة في إيجاد تسوية سلمية للمسألة . وأعلن كذلك أنه علم ، من مصادر موثوقة ، أثناء وجوده في هافانا ، أن عمليات تفكيك الصواريخ ومنشآتها قد بدأت فعلا وسوف تنتهي في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) .)

(وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أرسل رئيس الوزراء كاسترو إلى الأمين العام بالنيابة رسالة كرر فيها الأعراب عن موقف حكومته ومفاده أن إقامة الأسلحة في كوبا كان عملا دفاعيا مشروعا ضد سياسة الولايات المتحدة العدوانية ، وأن كوبا لن تسمح بإجراء أي تفتيش منفرد ، سواء كان قويا أو دوليا ، في إقليمها . وقال أنه رغم قيام الحكومة السوفياتية ، وفاء منها بوعدها للرئيس كنيدي ، بسحب قذائفها الاستراتيجية من كوبا تحت رقابة رسمي الولايات المتحدة الممارسة في أعالي البحار ، فإن الولايات المتحدة ما زالت تخرق سيادة كوبا . وانذر بأن كل طائرة حربية تخرق الإقليم الجوي الكوبي ستعرض للتدمير . وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أنهى رئيس الوزراء كاسترو إلى الأمين العام بالنيابة أن الحكومة الكوبية لا ترى مانعا من اتخاذ الاتحاد السوفياتي لقرار يقضي بسحب قاذفات القنابل المتوسطة الحجم من طراز إل - ٢٨ من كوبا .)

وارسلت الحكومة الكوبية إلى الأمين العام بالنيابة رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) (م أ / ٥٢١٠) أشارت فيها إلى بيان أدلى به الرئيس كنيدي بشأن رفع الحصار مقابل قيام الاتحاد السوفياتي بسحب القذائف التسيارية المتوسطة - البعيدة المدى ولقاذفات القنابل من طراز إل - ٢٨ من الجزيرة . بيد أن الحكومة الكوبية ترى أن عدم قيام الولايات المتحدة بإعطاء التأكيدات اللازمة بعدم غزو كوبا بحجة أن كوبا لم تقبل بالتفتيش الدولي ليس إلا ذريعة لعدم تنفيذ نصيبتها من الاتفاق وللإمعان في السياسة العدوانية التي تنتهجها ضد كوبا . وبعد أن شددت حكومة كوبا على ضرورة اتخاذ التدابير الخمسة المذكورة في رسالتها المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ذهبت إلى أن اتخاذ التدابير الرقابية الفعالة هو من الضمانات اللازمة لتسوية الازمة تسوية حقيقية ونهائية . وذكرت الحكومة أيضا أنه إذا لم تقبل الولايات المتحدة ، وهي وشركاؤها في العدوان على كوبا ، بقيام الأمم المتحدة بعمليات التفتيش في أقاليم تلك البلدان ، فإن كوبا لن تقبل أبدا بإجراء مثل هذا التفتيش في إقليمها .

وارسل ممثل كوبا الدائم رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول (ديسمبر) (م أ / ٥٢١٤) ادعى فيها ان افرادا ينتمون الى منظمات مناهضة للثورة وعاملة في اقليم الولايات المتحدة ، قد قاموا ، في ليلة ٤ كانون الاول (ديسمبر) باطلاق النار ، من على ظهر سفينة كبيرة قادمة من جهة الشمال ، على منطقة تقع شرقي بلدة كاياريون .

وفي ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ ، قام السيد كوزنتيسوف النائب الاول لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي والسيد ستيفنسون ، ممثل الولايات المتحدة الدائم بارسال رسالة (م أ / ٥٢٢٧) مشتركة الى الامين العام اعربا فيها عن تقديرهما للجهود التي بذلها الامين العام في مساعدة الحكومتين على تبديد ما نشأ مؤخرا في منطقة البحر الكاريبي من تهديد خطير للسلم . وذكر انه رغم تعذر حل جميع المشاكل المتعلقة بهذه الازمة ، فان الحكومتين تريان انه ، نظرا الى درجة الاتفاق التي وصلت اليها بشأن تسوية هذه الازمة والى مدى التقدم الذي احرزاه في تنفيذ هذا الاتفاق ، فلم تعد ثمة ضرورة لان يشغل هذا البند الميزيد من اهتمام المجلس في ذلك الوقت . واعربت الحكومتان عن امليهما في ان تؤدي التدابير المتخذة لتفادي خطر الحرب الناشيء عن هذه الازمة الى تسوية بعض الخلافات الاخرى القائمة بينهما ، والى التخفيف بوجه عام من التوترات التي يمكن ان تسبب في نشوء تهديد جديد بموقع العرب .

وارسل ممثل كوبا الدائم الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني (يناير) (م أ / ٥٢٢٨) انهى اليه فيها رأى حكومته بأن المفاوضات لم تؤدي الى اتفاق فصال يمكن ان تقبل به كوبا ويكفل استتباب السلم بصورة دائمة في منطقة البحر الكاريبي ؛ ويمسود السبب الاساسي في ذلك الى ان الولايات المتحدة بدلا من ان تتراجع عن سياستها القائمة على العدوان والتدخل ، قد تمسكت بموقفها القائم على اللجوء الى القوة خارقة بذلك القانون الدولي خرقا صارخا ؛ والحكومة الكوبية لا يسعها ان تعتبر اي اتفاق اتفاقا فعالا ما لم يأخذ بعين الاعتبار التدابير الخمسة التي اوردتها رئيس الوزراء كاسترو في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) بوصفها حدا ادنى للضمانات اللازمة لقرار السلم في منطقة البحر الكاريبي ؛ وان مجرد اعطاء الولايات المتحدة وعدا غير رسمي بعدم غزو كوبا لا يشكل ضمانا للجمهورية الكوبية ؛ ولقد سبق للحكومة الكوبية ان اعربت عن استعدادها لانشاء نظام للمراقبة المتعددة في بلدان منطقة البحر الكاريبي ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، شريطة ان تقبل هذه الاخيرة باعتماد التدابير التي طلبت كوبا اتخاذها ؛ ولا يوجد ، في نظر الحكومة الكوبية ، اي اجراء لحل هذه الازمة افضل من المفاوضات السلمية واحترام القانون الدولي . وختمت الرسالة بان كوبا تحتفظ بحقها الكامل في ان تقوم ، عندما يجابهها اي اعتداء ، باتخاذ اية تدابير تستحسنها وبالحصول على اية اسلحة تستنسبها .

وارسل الامين العام ، في ٨ كانون الثاني (يناير) ، رسالتين (م أ / ٥٢٢٩ و م أ / ٥٢٣٠) احدهما الى ممثل الولايات المتحدة الدائم والاخرى الى النائب الاول لوزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اعرب فيهما عن ثقته من ان جميع الحكومات المعنية ستمتنع عن القيام بأى عمل من شأنه زيادة تفاقم الحالة القائمة في منطقة البحر الكاريبي بأى شكل من الاشكال . وارسل الامين العام الى ممثل كوبا الدائم في ٩ كانون الثاني (يناير) رسالة (م أ / ٥٢٣١) احاط فيها علما بموقف الحكومة الثورية في كوبا كما اوضحته رسالتها المؤرخة في ٧ كانون الثاني (يناير) ، واعرب عن ثقته من ان الحكومات المعنية ستمتنع عن القيام بأى عمل من شأنه زيادة تفاقم الحالة القائمة في منطقة البحر الكاريبي بأى شكل من الاشكال .

وارسل ممثل كوبا الدائم الى رئيس مجلس الامن ، رسالة مؤرخة في ١١ آذار (مارس) (م أ / ٥٢٥٩) ، انهى اليه بها نص رسالة مؤرخة في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، كان قد ارسلها وزير خارجية كوبا الى الامين العام . وقد ذكر وزير الخارجية في هذه الرسالة ان سياسة الحدوان التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا تعمل ، منذ انتهاء المفاوضات الدبلوماسية المتعلقة بازمة منطقة البحر الكاريبي ، على ايجاد تهديدات وتوترات جديدة . واشارت الحكومة الكويتية الى التطورات الحاصلة داخل منظمة الدول الامريكية ، فاتهمت فينيزويلا وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية بالمناداة بالعدوان على كوبا .

وجرى تبادل بعض الرسائل ، فيما يتعلق بالوثيقة م أ / ٥٢٥٩ ، بين ممثلي فينيزويلا وكوستاريكا والباراغواي وبين رئيس مجلس الامن (م أ / ٥٢٦٠ ، و م أ / ٥٢٦٤ ، و م أ / ٥٢٦٦ ، و م أ / ٥٢٦٧ ، و م أ / ٥٢٦٨ ، و م أ / ٥٢٦٩ ، و م أ / ٥٢٧١ ، و م أ / ٥٢٧٢ ، و م أ / ٥٢٧٣) .

وارسل ممثل كوبا الدائم الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١ ايار (مايو) (م أ / ٥٢٩٩) انهى اليه بها ، نص مذكرة ارسلتها حكومته في ٢٦ نيسان (ابريل) الى حكومة الولايات المتحدة . وقد احتجت الحكومة الكويتية في هذه المذكرة على محاولة لقصف مصفاة في كوبا بالقنابل ، وادعت ان هذه المحاولة قد جرت في ٢٥ نيسان (ابريل) ، من جانب احد مواطني الولايات المتحدة بطائرة انطلقت من اقليم الولايات المتحدة .

الفصل الثاني

الرسالة المؤرخة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣
والموجهة من القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة السنغال الدائمة
الى رئيس مجلس الامن

ارسل القائم باعمال السنغال بالنيابة رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ (م أ / ٥٢٧٩) طلب فيها عقد مجلس الامن سريعا لبحث مسألة " الانتهاكات المتكررة للاقليم الجوى والاقليم البرى السنغاليين " . و اضاف ان اربع طائرات برتغالية قد غرقت الاقليم الجوى السنغالي في ٩ نيسان (ابريل) والقت اربع قنابل على قرية بونياك . واشارت الرسالة الى ان السنغال قد قام ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، بلفت نظر مجلس الامن الى انتهاكات سابقة من نوع مماثل ، وان السنغال ، امام هذه العواث المتكررة ، لا يجد مناصا من اللجوء الى مجلس الامن . وارسل السنغال تصويبا لاحقا (م أ / ٥٢٧٩ / التصويب) ذكر فيه ان الحادث المشار اليه قد وقع في ٨ نيسان (ابريل) لا في ٩ نيسان (ابريل) .

وارسل ممثل البرتغال رسالة تعمل التاريخ ذاته (م أ / ٥٢٨١) ذكر فيها انه يمكن ، بعد التعقيق الدقيق الذى اجرتة حكومته ، ان يعلن بصورة قاطعة ان الاتهام بالخرق ، الوارد في الرسالة السنغالية ، " خال من اوهى اساس " ، وانه لم تقم اية طائرة حربية برتغالية في اليوم المذكور بالتخليق فوق المنطقة المشار اليها او فوق اية منطقة اخرى على حدود السنغال . وقال فيما يتعلق باشارة السنغال الى الانتهاكات السابقة المزعومة ، ان البرتغال قد رد عليها فسي رسالته المؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ (م أ / ٥٠٥٥) . وذكر ان البرتغال يأسف لان السنغال رأى من المناسب ضم هذه الشكاوى القديمة الى ادعاء لا صحة له اطلاقا ، في سبيل خلق جو من العداء ضد البرتغال تمريزا لبعض الاغراض السياسية . وقال ان البرتغال يرى امام هذه الظروف ان انعقاد مجلس الامن ليس له اى مبرر .

وادرج مجلس الامن هذا البند في جدول اعماله في جلسته ١٠٢٧ المنعقدة في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، ودعا ممثلي السنغال والبرتغال الى الاشتراك في نظره دون ان يكون لهما حق الاقتراع . ووافق المجلس في جلسته ١٠٢٨ المنعقدة في ١٨ نيسان (ابريل) على النزول عند المبدأ من ممثل الكونغو (برازافيل) وممثل الغابون (م أ / ٥٢٨٦ و م أ / ٥٢٨٨ على التوالي) للاشتراك في المناقشة في الوقت الملائم . ونظر المجلس في هذا البند في جلساته ١٠٢٧ - ١٠٣٣ (بما في ذلك الجلسة ١٠٣٣) التي عقدها بين ١٧ و ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ .

وفي الجلسة ١٠٢٧ التي عقدها مجلس الأمن في ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٦٣ تكلم ممثل السنغال ، فقال انه ليست هذه اول مرة تقع فيها مثل هذه الحوادث ؛ فصد ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ دخلت وحدات آلية من جيش المستعمرات البرتغالي قرية بكاكا السنغالية باعثة الرعب في نفوس سكان هذه القرية ؛ وواصل البرتغال انتهاج هذه السياسة بأعمال مماثلة ، بما في ذلك تحليق الطائرات النفاثة البرتغالية فوق الاقليم السنغالي ؛ وقد طلب السنغال آنذاك الى مجلس الأمن النظر في هذه الحوادث ولكن اشير عليه بالتماس ترتيب مباشر مع البرتغال ؛ ورغم اتباع السنغال هذا الاجراء فانه مضطر ، مع الاسف ، الى المشول امام مجلس الأمن بسبب وقوع حوادث اشد خطورة من حوادث عام ١٩٦١ .

وذكر الممثل انه في ٨ نيسان (أبريل) ١٩٦٣ ، قامت اربع طائرات تابعة لجيش المستعمرات البرتغالي بقصف قرية بونياك السنغالية . ففي بادئ الامر حلقت طائرتان صغيرتان ثم اعقبتهما طائرتان كبيرتان من قاذفات القنابل القنابل على قرية بونياك فضلا عن قصفهما بالمدافع الرشاشة . وعشر فريق من موظفي الحكومة السنغالية على شظايا مؤخرات الصواريخ التي اطلقت وخراطيش فارغة من خراطيش المدافع الرشاشة . وقد اصيب شخص واحد بجراح وادخل المستشفى . واعترفت السلطات البرتغالية في يساو باجراء مناورات جوية وبرية في ٨ نيسان (أبريل) في المنطقة التي تقع فيها قرية بونياك .

وذكر الممثل ان هنالك بالاضافة الى قصف قرية بونياك عنصرا ثانيا من عناصر التوتر منشؤه سياسة التفريق المنظم المنتهجة ازاء سكان المناطق الواقعة على الحدود . وذكر ان البرتغاليين يقومون بتقتيل وارهاب سكان ديولا ، الذين يحملون الجنسية البرتغالية لحملهم على مقاتلة الوطنيين ولتعريضهم على السكان المحليين المقيمين في الجانب السنغالي والذين يطلق عليهم اسم "ماند جاك" . واكد ان هذه حالة مشحونة بالخطر الجسيم لانه اذا اخترق الجانب الحدود لمهاجمة المواطنين السنغاليين لاضطر السنغال الى اتخاذ التدبير اللازم . و اضاف ان ثمة عنصرا ثالثا من عناصر التوتر منشؤه القبض على سائقين سنغاليين هوجما ثم القي القبض عليهم بعد دخولهما غينيا البرتغالية لممارسة اعمالهما العادية ؛ وقد تعذر على الحكومة السنغالية اجراء اي اتصال بهما . واشمار الى عوامل اخرى تزيد من خطورة الحالة منها وجود شبكة تجسس برتغالية تحمل في الاقليم السنغالي . وقال انه قد القي القبض على جاسوسين اعترفا بالتجسس لحساب البرتغال .

واستطرد ممثل السنغال قائلا ان البرتغال كثيرا ما اتهم السنغال باضمار نويا تهديد الى ضم غينيا البرتغالية اليه ، ولكن سجل السنغال في الامم المتحدة وتأيبده لمبدأ تقرير المصير والاستقلال القومي يدحضان هذه التهم ؛ هذا بالاضافة الى ان السنغال دقيق الالتزام ، في جميع المسائل المتعلقة بحدود المستعمرات السابقة ، للمبدأ القانوني القاضي بوجوب الاحتفاظ

لكل مستعمرة تنال استقلالها بذات الحدود الإقليمية التي كانت لها قبل استقلالها . واكد انه ليس من سبب للتوتر القائم على الحدود سوى السياسة التي يتبناها البرتغال . ووضح ان الجو المخيم على الحدود هو في الواقع على درجة من التوتر والكفهرار قد يؤدي معها الى نشوب نزاع مسلح ، ويشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وقال ان وفد بلاده يرى لذلك ان على المجلس ان يشجب الاغارات البرتغالية على الاقليم السنغالي والاعتداءات المرتكبة على القرى السنغالية، ويطلب كذلك الى المجلس اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحمل البرتغال على التزام القانون الدولي وتطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) عن انهاء الاستعمار .

وتكلم بعد ذلك ممثل البرتغال ، فقال ان النظر في شكوى السنغال المزعومة عمل مخالف للقواعد وسابق لوانه من حيث احكام ميثاق الامم المتحدة . و اضاف ان الطلب السنغالي بحقد المجلس انما يقع تحت احكام الفصل السادس من الميثاق الذي ينص على انه يجب على اطراف اي نزاع التماس حله قبل كل شيء بالمفاوضة او التحقيق او الوساطة او بالوسائل السلمية الاخرى . ولا يجوز اللجوء الى مجلس الامن الا بعد محاولة اتخاذ هذه الخطوات وفشلها ؛ ولكن السنغال لم يقم ولا بشبه محاولة لتسوية النزاع بأية طريقة من تلك الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق ، ولم تعلم الحكومة البرتغالية بالتهم المزعومة الموجهة ضدها الا عن طريق الصحافة . وبين ان البرتغال مع ذلك قد حاول دائما ان يحتفظ مع حكومة السنغال الحالية باسلم علاقات حسن الجوار المفروض قيامها بين الدول المتاخمة بحدود مشتركة .

واستطرد ممثل البرتغال يقول انه لم يحدث ، في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، ان اقلعت اية طائفة حربية برتغالية مرابطة في قاعدة مقاطعة غينيا ، ولذلك ما كان ليتمكن لاية طائفة برتغالية ان تحلق فوق قرية بونياك او فوق اية منطقة اخرى تقع على حدود السنغال . و اضاف انه قد صدرت الى جميع القوات البرتغالية الموجودة في اقليم غينيا اشد الاوامر بالاحترام التام لسيادة جمهورية السنغال ولسلامتها الإقليمية . واستطرد ان السنغال قد ادعى بعد ذلك أن الحادثة المزعومة لم تقع في ٩ نيسان (ابريل) بل في اليوم السابق . وقال انه لا يتبين تماما سبب انتشار السنغال سبعة ايام لتصحيح مثل هذه النقطة الهامة . وذكر ان التحقيق الذي اجريته حكومته قد اظهر بكل وضوح أنه لم تقم اية طائرات حربية في ٩ نيسان (ابريل) بالاغلاق من غينيا البرتغالية ، وانه لم تجر في ٨ نيسان (ابريل) سوى بعض التمرينات العسكرية المحدودة النطاق ، ولكن الطائرات لم تستخدم اية قذائف او قنابل كما ان جميع العمليات جرت داخل الاقليم البرتغالي ولم تتعداه . واستطرد قائلا ان السلطات السنغالية كما يبدو غير متأكدة من تاريخ وقوع الحادثة ولا من مدى الاضرار التي ادعت وقوعها . وبين ان الرغبة في تفادي الحوادث الالتباسية الماثلة للحالة الحاضرة هي الباعث على توصية اطراف اي نزاع بالرجوع الى احكام المادة ٣٣ من الميثاق . واكد انه اصبح من الواضح تماما انه لا يوجد اي اساس للشكوى ان لم تحدث اية تحليلات فوق اي جزء من الاقليم السنغالي ولم يجر اي قصف له بالقنابل .

وتعرض الممثل لشكاوى السنغال بشأن حوادث كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١، فقال انه قد جرى ايضا حياها في حينه ؛ فقد اوضح آنذاك انها ناجمة في معظمها عن اخطاء في الملاحاة، وانه لم يقع اى خرق متعمد للاقليم السنغالي ؛ كما ان البرتغال قد اعرب آنذاك ايضا عن اسفه وقد م ايضا حياها تجعل حسن نواياه وصدقه في منأى عن اى شك . واكد انه لا اساس لشكاوى السنغال بأن وحدات آلية من الجيش البرتغالي قد تعدت على الاقليم السنغالي ، وقال ان هذه الشكاوى تم ايضا حياها مع الشكاوى الاخرى في الوثيقة م أ / ٥٠٥٥ . وتناول التهمة القائلة بأن عملاء الشرطة البرتغالية يحملون في السنغال ، فقال انها لا صحة لها وان الاشخاص الذين القى السنغال القبض عليهم ليسوا من عملاء البرتغال . وانتقل الى الادعاء المتعلق بالقبض على سائقين سنغاليين فقال ان هذه اول مرة يسمع فيها بتلك التهمة وانه يفترض مع ذلك ان القضية قضية عادية، ويرى يقينا انه كان قد اطلق سراح الرجلين لو ان براءتهما قد ثبتت . واستطرد قائلا ان الحادثة المزعومة، على كل حال ، لا تبرر تقديم الشكاوى الى مجلس الامن . وخلص الى القول بأن بلده مستعد دائما للتعاون والتباحث مع السنغال في القضايا التي تهتم الطرفين للوصول الى حلول مقبولة .

وفي الجلسة ١٠٢٨ التي عقدها المجلس في ١٨ نيسان (ابريل) ، عاد ممثل السنغال الى الكلام ، فقال ان البرتغال قد اتهم السنغال بعدم الرجوع الى احكام الميثاق لالتماس التوفيق في هذا النزاع ، ولكن هذا لا يعني ان البرتغال قد اصبحت ، فجأة ، من اتباع ميثاق الامم المتحدة المتحمسين ، لان تحدى البرتغال للميثاق معروف تمام المعرفة ؛ هذا بالاضافة الى انه ، بعد وقوع حوادث عام ١٩٦١ وفي اوائل عام ١٩٦٢، بذل السنغال قصاراها لتسوية خلافاته مع البرتغال عن طريق المفاوضات ، ولكن هذه المحادثات لم تكلل بالنجاح ؛ وكان لابد للسنغال من ان يتأكد من الواقع الذي لا مفر منه وهو استحالة حصول اية محادثات متبادلة بينه وبين البرتغال الذي ينكر كل شيء والذي ذهب حتى في رسالته المؤرخة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣، الى وصف شكاوى السنغال بانها خالية من الاساس وبانها تافهة ؛ وهكذا لم يبق امام السنغال الا عرض شكواه على مجلس الامن .

وارد ف الممثل يقول ان البرتغال قد حاول بليلة الموضوع بادعائه ان الشكاوى السنغالية مبينة وأن تاريخ وقوع الحادث قد صحح في برقية لاحقة . وقال ان التاريخ الذي ورد في البرقية الاولى يرجع الى خطأ في الارسال ، وان البلاغ الذي اصدرته السلطات البرتغالية ، في بيساويشيت وقع عدوان وحدوث مناورات جوية في منطقة الحدود . وبين ان البلاغ السنغالي الاول انما اشار الى القنابل اليدوية لاستناده الى التقرير الوارد آنذاك ، ولكن البلاغ الثاني الذي اصدرته الحكومة السنغالية ، تضمن معلومات دقيقة عن الحادثة . واستدرك يقول انه لو وضعنا تفاصيل الحدود وان جانبنا ، لوجدنا ان المهم في الموضوع هو ثبوت خرق الاقليم الجوي السنغالي ، وقصف قرية سنغالية بالقنابل وتحريض حياة المواطنين السنغاليين للخطر واصابة احدثهم بجراح بالغة .

وقال ان هذا كله قد بيد وتافها في نظر ممثل البرتغال ، ولكنه بالنسبة الى السنغال مسألة ذات عواقب خطيرة جدا لان الاعمال البرتغالية قد سببت توترا شديدا على حدود السنغال ، كما ان هذا التوتر يعزى ايضا الى سياسة البرتغال العامة في افريقيا . وأشار الى ان الامم المتحدة قد ناقشت هذه السياسة وشجبتها طوال عدة سنوات . وقال انه ليست ثمرة مقيودة يها مجلسا لا من الى البرتغال اكبر من حملته على ادراك مدى تقصيره في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وختم ممثل السنغال بيانه قائلاً ان السنغال يأمل ايضا من مجلس الامن ان يساعد في اقرار السلم والهدوء على حدوده المشتركة مع ما يدعى بغينيا البرتغالية وذلك بحمل البرتغال على تحسين تفهمه للمبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول المتجاورة .

وفي الجلسة ذاتها تكلم ممثل غانا ، فقال ان الوفد الغاني ، بعد دراسته للبيانات التي ادلى بها امام المجلس ، يرى عن اقتناع أن اجتماع المجلس نظامي وهام ، ان يجوز بموجب المادة ٣٥ لاية دولة من الدول الاعضاء ان تعرض على المجلس اى نزاع او اية حالة من شأنه او من شأنها تحريض السلم والامن الدوليين للخطر . وقال ان غانا تعتقد بوجود مثل هذا الخطر المهدد للسلم الدولي نظرا الى الحوادث التي انهاها السنغال الى المجلس . و اضاف ان السنغال قد حاول من قبل تسوية نزاعه مع البرتغال عن طريق المفاوضات الثنائية ، ولكن لم يعد ثمة مجال لمتابعة هذه المفاوضات بسبب استمرار الحوادث وقطع السنغال لعلاقاته الدبلوماسية مع البرتغال . و اردف ان خرق البرتغال للاقليم السنغالي يرجع الى وجود مستعمرة برتغالية على حدود السنغال هي المسماة غينيا البرتغالية ؛ وان شكوى السنغال هي لذلك ، في الواقع ، شكوى من افريقيا باسرها ؛ وان اظهار البرتغال ، بعجرفة واستفزاز ، لقوته فيما يسميه غينيا البرتغالية وفي السنغال اجزاء اخرى من افريقيا هو مثار للقلق الشديد لدى الدول الافريقية ؛ وقال انه قد يتراءى للمرء وصف الاحداث التي وقعت في الاراضي السنغالية بـ " التفاهة " ، من حيث الاضرار المادية والخسائر في الارواح ، ولكنها في الواقع ذات اهمية حقيقية بالنسبة الى المجلس لانها تكشف عن وجود حالة توتر متفاقم على الحدود بين السنغال وبين ما يدعى غينيا البرتغالية نتيجة للسياسات التي ينتهجها البرتغال . واكد ان تلك الحالة تنطوي على اخطار العواقب بالنسبة الى السلم العالمي ، وان مجلس الامن لا يملك حقا اغفالها . و اضاف ان شكوى السنغال ليست سوى حادثة واحدة فقط من حوادث كثيرة تقع في افريقيا ، وانه لا يمكن النظر اليها بمعزل عن غيرها لانها جزء من مسألة الاستعمار البرتغالي عامة . و اوضح ان وقف هذه الحوادث يستلزم تصفية العشد العسكري البرتغالي في افريقيا وشجب اقتحامات الحدود ، وانتهكات الاقليم الجوي والاعتداءات المشرقة على القرى .

وقال الممثل انه يعتقد ، نظرا الى نفي البرتغال لهذه الحوادث نغيا قاطعا والى تزايد التوتر على الحدود ، أن من المفيد اجراء تحقيق موضعي . و اضاف انه يقترح لذلك تعيين لجنة تابعة لمجلس الامن لزيارة المنطقة وموافاة المجلس بعد عودتها بتقرير عن ذلك مشفوع بالتوصيات

اللازمة لتجنب تكرار وقوع حوادث مشابهة . وختم بيانه قائلا انه يعتقد ان مثل هذا الاجراء سيكون ذا اثر مفيد في مناطق اخرى من افريقيا توجد فيها مشاكل مشابهة .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مجلس الامن يواجه عملا عدوانيا ناجما عن قيام الطائرات الحربية البرتغالية بخرق الاقليم الجوي السنغالي ويقصف قرية بونيك بالقنابل ، وان مما يزيد من خطورة القضية انها ليست هي المرة الاولى التي يقترب فيها البرتغال مثل هذا العدوان . وبين ان البرتغال قد حاول ان يقلل من اهمية عمله العدواني الاخير ، بل ووصف الاتهامات التي وجهها السنغال اليه بانها " تافهة " . وتساءل الممثل عما اذا كان البرتغال يحتبر خرق اقليمه الجوي الذاتي وقصفا قليمه امرا تافها ؟ . و اضاف ان البرتغال قد استخدم ايضا اسلوب المستعمرين القديم وهو انكار اقترافه للعدوان ، ومع ذلك فقد اعترفت السلطات الحاكمة فيما يدعى غينيا البرتغالية بانه جرى ، اثناء ما دعت به العمليات العسكرية المشتركة ، " قصف بعض الاهداف الارضية من الجو " ؛ وهكذا فبينما نرى البرتغال ، من جهة ، قد اعلن في بلاع رسمي استحالة وجود اية امكانية لقيام البرتغال بخرق الاقليم الجوي السنغالي او باقتراف اي عمل عدواني آخر ، نجد ، من جهة ثانية ، يعلن في بيان رسمي كذلك ، ان الطائرات الحربية البرتغالية قامت في كل من ٨ و ٩ نيسان (ابريل) بالتحليق عدة مرات فوق الاقليم السنغالي وانه قد جرى اثناء هذه التحليقات قصف بعض الاهداف الارضية . وخلص من ذلك الى انه من الواضح تماما انه ليس من السهل حتى على البرتغال انكار الوقائع . وأشار الى شكوى البرتغال ايضا من ان السنغال لم يلجأ الى احكام الميثاق ، التي تحث على التسوية السلمية للمنازعات القائمة بين الدول الاعضاء ، فقال انه بصرف النظر عن ان السنغال قد حاول ذلك عام ١٩٦١ عند ما ارتكبت ضده ثلاثة اعمال عدوانية ، فان من الهزء حقا بالميثاق وبالفهم السليم ان يقوم بالدعوة الى التسوية السلمية بلد ارتكب اعمال العدوان مرارا وتكرارا وخرق احكام الميثاق على الدوام . وبين ان عدوان البرتغال على السنغال ليس عملا منعزلا بل هو جزء من سياسة ينتهجها البرتغال بالتعاون مع الدول الاستعمارية الاخرى من اجل استعادة مركزها المنهار في افريقيا ؛ ومن مظاهر هذا تعاون السلطات البرتغالية في انغولا وشركة سكة حديد بنزويلا البريطانية ، على تنظيم ارسال الاسلحة والمعدات الى تشومبي ، ان من المتعذر على البرتغال قمع حركات التحرير القومية لشعوب المستعمرات البرتغالية دون الاعتماد على مساعدة ومساندة بقية أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي له . وارف ان من الواضح تماما ان مثل هذه السياسة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وذكر انه قد سبق للجمعية العامة في قرارها ١٨٠٧ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، ان لاحظت مع الاسف الشديد ان سياسة الحكومة البرتغالية واعمالها فيما يتعلق بالاقليم الواقعة تحت ادارتها قد اوجدت حالة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، وان لجنة الاربعة والعشرين قد لفتت كذلك نظر مجلس الامن الى الحالة التي نشأت نتيجة الاعمال البرتغالية وطلبت الى المجلس اتخاذ التدابير المناسبة ،

بما في ذلك الجزاءات ، ضد البرتغال . واكد ان البرتغال ، بحمله الاخير ، قد اثبت بصورة قاطعة انه ممعن في خرق مبادئ الميثاق خرقا منتظما عنيدا . ووضح ان ذلك يقتضي مجلس الامن قطعاً اتخاذ اللازم من التدابير الفورية الحاسمة .

وفي الجلسة ١٠٣٠ التي عقدها المجلس في ١٩ نيسان (ابريل) تكلم ممثل البرتغال ، فقال ان لهجة ومضمون البيانات التي ادلى بها ممثل السنغال واولئك الذين يساندونه يبينان بكل وضوح ان الشكوى السنغالية هي ، في الحقيقة ، جزء من مؤامرة محكمة تستهدف تمهيد السبيل لقيام المجلس ، بلا مبرر ، بمناقشة مسائل تدخل كليا في الولاية القومية لدولة ذات سيادة . وقال ان العواث التي ذكرها السنغال ضئيلة الهمية ، وان كافة ما اعقبها من اتهامات " القمع " و " المهجبة " و " الفظائع " عارية من اي اساس . و اضاف ان ممثل السنغال قد استخدم تحابير " القنابل الصغيرة " (١) ، والقنابل اليدوية (٢) والقنابل والصواريخ " استخداماً اعتبارياً ، وان ثمة محاولة واضحة لخلق البلبلة وتغطيت المتناقضات المتعلقة بتاريخ وقوع الحوادث والوقائع المتصلة بالاضرار المزعومة . ووضح انه حتى الوثائق (م أ / ٥٢٨٧) التي قدمها الوفد السنغالي فيما بعد ووزعت على الاعضاء بناء على طلبه لا تثبت ان الرصاصات والصواريخ الممنية قد اطلقت فعلاً من طائرات برتغالية خلال اليوم المذكور سواء كان ٨ أو ٩ نيسان (ابريل) ؛ وانه لا يوجد ، بالاضافة الى ذلك ، اي دليل يثبت انها قد اطلقت على قرية بونياك ؛ وان البيانات التي سجلتها الحكومة السنغالية لدعم قضيتها قد ادلى بها كما يبدو بعض الافراد من اهالي غينيا البرتغالية الذين ذهبوا الى السنغال تهرباً من تحقيق تجريه السلطات البرتغالية ؛ هذا فضلا عن عدم وجود اية اشارة الى تاريخ الادلاء بهذه البيانات او الى طريقة التثبت من صحتها .

ومضى ممثل البرتغال في كلامه ، فقال ان التوتر المزعوم وجوده على الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا البرتغالية لم يذكر الا لتمييز شكوى السنغال الاصلية ، بينما ليس هنالك ، في الواقع ، اطلاقاً اي توتر على الحدود ، ما خلا تلك المناسبات التي كان يدخل فيها المشاغبيون الى غينيا البرتغالية مدعين انهم من الوطنيين بينما هم في الواقع من العملاء المحرضين . ونفى كذلك وجود اي اساس من الصحة للتهمة القائلة ان البرتغال يدير " شبكة تجسس " في اقليمه ضد السنغال .

واستطرد الممثل ، فقال ان السنغال قد حاول وسعه التأكيد بأنه لا يضره اية نوايا توسعية ازا غينيا البرتغالية ، بينما نجد بين الاسباب التي تدرع بها في ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ لقطع علاقاته الدبلوماسية مع البرتغال ، رفض البرتغال للتخلي عن مقاطعة غينيا . وبين ان السنغال انما استهدفت هذه

(١) Grenades .

(٢) Hand Grenades .

الغاية عندما لجأ الى استخدام طرق الضغط الماكر ضد البرتغال : فانطلقت ابواق الازعامة اللاسلكية تبث الدعاية المخربة ضد البرتغال ؛ ومنحت التسهيلات اللازمة لجماعات الارهابيين لشن الغارات الحدودية داخل الاقليم البرتغالي ؛ وقامت الطائرات ، القادمة على الأرجح من السنغال ، بالتحليق عدة مرات فوق غينيا البرتغالية . واكد ان البرتغال لا يزال راغبا في التباحث مع السنغال بشأن المسائل التي تهم الطرفين وفي التعاون معه للوصول الى حل مقبول . و اضاف انه نظرا الى وجود روايتين متناقضتين عن الاعتداء المدعى حصوله على بونياك ، فان البرتغال يقترح تعيين لجنة صغيرة تكلف باجراء تحقيق موضوعي في شكوى السنغال ، على ان تتألف هذه اللجنة من تقنيين اكفاء يسمي كل طرف من الطرفين عددا منهم يساوي العدد الذي يعينه الآخر ويرأسها شخص محايد مقبول من الطرفين . وقال الممثل في النهاية ان البرتغال يقدم هذا الاقتراح مدفوعا بحسن النية وبرغبة حقيقية في التوفيق .

وتكلم ممثل الغابون ، فقال ان وفد بلاده قد طلب الاشتراك في المناقشة لان الغابون مرتبط مع السنغال باتفاقات دفاع ثنائية ويرى انه اذا كان ثمة نزاع بين السنغال وبين اية دولة اخرى ، فذلك مبرر كاف لان يهتم الغابون بالمسألة . و اضاف ان النزاع الحالي ليس مجرد نزاع محصور بين الطرفين بل هو ايضا موضع اهتمام حلفاء السنغال والدول الافريقية بوجه عام . و اعلن ان الدول التي تشكل الاتحاد الافريقي المطغاشي قد خولته الاعراب عن مساندتها غير المشروطة لجمهورية السنغال . وذكر ان تكرراعمال الارهاب من جانب القوات الآلية للجيش البرتغالي وخرق الاقليم الجوي السنغالي قد قد ما دليلا لايدحض على ان جيش المستعمرات البرتغالي مستخدم لان يستخدم كل وسيلة للابقاء على وجوده في القارة الافريقية . وذكر ان الامم المتحدة لا تستطيع مع ذلك ان تبقى مكتوفة اليدين ازاء هذه الحالة وان تسمح للبرتغال بالاستمرار في انكار حق تقرير المصير على سكان غينيا البرتغالية ومتابعة غاراته على البلدان المجاورة .

وتكلم ممثل الكونغو (برازافيل) ، فقال ان مما يدعوا الى السخرية حقا ان يطلب البرتغال اجراء محادثات ثنائية بعد ان اخفقت مثل هذه المحادثات في السابق ، وهو الذي ترك سجلا لا يخط عليه بتجاهله قرارات الجمعية العامة عمدا ويرفضه التعاون مع كافة اللجان التي انشئت لحل المسائل المتعلقة بانهاء الاستعمار ، وهو الذي ارتكب مرارا وتكرارا اعمالا عدوانية ضد الدول الافريقية . و اضاف ان البرتغال قد حاول ، بالمثل ، ان يقلل من اهمية الشكوى السنغالية ، و اردف مستدركا انه مهما كانت البلبلة التي يمكن ان تكون قد حدثت بسبب الخلط في تاريخ وقوع الحوادث او في عبارات المستعملة ، فالواقع الراهن هو ان ثمة عدوانا قد وقع وانها ليست هذه المرة الاولى التي يتهم فيها البرتغال بمثل هذا العمل . و اضاف ان الكونغو (برازافيل) قد تعرض ، في حدوده مع كابيندا ، لمثل الحوادث التي تعرض لها السنغال ، وان هذه الحوادث هي في الحقيقة انعكاس للحالة المفجعة التي خلقها البرتغال في اجزاء مختلفة من افريقيا بسبب سياسته العنيدة القائمة على عدم الاعتراف بالاماني المشروعة للشعوب الواقعة ،

بكل أسف ، تحت إدارته . وأوضح ان البرتغال ، ازاء رفض شعوب افريقيا ، ولا سيما الشعوب الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، قبول فكرة المجتمع المتعدد العناصر التي يدعو اليها ، لم يعد امامه سوى انتهاج سياسة قمعية شديدة في تلك الاقاليم . وختم الممثل بيانه قائلاً انه اذا لم يتخذ مجلس الامم اجراءات شديدة لا يقف البرتغال عن مواصلة سياسته القمعية ، فقد يدعى الى النظر في حوادث اخطر يرتكبها البرتغال ضد الشعوب الافريقية المتحدة .

وفي الجلسة ١٠٣١ التي عقدها المجلس في ٢٢ نيسان (ابريل) تكلم ممثل السنغال ، فقال ان الوفد السنغالي قد اثبت بوضوح ان الحوادث الناجمة عن اعمال البرتغال ، تمس صميم جذور استقلال الدول الافريقية : لانه اذا كان باستطاعة البرتغال القاء قنابله على السنغال ، فباستطاعته ، دون التعرض لاي عقاب القاء قنابله على دولة افريقية اخرى ؛ وهكذا فان الاستقلال معرض في ذات وجوده للخطر . و اضاف قائلاً ان ممثل البرتغال لم يقدم اية حجة بل اقتصر على انكار كل شيء . وأشار الى اتهام البرتغال للسنغال بشن حملة اذاعية ودعائية ضد البرتغال ، فقال اولاً ان الاذاعات التي يبثها راديو السنغال لا تستهدف الا اطلاع السنغاليين على سلوك البرتغال في افريقيا ، و اضاف ان السنغال مصمم ، على غرار الدول الافريقية الاخرى ، على مناصرة حق الشعوب في تقرير المصير وسيستمر في اعلان تعلقه بالحريية والحدالة والكرامة الانسانية لجميع الشعوب في العالم . وقال ان جميع الدول التي يتعمد عليها قبول سياسة البرتغال المتاخرة البالية ، قد قامت رسمياً بتحديد وتبيان موقفها القانوني ، والوسائل التي تراها مناسبة للاسراع في تحرير الشعوب المضطهدة في المستعمرات البرتغالية . واكد ان اقتراح البرتغال بتشكيل لجنة تحقيق ليس سوى مناورة للمماطلة غايتها الوحيدة منع مجلس الامن من اتخاذ قرار عادل وفعال .

وفي الجلسة ١٠٣٢ التي عقدها المجلس في ٢٣ نيسان (ابريل) تكلم ممثل المغرب ، فقال ان السنغال قد قدم الدليل الكافي على رغبته في اقامة علاقاته مع البرتغال على اساس من الاعتراف المتبادل والقانون الدولي ، ولكن الحوادث التي وقعت منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، والجهود الخائبة التي بذلها السنغال لتسوية هذه الحوادث بصورة ودية ، قد اظهرت بوضوح ان اي طرف ابي باستمرار احترام الالتزامات المتبادلة ؛ وقد حاول البرتغال التقليل من اهمية الحوادث حتى انه ذهب الى انه كان يترتب على السنغال اللجوء الى تطبيق المادة ٣٣ من الميثاق قبل تقديم شكواه الى مجلس الامن . وكرر ما ابرزه السنغال ذاته ، فقال ان بلداً لم يقتصر على تجاهل قرارات الامم المتحدة ، بل لم يأبه الا قليلاً بمبادئ الميثاق الاساسية انما قدم البرهان الساطع على عقم المحادثات الثنائية . واكد ان هذا هو ما حدا بالمغرب الى تأييد السنغال تأييداً كاملاً في عرض المسألة الحالية على المجلس . و اضاف ان الحادث الذي اشار اليه السنغال ليس حادثاً منعزلاً ، وانما هو عمل عدواني بين ارتكبه الاستعمار البرتغالي ضد

سيادة السنغال وسلامته الإقليمية . وأوضح ان استمرار وجود البرتغال في غينيا من شأنه ، في الواقع ، تعريض السنغال لخطر وقوع انتهاكات جديدة لا مفر من ان ترتكبها القوات البرتغالية المسلحة . وأشار الى اتهام البرتغال للسنغال ضمنا بالغاء الوطنيين الغينيين والى وصف البرتغال لعمل السنغال في هذا الصدد بأنه يشكل عملا حربيا ، فقال انه لو صح ذلك ، لوجد البرتغال نفسه في حالة حرب مع جميع بلدان افريقيا وكثير من الدول الاخرى التي قد ترغب في مساندة وطنيين انغولا وغينيا وموزامبيق وايواهم . وقال ان الوفد المغربي لو طرح جانبا النتائج الابعث اثرها التي تنطوي عليها حادثة بونياك واقتصر على واقعة الحدود والفعل التي ارتكبت في مكان محدد ، لما وسعه الا اعتبار هذا العمل خرقا حقيقيا من جانب البرتغال لسلامة السنغال الإقليمية . و طلب لذلك من المجلس اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك الحالة ، وقال ان الوفد المغربي يقدم ، بالاشتراك مع وفد غانا ، مشروع القرار التالي (م/٥٢٩٢) :

" ان مجلس الأمن ،

ان يأسف جدا للحوادث التي وقعت قرب الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا البرتغالية ،

" وان يلاحظ مع القلق ان حالة العلاقات القائمة في هذه المنطقة بين الطرفين المعنيين قد تؤدي الى التوتر بمناسبة وقوع اية حادثة ، وان يعرب عن امله في ازالة مثل هذا التوتر وفقا لأحكام الميثاق ،

" وان يحيط علما بالنية المعلنة للحكومة البرتغالية بالتزام الاحترام الدقيق لسيادة السنغال وسلامته الإقليمية ،

" ١ - يأسف لأي اقتحام للاقليم السنغالي من جانب القوات البرتغالية المسلحة فضلا عن اسفد للحادثة التي وقعت في قرية بونياك في ٨ نيسان (ابريل) ؛

" ٢ - ويطلب الى حكومة البرتغال ان تعتمد ، طبقا لنواياها المعلنة ، الى اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع أي خرق لسيادة السنغال وسلامته الإقليمية ؛

" ٣ - ويطلب الى الامين العام تتبع تطور الحالة . "

واضاف ممثل المغرب ان الوفد المغربي يعترف بأن مشروع القرار المذكور اعلاه (م/٥٢٩٢) لا يعبر تعبيرا وافيا عن مشاعر وعواطف الدول الافريقية ازاء سلوك البرتغال في افريقيا . وقال انه وممثل البرتغال قد حاولا بتقديم مشروع القرار هذا تأمين روح التعاون والاحكام بين اعضاء المجلس بشأن مبدأ اساسي من مبادئ الميثاق . وختم ممثل المغرب بيانه قائلا ان أي انقسام في الرأي حول هذا الموضوع لن يقتصر على المساس بسلطة المجلس بل وستكون له عواقب خطيرة في جميع انحاء افريقيا .

وتكلم ممثل غانا ، فقال ان الوفد الغاني يدرك ايضا ان مشروع القرار (م أ / ٥٢٩٢) الذي تقدم به مع الوفد المغربي لا يتناسب مع مدى خطورة شكوى السنغال ؛ فهناك توتر شديد على حد ود السنغال بسبب اعمال البرتغال الذي لم ينكر وقوع الحادثة بل حاول التقليل من اهميتها . واكد ممثل غانا على فقرة المنطوق الثالثة التي تطلب الى الامين العام تتبع الحالة .

وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان الوفد الفرنسي لم يستخف بالقلق الذي اهرب عنه السنغال الذي تربطه بفرنسا روابط وثيقة ، ولكنه استدرك مردفا ان هذا العطف الوثيق لا يمنع الوفد الفرنسي من ان ينظر في المسألة نظرة موضوعية ؛ فالوفد الفرنسي ، استنادا الى المعلومات المتوفرة لديه من مصادر مختلفة ، متأكد من وقوع حادثة في ٨ نيسان (ابريل) ضربت خلالها قرية بونياك بالرصاص وبصاروخ واحد على الاقل اطلقتها طائرات انطلقت من قاعدتها في غينيا البرتغالية . و اضاف انه لا يوجد في الحقيقة اى تناقض بين الحوادث التي عرضتها السنغال ، وبين المعلومات التي وردت من المصادر البرتغالية ، بيد ان الحادثة المؤسفة لا تبلغ من الخطورة درجة تهدد السلم الدولي . وقال ان فرنسا ترى وجوب اللجوء ، في مثل هذه الامور ، على اوسع نطاق ممكن الى الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق ، وأن الوفد الفرنسي بناء على ذلك ما كان ليمتبر الاقتراح البرتغالي بارسال لجنة للتحقيق اقتراحا غير ملائم لو كان قد تم الحصول على موافقة السنغال عليه . وبين ان العلاقات بين الحكومتين المعنيتين لم تتح اجراء مثل هذا الترتيب ولذلك فان الوفد الفرنسي قد يمنح تأييده لمشروع القرار (م أ / ٥٢٩٢) المعروض على المجلس .

وفي الجلسة ١٠٣٣ التي عقدها المجلس في ٢٤ نيسان (ابريل) تكلم ممثل فينيزويلا ، فقال ان الحوادث المشار اليها في شكوى السنغال ، لو نظر اليها بمعزل عن غيرها ، لما اتسمت بآية خطورة كبيرة ، ولكن تكرارها ووقوعها اثر توتر ناجم عن سياسة البرتغال الاستعمارية قصد اكسبها قدرا كبيرا من الهمية . و اضاف انه من المتعذر تجاهل الحوادث المتعلقة بخسوف اقليم البرى والجوى لبلد ما . وقال انه لم يكن من الممكن تسوية الحادثة الحالية بالمحادثات الثنائية لانعدام العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين ولوجود التوتر بينهما بسبب الحركات الوانوية القائمة في غينيا البرتغالية ، والتي نالت عطف السنغال وغيره من الدول الافريقية . و اوضح ان الامر يعود لذلك الى المجلس للنظر في حقيقة المسألة واتخاذ القرار اللازم . واستدارد قائلا انه يتبين من البيانات التي ادلى بها امام المجلس ومن المعلومات المتوفرة من المصادر الاخرى ، ان البرتغال قام في ٨ نيسان (ابريل) بمناورات على الحدود اسفرت عن اطلاق القذائف على كل من غينيا البرتغالية والسنغال ؛ وقال ان الضرر ، وان حصل لا شك بدون قصد ، فان مثل هذه الاخطاء قد تؤدى ، امام التوتر القائم بين البلدين ، الى نشوء نزاع خطير . ورأى لذلك ان من المناسب تماما ان يعرب مجلس الامن عن اسفه الشديد لهذه الحوادث التي وقعت وان يطلب الى البرتغال ان يتخذ ، في المستقبل ، كافة الاحتياطات اللازمة لمنع تكرار وقوع مثل تلك الحوادث .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه بما ان السبب الاساسي للتوتر القائم بين البرتغال والدول المجاورة لغينيا البرتغالية - وهو مسألة تقرير المصير - لا ينتظر ان يحل في الوقت الحاضر ، فخير طريق يتبع هو المساعدة على تخفيف التوتر الحالي . وذكر ان المجلس مدعوا اساسا الى النظر في حادثة واحدة معينة ، وان تلك الحادثة قد عرضت في سياق مشاكل مماثلة سابقة وقعت في عام ١٩٦١ . وبين ان الحوادث طفيفة في جميع الحالات ، وان البرتغال قد اعترف ، في بعض المناسبات السابقة ، بحدوث بعض انتهاكات غير مقصودة ، واعرب عن اسفه لذلك ، وكرر تقرير سياسته القائمة على احترام السيادة السنغالية وظهر استعداد له لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب حدوث مصاعب جديدة . ووضح ان الولايات المتحدة تحتقد لذلك انه لا يوجد اي دليل على وجود اية اقتحامات منظمة للاقليم السنغالي .

واضاف الممثل قائلا انه وان كان من الصحيح انه يجوز لادى الدول الاعضاء ، بموجب المادة ٣٥ من الميثاق ، لفت نظر مجلس الامن الى اي نزاع او اية حالة مماثلة للحالة المعروضة من السنغال ، فان وفد الولايات المتحدة يعتقد انه كان ينبغي ، في مثل ظروف القضية الحالية ، اللجوء ابتداء الى احكام المادة ٣٣ ، ولذلك فالوفد يأمل ان يعتمد الطرفان المعنيان ، في حالة تكرارية حوادث طفيفة مماثلة ، الى استخدام التدابير المنصوص عنها في الميثاق .

واستطرد ممثل الولايات المتحدة قائلا : ان الارتباط الجغرافي بين القريتين اللتين تحملان الاسم ذاته وتقعان على جانبي الحدود ، وشكل الحدود السيئة التخطيط في تلك المنطقة ، هما عاملان قد افسحا مجال احتمال كبير لحصول خرق عارض خلال العمليات الجوية . ولكن كان لا بد من ان يستنتج ، بناء على تقارير الشهود وعلى ادلة اخرى ، انه قد وقعت فعلا حادثة على الحدود ، كما ورد في شكوى السنغال ؛ ومع ذلك فان البيان البرتغالي المدلى به امام المجلس يبين جليا انه لم يكن ثمة اي انتواء للاقتحام ، ويؤكد كذلك من جديد سياسة حكومة البرتغال بالتزام الاحترام الدقيق لسيادة السنغال وسلامته الإقليمية . وقال ان الاقتراح باجراء تحقيق حيادي قد دلل على الاعتدال وحسن النية ، رغم المصاعب التي تكتنف طرق هذا التحقيق . وادف قائلا ان السنغال قد اعرب ايضا عن رغبته في استخدام الطرق السلمية والوسائل التي نص عليها الميثاق لتيسير نيله التاكيدات اللازمة ازاء اي اعتداء على اقليمه . وقال ان الولايات المتحدة ترى ان هذا هو النهج السليم الايجابي البناء وستؤيد لهذا السبب مشروع القرار المشترك (م أ / ٥٢٩٢) لانه يبقي الحادثة المعنية في سياق مقبول ، بما في ذلك الاعتراف بسياسة البرتغال المعلنة ، ولانه في الوقت ذاته يستجيب استجابة كافية للشكوى التي قدمها السنغال الى المجلس .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان المجلس يبحث في شكوى تتعلق بحادثة هي بسيطة في حد ذاتها ولكنها قد تستتبع امورا اكبر . وبين ان نطاق المحادثات ليس هو المسألة الوحيدة ذات الاعتبار

في تقدير اهميتها . واستدرك ان من الخطأ ، في الوقت ذاته ، تجاهل احكام المادة ٣٣ من الميثاق التي تؤكد على اهمية المفاوضات المباشرة . وقال ان وفد المملكة المتحدة يأسف لعدم تمكن الطرفين من الوصول معا الى تقرير الوقائع ومناقشة كيفية منع قيام مشاكل مشابهة في المستقبل .

واضاف انه بما ان المجلس ينظر في هذه القضية ، فيتعين عليه اولا تحديد الوقائع وتكوين رأييه فيها ، وثانيا ، النظر فيما يمكن عمله لمعالجة الحالة وتخفيف التوتر القائم في المنطقة . وادفانه رغم نقص الادلة المقدمة الى المجلس وتعذر التأكد التام من جميع ما حدث ، فان حكومة صاحبة الجلالة تميل الى قبول القول بأن حادثة بسيطة قد وقعت في ٨ نيسان (ابريل) في قرية بونياك في الاقليم السنغالي . وقال ان وفد المملكة المتحدة مستعد ، لهذا السبب ، لقبول الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار المشترك (م أ / ٥٢٩٢) . واكد انه ليس ثمة ما يدل على ان حادثة بونياك كانت عملا عدوانيا مقصودا . وقال ان وفده يميل الى القول بأن ما حدث هو ، على الأرجح ، نتيجة غلط حقيقي او خطأ في الحساب .

وانتقل الممثل الى الكلام عما يمكن ان يوصي به المجلس للتخفيف من تأزم الحالة ، فقال انه بيد ولوفده ان النقطة الاساسية في اية مشكلة تتعلق بحدود سيئة التخطيط تقوم وجوبا في التزام التجنب الدقيق لاي تخط او اقتحام او عمل قد يؤدي الى وقوع اية حادثة على الحدود ؛ ولذلك فالوفد يرحب بتأكيدات البرتغال بانه سيحترم سيادة السنغال وسلامته الاقليمية وبأن اشد التعليمات قد صدرت الى القوات البرتغالية لهذه الغاية . واضاف ان وفد المملكة المتحدة يأمل في ان يقوم البرتغال ، حسب اشارة مشروع القرار ، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع اية حوادث على حدوده ، ويرى واثقا ان في امكانه الركون الى قيام السنغال بالمثل ؛ واذا ادعي في المستقبل بوقوع بعض الحوادث البسيطة فان في امكان الحكومتين عندئذ اجراء المشاورات لاتخاذ التدابير الوقائية اللازمة . ووضح ان هذه هي ، على ما يبدو ، الفكرة الكامنة وراء الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار . وادفان عرض البرتغال المساهمة في لجنة تحقيق مشتركة دليل على استعدادها لاقتراح طرق التعاون من اجل تسوية النزاع . واعرب عن اسف وفد المملكة المتحدة لعدم قبول السنغال لهذا العرض ، واستدرك يقول انه اذا نظر الى الامر من ناحية عملية ، لرؤى معه انه لا يمكن لمثل هذه اللجنة ان تكون مفيدة الا باتفاق كلا الطرفين ؛ كما انه قد يكون من المشكوك فيه ما اذا كانت اللجنة تستطيع ، بعد مرور بعض الوقت على وقوع حادث من هذا النوع ، اضافة شيء الى معرفة المجلس للوقائع . وقال اخيرا ان وفد المملكة المتحدة يرى ان مشروع القرار المشترك المقدم من المغرب وفانا مناسب للظروف وانه سيؤيده .

وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان السنغال بين بوضوح لدى عرض قضيته ان قلقه غير متسبب فقط عن حادثة ٨ نيسان (ابريل) والحوادث السابقة التي وقعت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ بل وكذلك عن التوتر العام القائم على حدوده . وقال انه يخشى من ان يؤدي استمرار هذا التوتر على حاله ، الى تفاقم الحالة القائمة على الحدود . وذكر اشارة السنغال الى انه لا

يملاء الاسلحة والمعدات اللازمة لخفر الحدود ومنع الانتهاكات ، فقال ان الوفد النرويجي يدرك موقف السنغال ويعطف عليه كما يأمل في ان تؤدي تدابير مجلس الامن الى تخفيف حدة التوتر وازالة المخاوف التي اعرب عنها السنغال . وقال ان وفده يرحب في هذا الصدد ، بالتأكيدات التي قدمها البرتغال بصد وراشدا لا وامرالى القوات البرتغالية المسلحة بالتزام الاحترام الدقيق لسيادة السنغال ولسلامته الاقليمية ولا قليمه الجوى واراد ف قائلا انه رغم تضارب الآراء المعروضة على المجلس - وهذا مظهر مألوف في حالات المنازعات المتعلقة بالحدود - ييد ولوفده ان البيانات قد بينت بكل وضوح وجود توتر على طول الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا البرتغالية ، وان قريسة بونيك السنغالية قد تعرضت في ٨ نيسان (ابريل) لاقتحام برتغالي . ودعا المجلس الى ان يقوم ، في مثل هذه الظروف ، بتركيز اهتمامه على الناحية الوقائية من هذه القضية وان يتخذ الخطوات اللازمة الكفيلة بتخفيف قلق السنغال الطبيعي . وقال ان الوفد النرويجي يرحب بمشروع القرار المقدم من غانا والمغرب لانطوائه على هذه الاهداف ويعتقد ان قرارا يتخذه المجلس على هذا النسق يساعد كثيرا على منع وقوع حوادث جديدة على الحدود ، وان مطالبة الامين العام بتتبع تطور الحالة ستكون ذات اثر مفيد بوجه خاص .

وتكلم ممثل الفلبين ، فقال انه مع ان شكوى السنغال تثير ايضا مسألة العلاقات القائمة بين الدول الافريقية وبين البرتغال ، فان المجلس يبحث في الوقت الحاضر في النزاع الذي نجم عن حادثة ٨ نيسان (ابريل) بالذات . وذكر انه يتبين من هذه الحادثة انه قد حدث غرق للاقليم الجوى والاقليم البرى لاحدى الدول الاعضاء ، الامر الذى يجب ان يأسف له المجلس جد الاسف . و اضاف انه رغم ان المناسبة الحالية ليست ملائمة لبحث مشكلة الاقاليم البرتغالية في افريقيا ، فان وفد الفلبين ياخذ باعتباره المسائل الاكبر التي تنطوى عليها شكوى السنغال ، ويؤيد لذلك بصفة خاصة تضمين مشروع القرار المشترك (م أ / ٥٢٩٢) الفقرة ٣ من المنطوق التي تطلب الى الامين العام تتبع الحالة . وقال اخيرا ان الوفد الفلبيني يأمل ايضا في ان تؤدي تدابير المجلس الى وضع حد لوقوع حوادث جديدة بين البلدين والى المساعدة على ازالة التوترات القائمة بينهم .

وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان امام المجلس روايتان متناقضتان للحادثة المنظورة منه ، وانه لذلك ليس في وضع يسمح له بالبت في موضوع الشكوى ؛ وان اقدامه على فعل ذلك يقتضيه اجراء تحقيق نزيه في المسألة ثم بحثها في ضوء نتائج هذا التحقيق . و اضاف ان من الحرى تماما بالمجلس ، مع ذلك ، ان يوصي الطرفين بالجوء الى الطرق الاخرى للتسوية السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق . وطالب المجلس باجراء العمل اللازم ، في القضية الحالية ايضا ، وفقا للفصل السادس من الميثاق . وقال ان الوفد البرازيلي يؤيد لذلك مشروع القرار المشترك لمحاولته الاقتصار على المسألة موضوع البحث ولتشجيعه بروح الفصل السادس من الميثاق . وقال ان للبرازيل مع ذلك تحفظا واحدا بشأن فقرة المنطوق الاولى ، المصاغة بشكل يمكن معه تفسيرها بانها تشمل

بتأ من المجلس فسي النواحي الموضوعية للمسألة . و اضاف ان الوفد البرازيلي لذلك يطلب اجراء اقتراع مستقل على هذه الفقرة لكي يتسنى له الامتناع عن الاقتراع عليها . وقال اخيرا ان الوفد البرازيلي يؤيد ، مع هذا التحفظ ، مشروع القرار في مجموعه .

وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للصين ، فقال ان البيانات التي ادلى بها الطرفان المعنيان على تناقضها صادرة عن نية حسنة . و اضاف قائلا ان البرتغال مع اعترافه بحصول بعض المناورات على نطاق ضيق في ٨ نيسان (ابريل) ، قد انكر ان تكون طائراته قد قامت بأى تعليق فوق الاقليم السنغالي ؛ ومع ذلك فمن الممكن ، كما لاحظ ممثل فرنسا ، ان يكون قد تعذر على البرتغال التأكد من سقوط بعض الرصاصات او القذائف عرضا على الاقليم السنغالي ؛ وعلى هذا فان كلا من الدافنين يقول الحقيقة كما يراها . وبين انه كان من الممكن ، في الظروف العادية ، تسوية مثل هذه الحادثة عن طريق المفاوضات المباشرة ، ولكن اجراء المحادثات المباشرة صعب في القضية الحالية بسبب التوتر العلاقات بين الطرفين . و اضاف ان من دواعي الغتباط مع ذلك عدم وقوع اية حوادث جديدة منذ ٨ نيسان (ابريل) ؛ وان عدم حدوث اى تدور في الحالة يدل على ان السنغال لا ينتوى زيادتها تفاقم ؛ كما انه من دواعي الغتباط ايضا ، ان البرتغال قد اعطى التاكيدات اللازمة بالاحترام التام لسيادة السنغال ولسلامته الاقليمية . وقال اخيرا ان مشروع القرار المحروض امام المجلس يلتمس التخفيف فورا من حدة التوتر القائم ، وان الوفد الصيني لذلك سيقترح بتأييده .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية معلقا على مشروع القرار المشترك (م أ / ٥٢٩٢) ، فقال ان المشروع ، كما اشار الى ذلك صاحباها نفساهما ، هو في الحقيقة ضعيف جدا ، وان عيبه الرئيسي يتمثل في انه لا يعكس جماع جوهر الحالة التي نجمت عن اعمال البرتغال العدوانية الجديدة المرتكبة ضد السنغال ؛ فليس هنالك اى شجب مباشر لهذه الاعمال ، رغم تقديم السنغال الدلائل المقنعة عليها . واستدرك قائلا ان الوفد السوفياتي يدرك ، مع ذلك ، رغبة الدول الافريقية الاعضاء في المجلس في الوصول الى حل للمسألة يكون مقبولا بوجه عام ، وهو يشاطر الدول الافريقية الاعضاء هذه الرغبة ويحترمها .

واستطرد الممثل قائلا ان مشروع القرار رغم عيوبه ، يعبر بكل وضوح وبدون اى لبس عن شجب مجلس الامن للاعمال العدائية المرتكبة من البرتغال ضد السنغال ، وان المجلس ملزم بعدم تجاهل نداءات السنغال والدول الافريقية الاخرى الداعية الى ايجاد حل للمشكلة التي خلقتها الاعمال البرتغالية .

وعاد ممثل البرتغال الى الكلام فاكد من جديد موقف حكومته ، ومفاده ان نتائج التحقيقات التي اجرتها في مراحل مختلفة جعلت من المستحيل عليها قبول مسؤولية اية حادثة يدعى انها وقعت في قرية بونياك . وقال ان الطائرات لم تقم بأية تعليقات فوق الاقليم السنغالي ولم يجر

قصف أي من القرى السنغالية أو سكانها . ونفى صحة الادعاء بوجود تناقض بين روايتي برشلونيه وبيساو للحوادث مبينا ان السنغال قدم الى مجلس الامن شكوى بوقوع حادثة في قرية بونيياك في ٩ نيسان (ابريل) ، وان الحكومة البرتغالية في لشبونة اصدرت بلاغا ينفي هذا الخبر استنادا الى تحقيقاتها الخاصة ، وان السلطات البرتغالية في بيساو ، المنكرة ايضا للادعاءات السنغالية ، تلومست عندئذ بالاعلام بأن ثمة تمرينات عسكرية قد حدثت في ٨ نيسان (ابريل) وان جنديين من الجيش البرتغالي قد جرحا اثناء هذه التمرينات ، وان الوفد البرتغالي لا يرى أي تناقض في ذلك لان البيانين يرجعان الى تاريخين مختلفين . واستطرد قائلا ان الوفد السنغالي عمد ، بكل مهارة ، الى تغيير تاريخ الحادثة المزعومة من ٩ الى ٨ نيسان (ابريل) - ولم يفعل ذلك الا بعد سبعة ايام - وادعى ، استنادا الى بيان السلطات في بيساو ، أن شكواه قد ثبتت صحتها . وأشار الممثل الى ان البرتغال على اية حال قد اقترح ، بكل نية حسنة ، تشكيل لجنة للتحقيق ، وذلك رغبة منه في الوصول الى التوفيق وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق ، وقال ان من المؤسف ان يكون الموقف المتصلب الذي اتخذته السنغال قد جعل انشاء مثل هذه اللجنة امرا مستحيلا . وبين انه جرى ، عوضا عن ذلك ، وضع مشروع قرار يستتب الحكم على المسألة الرئيسية قبل التحقيق فيها ودون حتى بذل مجهود من اجل تقدير وجهة النظر البرتغالية ازاء هذه المسألة . وقال اخيرا ان الوفد البرتغالي ان يعرب عن اسفه الشديد لكل ذلك لا يسعده ، بكل انصاف ، ان ينكر بأن احكام مشروع القرار تعكس سياسة حكومته المعلنة تكرارا والقائمة على اساس احترام سيادة السنغال وعلى اساس رغبته في اقامة تعاون وثيق معه .

وقبل طرح مشروع القرار المشترك (م أ / ٥٢٩٢) على الاقتراع ، عمد ممثل المغرب ، وهو احد اصحاب المشروع ، الى مناشدة ممثل البرازيل ان لا يصر على طلب وفده اجراء اقتراع مستقل على الفقرة ١ من المنطوق ، وذلك حتى يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار بالاجماع . فقال ممثل البرازيل ، انه بالنظر الى هذه المناشدة ، فلن يصر الوفد البرازيلي على طلبه ، ولكنه لاحظ انه اذا جرى اقتراع مستقل ، فان الوفد البرازيلي سيمتنع عن الاقتراع على هذه الفقرة .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد بالاجماع ، في الجلسة ١٠٣٣ المنعقدة في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، مشروع القرار المشترك (م أ / ٥٢٩٢) المقدم من غانا والمغرب . ويحد اجراء الاقتراع تكلم ممثل السنغال فاعرب عن اغتباط وفده لاتخاذ قرار المجلس بالاجماع ، رغم ان حكومته كانت تفضل صدور شجب رسمي للعدوان البرتغالي على السنغال واتخاذ تدبير أكثر ايجابية من جانب المجلس لمجابهة هذا العدوان . واستدرك ان المجلس قد اعرب مع ذلك بكل وضوح عن اسفه الشديد لقيام البرتغال بخرق الاقليم السنغالي ، ولا سيما

للحادثة التي وقعت في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ • واضاف ان المجلس
قد اذان البرتغال ضمنا بمطالبته ذلك البلد بالامتناع عن ارتكاب
اعمال مماثلة • وقال اخيرا ان السنغال يعلق اهمية خاصة
على الطلب الموجه الى الامين العام بتتبع تطور الحالة •

الفصل الثالث

البرقية المؤرخة في ٥ أيار (مايو) ١٩٦٣
والموجهة من وزير خارجية جمهورية هايتي الى رئيس مجلس الامن

— ٠ —

الفرع الاول

الرسائل الواردة الى المجلس

ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، (م أ / ٥٣٠١) انتهى اليه فيها أن مجلس منظمة الدول الامريكية قد قرر ، استجابة لطلب حكومة كوستاريكا ، عقد اجتماع تشاور لوزراء الخارجية لدراسة الحالة القائمة بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي ، واتخاذ صفة هيئة التشاور المؤقتة ، وذلك عملاً بالمادة ١٢ من معاهدة البلدان الامريكية للمساعدة المتبادلة .

وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٣ أيار (مايو) (م أ / ٥٣٠٢) انتهى اليه كذلك فيها ، ان مجلس منظمة الدول الامريكية قد عين لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء مهمتها اجراء دراسة موضوعية للاحداث التي شكتها الجمهورية الدومينيكية ، وانه دعا حكومتي الجمهورية الدومينيكية وهايتي الى الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى الاخلال بالسلم الدولي .

وارسل وزير خارجية جمهورية هايتي برقية مؤرخة في ٥ أيار (مايو) (م أ / ٥٣٠٢) طلب فيها اجتماع مجلس الامن للنظر ، على سبيل الاستمجال ، في الحالة الخطيرة القائمة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية . وقد ذهبت هايتي الى ان هذه الحالة قد نجمت عن اعمال التهديد بالحد وان واعمال التدخل المتكررة التي قامت بها الجمهورية الدومينيكية والتي من شأنها المساس بسيادة هايتي وسلامتها الإقليمية ، وتعرين السلم والامن الدوليين للخطر .

وارسل رئيس منظمة الدول الامريكية الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) (م أ / ٥٣٠٤) انتهى اليه فيها ان مجلس منظمة الدول الامريكية يواصل دراسة النزاع الحالي القائم بين الجمهورية الدومينيكية وبين هايتي وانه ناشد الحكومتين التعاون معاً من اجل الوصول الى تسوية سلمية .

ووجه الوفد الدائم للجمهورية الدومينيكية الى الامين العام للأمم المتحدة مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ أيار (مايو) (م أ / ٥٣٠٦) انهى اليه بها نص مذكرة كان وزير الدولة للشؤون الخارجية بالجمهورية الدومينيكية قد ارسلها الى وزير خارجية هايتي ، ونص رسالة ارسلها رئيس الجمهورية الدومينيكية الى منظمة الدول الأمريكية . وقد ذكرت الجمهورية الدومينيكية في هاتين الرسالتين انها لا تستطيع النزول عند طلب حكومة هايتي بسحب البعثة الدبلوماسية الدومينيكية الى ان تكون قد تلقت من تلك الحكومة جوازات المرور المطلوب منحها للمواطنين الهايتيين الذين لجأوا الى السفارة الدومينيكية في بورت - او - برانس ، او الضمانات اللازمة التي تسمح لهم بالبقاء في هايتي في حماية بعض البعثات الدبلوماسية الصديقة .

وارسل رئيس مجلس منظمة الدول الأمريكية برقية مؤرخة في ٧ أيار (مايو) (م أ / ٥٣٠٩) انهى فيها الى رئيس مجلس الامن رد رئيس الجمهورية الدومينيكية على النداء الذي وجهه اليه رئيس مجلس هذه المنظمة في ٦ أيار (مايو) . وقد ذكر رئيس الجمهورية الدومينيكية في رده هذا ان حكومته لن تلجأ الى استعمال القوة الا في حالة استمرار اعمال العدوان التي تعرضت لها السفارة الدومينيكية في هايتي .

الفرع الثاني

نظر المسألة في الجلستين ١٠٣٥ و ١٠٣٦
(٨ و ٩ أيار (مايو) ١٩٦٣)

ادرج مجلس الامن هذا البند في جدول اعماله في الجلسة ١٠٣٥ المنعقدة في ٨ أيار (مايو) . وقد دعي ممثلا هايتي والجمهورية الدومينيكية الى الاشتراك في المناقشة . وتكلم ممثل هايتي ، فقال ان حكومة الجمهورية الدومينيكية قد هددت هايتي بالغزو وصدرت اذارا نهائيا امده اربع وعشون ساعة متذرة بانتهاك مزعوم لحرمة السفارة الدومينيكية في بورت - او - برانس من قبل شرطة هايتي . و اضاف ان هدف الحكومة الدومينيكية من اعمالها الحد وانية هذه هو تقويض المؤسسات الهايتية وتحطيم عزم الشعب الهايتي الراسخ عن الدفاع عن سيادته واستقلاله . واتهم حكومة الجمهورية الدومينيكية بمواصلة تقديم مساعدتها للمنفقين الهايتيين وبالسماح لهم بممارسة النشاطات المعادية للحكومة الهايتية وذلك خرقا للمبادئ السارية المعقودة بين البلدين وللبادئ المنظمة لمسألة اللجوء في قانون البلدان الأمريكية ؛ هذا بالاضافة الى ان السفارة الدومينيكية قد منحت حق اللجوء الى عدة ضباط عسكريين هايتيين وسمحت لهم بالاحتفاظ بمدافع رشاشة وبأسلحة اخرى ، كما اتيح لاحد الضباط ، وهو النقيب فرانسوا بينوا الذي لجأ الى هذه السفارة في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، ان يقوم بمحاولة لاغتيال ابناء الرئيس وفالييه ، وعاد بعد ذلك سالما الى السفارة وأكد الممثل من

جد يد ايمان حكومته بالتسوية السلمية للمنازعات ، المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، واعرب عن امله في ان يتخذ مجلس الامن الخطوات اللازمة لضمان السلم في منطقة البحر الكاريبي .

وتكلم ممثل الجمهورية الدومينيكية ، فقال ان التوتر القائم بين بلاده وهايتي قد نجم عن سياسة الرئيس دوفالييه ، الذي ساقته رغبته في البقاء في الحكم الى ابقاء بلاده في حالة من الارهاب والفوضى . وقال ان اعتداءات قوات الامن الهايتية على السفارة الدومينيكية في بورت-او-برانس تكوّن اعمالا استفزازية لا يمكن انكارها ، وهي تشكل الذروة في سلسلة من الاعمال غير المسؤولة التي تحاول الحكومة الهايتية بواسطتها النيل من كرامة الامة الدومينيكية وتحدّي سيادتها . واضاف قائلاً ان حشد القوات على امتداد الحدود الدومينيكية الهايتية لا يجوز اعتباره عملاً عدوانياً ، وان هذه القوات قد حشدت هنالك لاغراض الدفاع الشرعي ولمنع القوات الهايتية من القيام باقتحامات عسكرية للاقليم الدومينيكي . وذكر ان النزاع القائم بين البلدين هو قيد نظر منظمة الدول الامريكية ، التي قد اتخذت ، بوصفها المنظمة المختصة بمعالجة هذا الموضوع ، الخطوات اللازمة ليجاد حل للمشكلة . وأشار الى ان المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة تمثل إعمالاً للمبادئ المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٦ من الميثاق والقاضية بان يكون للوسائل السلمية التي يختارها الاطراف الاعتبار الاول في حل المشاكل الدولية ، وبأن يراعي مجلس الامن اية اجراءات يكون قد اعتمدها الاطراف لتسوية النزاع . واعرب اخيراً عن ثقته ، لذلك ، من ان مجلس الامن سيوقف نظره في هذه المسألة ويدعمها بين يدي منظمة الدول الامريكية .

وفي الجلسة ١٠٣٦ التي عقدها مجلس الامن في ٩ أيار (مايو) تكلم رئيس المجلس ، فلفت الانظار الى نص القرار المحال الى المجلس من الامين العام لمنظمة الدول الامريكية (م أ / ٥٣١٢) . وفي هذا القرار ، ناشد مجلس منظمة الدول الامريكية الحكومتين ، من جديد ، الاستمرار في تعاونهما القيم والامتناع عن القيام بأي عمل ينافي الالتزامات التي يفرضها ميثاق منظمة الدول الامريكية ، وخول رئيس مجلس منظمة الدول الامريكية زيادة عدد اعضاء لجنة التحقيق ان اقتضت الضرورة ذلك .

وتكلم ممثل هايتي في الجلسة ذاتها ، فأنكر حصول اي انتهاك لحرمة السفارة الدومينيكية في هايتي وأعلن ان حراسا هايتيين يحرسون السفارة بناءً على طلب رئيس البعثة الدومينيكية . وقال ان حكومته قد منحت جوازات مرور وجوازات سفر لخمسة عشر شخصاً من اللاجئين الى السفارة الدومينيكية ، وللأشخاص اللاجئين الى سفارات الدول الامريكية اللاتينية الاخرى . واضاف قائلاً ان العجج التي ساقها ممثل الجمهورية الدومينيكية ليست سوى ذريعة لتسديد ضربة قاتلة الى هايتي ، وان بلده لم يتعد حقوقه بلجوءه الى مجلس الامن بموجب المادتين ٣٤ و ٣٥ . واستدرك يقول انه اذا كان مجلس الامن يرى انه ينبغي له ، رغم خطورة الحالة ، انتظار

نتائج المهمة السلمية لمنظمة الدول الأمريكية ، فان هايتي تقبل بذلك شريطة ان تبقى المسألة معروضة على مجلس الامن وان يستأنف المجلس نظره فيها عند الاقتضاء .

وتكلم ممثل الجمهورية الدومينيكية ، فذكر ان لجوء هايتي الى مجلس الامن لا يرمي الا الى صرف الانظار عن حالة هايتي الداخلية ، وقال انه يرى ان على منظمة الدول الأمريكية متابعة النظر في المسألة ، واعرب عن امله في ان تكون التدابير التي ستتخذها فعالة في اعادة الانسجام فيما بين البلدين .

وتكلم ممثل فينيزويلا ، فقال ان هايتي والجمهورية الدومينيكية كلتيهما مرتبطتان باحكام المادة ٢٠ من ميثاق بوغوتا (منظمة الدول الأمريكية) ، التي تنص على تسوية المنازعات تسوية سلمية ، والتي تتفق مع الفقرة ٢ من المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة . وذكر ان المادة ١٠٢ من ميثاق بوغوتا والفقرة ٤ من المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة تعطيان لاية دولة من الدول الاعضاء في منظمة الدول الأمريكية حق عرض اى خلاف اقليمي على مجلس الامن ، ولكنه استدرك ان من المنطق ان لا يتخذ مجلس الامن اى تدبير بعد اخفاق الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية للنزاع على المستوى الاقليمي . و اضاف قائلا ان اى تفسير آخر يجعل المادة ٢٠ من ميثاق بوغوتا وكذلك الفقرة ٢ من المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة بلا معنى . و اوضح ان وفده يرى لذلك ان الطريق الصحيح الذى ينبغى ان يتبعه مجلس الامن هو الاعتراف بالتدابير التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية في هذه القضية ، وترك الامر لهذه المنظمة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٥٢ من الميثاق .

وتكلم ممثل البرازيل ، فقال ان الوفد البرازيلي لا يشك اطلاقا في ان مجلس الامن مختص ، بموجب المواد ٢٤ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ والفقرة ٤ من المادة ٥٢ و ١٠٣ ، بنظر مسألة هي قيد نظر منظمة الدول الأمريكية . و اضاف انه ينبغي تفسير المادة ٢٠ من ميثاق بوغوتا في ضوء المادة ١٠٢ من الميثاق ذاته ، التي تنص على انه يجب الا يفسر اى حكم من احكام هذا الميثاق على انه يمنح حقوق الدول الاعضاء والتزاماتها المقررة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة . واستطرد قائلا ان المادة ٢٠ من ميثاق بوغوتا لا تنص على انه يترتب على الدولة العضو انتظار قيام المنظمة الاقليمية باتخاذ التدبير اللازم ، وانما نصت فقط على انه ينبغي تسوية النزاع بواسطة احدى الوسائل المنصوص عليها في ميثاق منظمة الدول الأمريكية ؛ هذا بالاضافة الى ان المادة ٣٦ من ميثاق الامم المتحدة تخول مجلس الامن النظر ، في اى وقت كان ، في اى نزاع من النوع المشار اليه في المادة ٣٣ من الميثاق ذاته . و اورد يقول ان وفده يرى ان ميثاق الامم المتحدة لا يجبر العضو في منظمة الدول الأمريكية من حق مطالبة مجلس الامن بالنظر ، في اى وقت كان ، في اى امر يدخل في اختصاصه ؛ والواقع ان البلد الذى يكون عضوا في منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الامم المتحدة كلتيهما يتمتع بامتياز كبير ان يستطيع اللجوء الى هيئتين مختلفتين للاسراع في تسوية المنازعات . و اوضح ان التوتر القائم بين هايتي والجمهورية الدومينيكية ناجم عن خلاف حول

حق اللجوء الذى يمثل نظاما نموذجيا في امريكا اللاتينية قد رسخت جذوره في القانون الدولي لأمريكا اللاتينية بسبب الاوضاع السياسية والاجتماعية الخاصة السائدة في الاقليم . وقال ان وفده يرى ، لهذا السبب وبعد مراعاة الفقرة ٢ من المادة ٣٦ والفقرة ٣ من المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة انه يمكن ، في المرحلة الحاضرة ، تسوية المسألة بصورة مرضية من قبل مجلس منظمة الدول الأمريكية الذى قد قام ، بناء على طلب الطرفين المعنيين كليهما ، باتخاذ بعض الخطوات الرامية الى اقرار السلم واعادة الوثام في المنطقة .

وتكلم ممثل غانا ، فقال ان وفده يوافق كل الموافقة على وجهات النظر التي اعرب عنها ممثل البرازيل فيما يتعلق باختصاص مجلس الامن ، وان الفقرة ٤ من المادة ٥٢ تبين بوضوح ان لاى عضو في منظمة اقليمية لديه ظلامة مشروعة حقا مطلقا في عرض قضيته على مجلس الامن .

واضاف الممثل قائلا ان الطبيعة الانفجارية التي يتسم بها التوتر القائم بين هايتي والجمهورية الدومينيكية قد تجلت بكل وضوح من بيانات ممثلي هذين البلدين . وقال ، في هذا الصدد ، ان حكومته قد ذهبت ، على الدوام ، الى ان اللون السياسي لنظام الحكم في اى بلد هو امر يرجع تقريره الى سكان ذلك البلد ؛ وانه لا يجوز ان يكون لون النظام القائم في هايتي الآن موضوع نظر مجلس الامن . وارادف يقول ان شمة مخاوف اكيدة تساور هايتي من احتياح الجمهورية الدومينيكية لها ؛ وانه من المشجع ، ازاء هذه الحالة ، ان يلاحظ بان الطرفين راغبان في حل خلافاتهما بالوسائل السلمية وانهما تعهدا بتقديم تأييدهما الكامل لمنظمة الدول الأمريكية . واستدرك قائلا ان التدابير التي تتخذها هذه المنظمة الإقليمية يجب ان لا تمس مسؤولية مجلس الامن النهائية عن صيانة السلم والامن الدوليين . واقترح اخيرا ان يقوم مجلس الامن بما يلي : (١) يدعو هايتي والجمهورية الدومينيكية ، رسميا ، الى اللجوء الى الوسائل السلمية لتسوية خلافاتهما ؛ (٢) ويحث منظمة الدول الأمريكية ، وفقا للمادة ٥٢ من الميثاق ، على مواصلة بذل جهودها الرامية الى ايجاد حل للمسألة ؛ (٣) ويستبقي هذا البند مدرجا في جدول اعماله ؛ (٤) ويطلب انهاء نتائج المفاوضات الى رئيس مجلس الامن والامين العام .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الحالة المتوترة الناشئة في جزيرة هيسبانيولا وطبيعة الحوادث التي تقع في تلك المنطقة تحدان خطرا على السلم والامن وتقتضيان مجلس الامن النظر في المسألة واتخاذ التدابير الملزمة اللازمة . وقال ان الحاجة القائلة بانه لا حاجة بمجلس الامن الى بحث هذه القضية لانها قيد نظر منظمة الدول الأمريكية لا يمكن ان تصمد للانتقاد من وجهة النظر القانونية . واستطرد مبينا ان لميثاق الامم المتحدة ولمسؤوليات اعضائها اولوية على ميثاق وعلى مسؤوليات اية منظمة اقليمية ، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية ؛ وان الاتفاقات الإقليمية بموجب ميثاق الامم المتحدة لا تجوز او تنفذ الا بقدر توافقها مع مبادئ المنظمة ومقاصدها ؛ ولا يجوز ان تكون عائقا يعترض حقوق المنظمة والتزاماتها

بل يجب ان لا تكون كذلك . و اضاف انه يتبين مما جرى عليه العمل في مجلس الامن وفي هيئات الامم المتحدة الاخرى ان الامم المتحدة قد نظرت ، في عدة مناسبات ، في مسائل كانت قد نشأت في بلدان تدخل في نطاق منظمة الدول الامريكية ، بقطع النظر عما اذا كانت هذه المنظمة الاقليمية قد بحثت المسألة ام لم تبحثها .

واستطرد قائلا ان المسألة المعروضة على المجلس ليست مسألة عطف على نظام معين او نفور منه ، وانما هي مسألة علاقات بين الدول ؛ وان خطورة الحالة السائدة في جزيرتي هيسبانيولا لا تكمن فقط في موقف الحكومة الدومينيكية من نظام دوقالييه وانما تكمن ايضا في تصرفات الولايات المتحدة التي تدل انباء الصحف على انها تتدخل في الحالة تدخلا مكشوفاً . واكد ان الخاية من ظهور اسطول الولايات المتحدة على شواطئ هايتي هي ان يملئ على هذا البلد الاتجاه الذي يجب ان يسير عليه في حياته السياسية ؛ وهكذا فان الولايات المتحدة تحاول مجددا ممارسة دبلوماسية السفن الحربية في المنطقة .

وقال الممثل اخيرا ان الوفد السوفياتي يرى ان على مجلس الامن ان يدعو الجمهوريين الدومينيكيين وهايتي والولايات المتحدة الى الامتناع عن القيام بأية اعمال جديدة من شأنها زيادة حدة التوتر في المنطقة ؛ وان يدعو الى سحب جميع القوات البرية والبحرية والجوية من سواحل هيسبانيولا فورا ، وإلى وقف جميع التدخلات الاجنبية في شئون هايتي الداخلية حالا .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاعرب عن اسفه لقيام الممثل السوفياتي بادخال " الحرب الباردة " في مناقشات مجلس الامن ، مع اطلاق اتهاماته المألوفة والمجردة من اي اساس .

وقال انه وان كانت احكام الفقرتين ٣٠ و ٣١ من المادة ٢٤ والمادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، والمادة ٢٠ من ميثاق يوغوسلافيا ، لا تنتقص ، بالطبع ، من مسؤوليات مجلس الامن بموجب الميثاق ، فانها تقرر الاجراءات والاولويات التي يجب اتباعها في المعالجة المادية للمنازعات المحلية . و اضاف قائلا ان الولايات المتحدة تعتقد اعتقادا قويا ان الهيئة الملائمة للعمل في هذه الحالة بالذات هي منظمة الدول الامريكية ، لاسيما وان هذه المنظمة قد اتخذت التدابير الفورية الفعالة اللازمة لقرار السلم في المنطقة . ولا حظ مع الارتياح في هذا الصدد استجابة الطرفين للنداء الموجه اليهما من رئيس مجلس منظمة الدول الامريكية .

وتكلم ممثل النرويج ، فقال ان الوفد النرويجي قد استرشد بتشجيع ميثاق الامم المتحدة لاستخدام المنظمات الاقليمية في تسوية الخلافات المحلية . و اضاف ان النزاع موضوع البحث يتعلق ، في الاصل ، بحق اللجوء ، وان الاتفاقات والمذاهب الفقهية الخاصة بهذا الموضوع ذات طابع فريد في نوعه وهي مقصورة اساسا على منطقة منظمة الدول الامريكية ؛ ولهذا السبب فان احسن السبل للوصول الى تسوية سلمية انما هو سبيل الاجراءات التي بدأتها منظمة الدول الامريكية .

وأعرب عن أمله في أن تتكامل جهود منظمة الدول الأمريكية بالنجاح وأن يلتزم الطرفان المصنيان جانب الاعتدال قولا وفعلا من أجل تسهيل عمل منظمة الدول الأمريكية .

وتكلم ممثل الفليبيين ، فقال أن الوفد الفليبيني يعتقد ، في ضوء النشاط الدبلوماسي الهام المبذول من منظمة الدول الأمريكية بناء على أحكام المواد ٣٣ و ٥٢ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تتعلق بالقضية الحالية ، أن على منظمة الدول الأمريكية مواصلة التماس التسوية السلمية للنزاع القائم بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي ، والذي يبلغ من الشدة درجة يشكل معها تهديد خطيرا للسلم والأمن في منطقة البحر الكاريبي .

وتكلم ممثل الصين ، فأعرب عن وجهة نظره مماثلة قائلا أن من الحكمة أن ينتظر مجلس الأمن نتائج التدابير المتخذة من المنظمة الإقليمية قبل أن يتخذ التدابير اللازمة من طرفه . وأضاف أن من واجب مجلس الأمن تشجيع التسوية السلمية للمنازعات المحلية بواسطة المؤسسات الإقليمية كما نصت على ذلك المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة . وبين أن هذا الأمر لا يتضمن أي مساس بموقف أي طرف في النزاع أو يتضمن أي إقلال من اهتمام مجلس الأمن المتواصل بهذه المسألة .

وتكلم ممثل المغرب ، فأيد وجهة النظر القائلة بأن مجلس الأمن يملك الاختصاص الكامل في تناول هذه المسألة . وقال أن المجلس في الواقع وبموجب التقليد المستقر في أمريكا اللاتينية ، هو الذي يملك ، بمقتضى القانون الدولي اسبقية معالجة هذه المسألة . وأضاف قائلا أن هايتي ، المصنوفة في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية ، قد رأت في عضويتها المزدوجة تعزيزا لحقوقها لا تقييد لها ، وقامت ، على هذا الأساس ، بعرض المسألة على مجلس الأمن . وذكر أن ممثل هايتي قد وافق الآن ، تحذوه روح التوفيق ، على استمرار معالجة المسألة من قبل منظمة الدول الأمريكية ولكنه احتفظ لنفسه بحق العودة إلى المجلس عند الضرورة . وقال أنه ينبغي لذلك إبقاء المسألة معروضة على المجلس وترك أمر بحثها في الوقت الحاضر لمنظمة الدول الأمريكية .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأعرب بالاجراءات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع وقال أنها تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن يترك لها مجال الاستمرار دون أي عائق . ورأى أن فتور حدة التوتر في المنطقة ، وتعاون الطرفين المصنيين مع منظمة الدول الأمريكية يجعلان من النفل أن يتدخل مجلس الأمن والمسألة في هذه المرحلة المشجعة من التطور .

وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا لفرنسا ، فقال أنه لا يوجد أي شك في انطباق المادة ٥٢ على المسألة المعروضة حاليا . وأضاف أنه يشاطر أغلبية أعضاء المجلس رأيهم في أنه ينبغي ، في المرحلة الحالية ، أن يسعى المجلس إلى عدم عرقلة عمل منظمة الدول الأمريكية .

ثم تكلم بوصفه رئيسا لمجلس الامن ، فلاحظ ان اكثرية الاعضاء ، يفضلون في الوقت الحاضر
تراء المبادرة للمنظمة الاقليمية التي تحاول الوصول الى تسوية ودية . وذكر ان الطرفين المعنيين
قد اشارا الى انهما لا يبديان اى اعتراض على هذا الاجراء . وقال اخيرا ان هذه المسألة ستظل
مدرجة في جدول اعمال المجلس .

الفرع الثالث

الرسالتان الواردتان بعد ٩ أيار (مايو)

ارسل وزير خارجية هايتي الى رئيس مجلس الامن برقية مؤرخة في ١٤ أيار (مايو) ١٩٦٣
(م أ / ٥٣١٤) ، انهى اليه فيها ان القوات الدومينيكية ما زالت منتشرة على الحدود الدومينيكية -
الهايتية ، بأمر من رئيس الجمهورية الدومينيكية ، وان وجودها يشكل تهديدا دائما بالحد وان
ويعتبر خرقا صريحا للمبادئ التي تقوم عليها اجراءات التوفيق التي شرعت فيها منظمة الدول
الامريكية .

وارسل ممثل الجمهورية الدومينيكية الدائم الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٧ أيار
(مايو) (م أ / ٥٣١٥) انكر فيها ان تكون القوات الدومينيكية تضر اية نوايا عدوانية ضد
هايتي كما ادعت ذلك الرسالة الهايتية المؤرخة في ١٤ أيار (مايو) . وقال ان الحكومة
الدومينيكية ترغب في الوصول الى تسوية سلمية للأزمة وانها ابدت ، باستعدادها للتعاون
مع منظمة الدول الامريكية ، موقفا يتناقض مع تلك الحكومة الهايتية في تزويد هذه المنظمة بوسائل
الاضطلاح بمهمة التوفيق .

الفصل الرابع

تقارير الامين العام الى مجلس الامن
عن التطورات المتعلقة باليمن

— ٠ —

الفرع الاول

تقارير الامين العام

قدم الامين العام الى مجلس الامن ، في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، تقريرا
(م أ / ٥٢٩٨) انهى اليه فيه انه ، منذ خريف عام ١٩٦٢ ، يتشاور بانتظام مع ممثلي
حكومات الجمهورية العربية اليمنية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية المتحدة ، بشأن
بعض نواحي الحالة القائمة في اليمن والناشئة من مصدر خارجي ، عارضا على الاطراف المعنية
اية مساعدة قد يحتاجون اليها لمنع حدوث اية تطورات من شأنها تهدد السلم في المنطقة .
واشار الى انه كان من نتيجة البعثة الاستقصائية التي اوفد فيها باسمه السيد باناش الى المنطقة
بموافقة الحكومات المعنية والبعثة المستقلة المماثلة التي قام بها السيد ايلسورث بانكر باسم
الولايات المتحدة الامريكية ، انه تلقى من كل حكومة من الحكومات الثلاث المعنية ، في رسائل مستقلة ،
تأكيدا رسميا لقبولها شروطا متماثلة لمنع الاشتباكات في اليمن .

وذكر التقرير ان حكومة المملكة السعودية ستوقف كل تأييد ومساعدة للملكيين في اليمن
وتحذر على الزعماء الملكيين استخدام اقليم المملكة العربية السعودية لمتابضة الكفاح في اليمن ؛
وان الجمهورية العربية المتحدة قد تعهدت ، في الوقت ذاته ، بالشروع في سحب القوات التي
ارسلتها الى اليمن بناء على طلب الحكومة الجديدة ، على ان يتم الانسحاب على مراحل وفي اقرب
وقت ممكن . وقال انه سيتم وقف اى نشاط تقوم به قوات الجمهورية العربية المتحدة في اقليم المملكة
العربية السعودية . وتقام منطقة مجردة من السلاح تمتد الى مسافة عشرين كيلومترا من جانبي
الحدود الفاصلة بين المملكة العربية السعودية واليمن ، ويوضع في تلك المنطقة مراقبون حياديون
مهمتهم التثبت من احترام شروط منع الاشتباكات ، فضلا عن التأكد من توقف اى نشاط صادر
من اقليم المملكة العربية السعودية لتأييد الملكيين ومن انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة
ومحذاتها الى الخارج عن طريق المطارات والمرافئ اليمنية . وذكر التقرير ان الجنرال فيون
هورن سيقوم بزيارة البلدان المعنية الثلاثة للتشاور معها حول الشروط المتعلقة بطبيعة وعمل

مراقبي الامم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ شروط منع الاشتباكات . اما فيما يتعلق بتمويل الامم المتحدة لهذه العملية ، فقد ذكر الامين العام انه يفكر في العمل بمقتضى احكام القرار ١٨٦٢ (الدورة ١٧) المتعلق بالنفقات الطارئة والاستثنائية .

وقد م الامين العام في ٢٧ أيار (مايو) تقريراً آخر (م أ / ٥٣٢١) ، خلاص فيه ، بناءً على المعلومات التي تلقاها من الجنرال فون هورن ، الى ان وجود مراقبي الامم المتحدة في هذه المنطقة هو ضرورة اساسية وانه ينبغي ارسالهم باقل تأخير ممكن . وذكر ان عدد الموظفين اللازمين لذلك لا يتجاوز المائتين وان المدة اللازمة لعمليات المراقبة تقدر بما لا يزيد على اربعة اشهر . وقد م الامين العام في ٣ حزيران (يونيه) الى مجلس الامن تقريراً (م أ / ٥٣٢٣) عن نفقات البعثة . وقد م الامين العام الى مجلس الامن في ٧ حزيران (يونيه) تقريراً (م أ / ٥٣٢٥) انهى اليه فيه ان المملكة العربية السعودية قد قبلت دفع " نصيب متناسب " من نفقات العملية ، وان الجمهورية العربية المتحدة وافقت ، من حيث المبدأ ، على تقديم مساعدة تبلغ ما يعادل ٢٠٠,٠٠٠ دولار لفترة شهرين ، وهو مبلغ يقارب نصف نفقات العملية خلال تلك الفترة . وذكر انه لا يستبعد بظبيعة الحال امكان مناشدة حكومة الجمهورية العربية المتحدة دفع مساعدة اضافية في نهاية فترة الشهرين ، ان تبين ان الضرورة تقتضي تمديد العملية الى ما يتجاوز هذه الفترة . وعلى ذلك فان انشاء بعثة المراقبة في اليمن والاضطلاع بتنفيذ العملية واستبقاء البعثة لفترة اولية مدتها شهران لا يستتبع اية مستلزمات مالية للامم المتحدة .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٠٣٧ - ١٠٣٩
(١٠ - ١١ حزيران (يونيه) ١٩٦٣)

ارسل ممثل الاتحاد السوفياتي رسالة مؤرخة في ٨ حزيران (يونيه) (م أ / ٥٣٢٦) طلب فيها دعوة مجلس الامن الى الانعقاد للنظر في تقارير الامين العام ، باعتبارها تتضمن مقترحات متعلقة بالتدابير التي يمكن للامم المتحدة اتخاذها لصيانة السلم والامن الدوليين ، والتي يرجع امر اتخاذ القرارات بشأنها ، بمقتضى الميثاق ، الى مجلس الامن .

ونظر مجلس الامن في المسألة في جلساته ١٠٣٧ - ١٠٣٩ المنعقدة في ١٠ و ١١ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ .

وفي الجلسة ١٠٣٧ التي عقدها المجلس في ١٠ حزيران (يونيه) تكلم الامين العام ، فذكر ان تقاريره الاربعة تبين مفهومه المهمة المراقبة التي قد تضطلع بها الامم المتحدة لتنفيذ

للمتفق عليه من شروط منع الاشتباكات . وقال ان ذلك لا يرتب على الامم المتحدة اية آثار مالية في الوقت الحاضر لان المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة قد وافقتا على تحمل نفقات العملية لفترة شهرين . وخلص الى ان التقارير الواردة تؤكد وجود ضرورة متزايدة الالحاح لهذه العملية .

وفي الجلسة ١٠٣٨ المنعقدة في ١١ حزيران (يونيه) ، تكلم الامين العام ، فذكر ان لديه شعورا قويا بأن الجميع ، بما في ذلك الاطراف المعنية ، متفقون على ضرورة اضطلاع الامم المتحدة بمهمة المراقبة . واعلن استعداداه للشروع في العملية فورا . وأشار الى ان المهمة متواضعة وانه لن تتجاوز مدتها الاربعة اشهر وانه يمكن انجازها خلال شهرين فقط . و اضاف انه اذا اقتضى الامر اكثر من شهرين فسيعلم مجلس الامن بذلك مسبقا . وختم الامين العام ملاحظاته محذرا من امكان تعرض الاتفاق المتعلق بشروط منع الاشتباكات للخطر ان لم يوفد افراد المراقبة التابعون للامم المتحدة الى المنطقة .

وفي الجلسة ذاتها ، تكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال انه قد حصل تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية للجمهورية اليمنية . و اضاف ان من الطبيعي في مثل هذه الظروف ان تقوم الجمهورية اليمنية ، وفقا لحق الدفاع الشرعي ، باتخاذ التدابير العسكرية اللازمة لحماية استقلالها . و اردف انه يتبين من المشاورات التي اشير اليها في تقارير الامين العام ان حكومتي الجمهورية العربية المتحدة واليمن تحاولان تسوية النزاع القائم بين اليمن والمملكة العربية السعودية بالوسائل السلمية ، وان الاتفاق الذي تم الوصول اليه بين الاطراف المعنيين الثلاثة يهدف الى هذه الغاية بالذات ولا يمكن الا الترحيب به . واستدرك ان تلك الناحية من الاتفاق المتعلقة بارسال مراقبين من الامم المتحدة تستلزم ابداء بعض الملاحظات باعتبار انها تتصل بمجموع مسألة التدابير التي تتخذها الامم المتحدة لصيانة السلم والامن الدوليين .

واستطرد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان تجارب السنوات الاخيرة قد دلت على ان ارسال قوات للامم المتحدة هي طريقة تستخدمها الدول الاستعمارية لقرار سيطرتها الخاصة على مناطق معينة ؛ ورأى لذلك ضرورة الاشارة الى ان انجع ضمان لعدم استمرار العدوان او لعدم تجدد ه ، ايا كان مصدره ، هو في اتخاذ التدابير الرامية الى وقف المعتدى لا في توزيع قوات الامم المتحدة او مراقبيها على الحدود بين المعتدى الاجنبي وبين ضحيته . واستدرك انه بما ان حكومتي الجمهورية العربية المتحدة واليمن تريان في القضية الحالية ان ارسال مراقبي الامم المتحدة الى منطقة الحدود ما بين اليمن والمملكة العربية السعودية قد يعنى توجيه المزيد من الاعمال العدائية ضد اليمن ، فان وفد الاتحاد السوفياتي لن يحارض في قيام مجلس الامن — وهو الهيئة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات المتعلقة بتدابير الامم المتحدة لصيانة السلم والامن الدوليين — باتخاذ قرار ينص على ارسال عدد محدود من المراقبين الى المنطقة لمدة شهرين . وتعرض للنفقات الناجمة عن هذه العملية والتي ادرجت في التقديرات التي قدمها الامين العام الى مجلس الامن ، فقال ان الاتحاد السوفياتي لا يزال يرى ان على

المعتمدى تحمل نفقات ازالة آثار العدوان . واستدرك قائلا انه بما ان الطرفين المعنيين قد وافقا على دفع نفقات بعثة المراقبة وبما انه لن تترتب على الامم المتحدة بشأنها اية التزامات مالية ، فلا يوجد اى سبب للاعتقاد باحتمال ابداء اية اعتراضات .

وقد م ممثل المغرب مشروع قرار مقترح من غانا والمغرب (م أ / ٥٣٣٠) ينص على ما يلي :

" ان مجلس الامن ،

" ان يلاحظ مع الارتياح مبادرة الامين العام التي وردت في تقريره م أ / ٥٢٩٨ ' بشأن
بحث نواحي الحالة القائمة في اليمن والناشئة من مصدر خارجي ' والتي تهدف الى تحقيق
تسوية سلمية و ' منع حدوث اية تطورات من شأنها تهديد السلم في المنطقة ' ،

" وان يلاحظ كذلك البيان الذى ادلى به الامين العام امام مجلس الامن فـ

١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ ،

" وان يلاحظ كذلك مع الارتياح ان الاطراف المعنية مباشرة بالحالة المتعلقة باليمن
قد اكدوا قبولهم شروطا متماثلة لمنع الاشتباكات في اليمن وان حكومتى المملكة العربية
السعودية والجمهورية العربية المتحدة قد وافقتا على ان تتحملا لمدة شهرين نفقات مهمة
المراقبة التي تقوم بها الامم المتحدة والتي نصت عليها شروط منع الاشتباكات ،

" ١- يلتزم من الامين العام الاضطلاع بعملية المراقبة كما حددها بنفسه ؛

" ٢- ويحث الاطراف المعنية على الاحترام التام لشروط منع الاشتباكات الواردة في
الوثيقة م أ / ٥٢٩٨ والامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه زيادة حدة التوتر في المنطقة ؛

" ٣- ويلتزم من الامين العام اعلام مجلس الامن بما يلزم عن تنفيذ هذا القرار . "

واوضح ممثل المغرب ان الفرض من مشروع القرار هو التحديد الدقيق للاطار الذى يجعل
تصرف الامم المتحدة قانونيا ويمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها في النزاع الذى يهدد السلم
والامن الدوليين . واكد انه ينبغي ان لا يهتبر مشروع القرار هذا سابقة ، سواء من وجهة النظر
السياسية فيما يتعلق بايجاد حلول للمشاكل ، او من حيث النواحي المالية للحالة . وقال انه
يمكن وصف الازمة القائمة في اليمن بانها فريدة في نوعها ، وان كل حل لها ينبغي كذلك ان يكون
في ابعده فريدا في نوعه . وقال انه يعتقد ان عناصر الحل لا يمكن ان تبدل او تعدل او تؤثر
على مبادئ الميثاق المتعلقة بتعيين الحلول ، ومسائل التمويل والتدابير التي قد تضطر الامم
المتحدة الى اعتمادها تأمينا للسلم والامن الدوليين .

وفي الجلسة ١٠٣٩ تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان سياسة بلاده كانت باطراد سياسة
عدم التورط وعدم التدخل اطلاقا ، باعتبار ان همها الوحيد هو رؤية الاستقرار يعود الى اليمن
ومنع النزاع من الانتشار . و اضاف ان المهمة الجديدة التي تضطلع بها المنظمة تتفق مع التزامات

صيانة السلم المطلقة على عاتقها بموجب الميثاق ، ومن شأنها المساهمة في اقرار السلم في اليمن والاستقرار في الشرق الادنى .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد مشروع القرار المشترك (م أ / ٥٣٣٠) باغلبية ١٠ اصوات مقابل لا شيء ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (م أ / ٥٣٣١) .

وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فذكر ان حكومته كانت تأمل في ان يتمكن الامين العام من الشروع ، فوراً ، على اسس تقاريره ، وبدون قيام اى اعتراض ، من ايفاد بعثة المراقبة المطلوبة . قال ان القرار المتخذ مرض عموماً ، رغم ان التأخير الذى حدث يدعو الى الاسف نظراً الى مساس الحاجة الى تحقيق منع الاشتباكات المزمع . ولكنه اكد ، مع ذلك ، ان منع الاشتباكات بين الاطراف المعنيين لا يحدد باى شكل عملية الامم المتحدة بمدة شهرين او بأية مدة اخرى ، وان السبب الوحيد الذى دعا الى ذكر الشهرين هو الترتيبات المالية المتفق عليها حالياً ، وذلك دون المساس بطريقة التمويل التي تقرر لاحقاً . لو اقتضت الضرورة تمديد مدة العملية . وقال فيما يتعلق بتمويل العملية ، ان القرار في رايه قد تحاشى ، عن صواب ، ايراد اى نص يتعلق بذلك واقتصر على ملاحظة موافقة الطرفين على دفع النفقات لفترة محدودة من الزمن .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان القرار الذى اتخذ منذ برهة لا يفي تماماً بمقتضيات الحالة ويبدو لذلك غير كاف : فهو قبل كل شيء لا يتضمن اية اشار مباشرة الى الفترة المعنية التي ستضطلع بعثة المراقبة خلالها بالعمل ، مع انه يتضح من بيان الامين العام في مجلس الامن في جلسة ١٠ تموز (يوليه) ان من المزمع ارسال المراقبين لفترة معينة محدودة من الزمن ؛ فاذا كانت البعثة ستبقى في منطقة الحدود بين المملكة العربية السعودية وبين اليمن بعد انقضاء مدة الشهرين فمن واجب مجلس الامن النظر وقتئذ في الموضوع واتخاذ القرار الملائم . و اشار الى اهمية مدة البعثة من وجهة النظر المالية ، فقال انه رغم ان مجلس الامن قد نظر اساساً في مسألة مصادر تمويل العملية ، بعد ان قدم الامين العام اليه تقديراته المالية ، ولان المجلس ذاته قد احاط علماً ببيان الامين العام المفيد بأن الطرفين المعنيين سيتحملان جميع النفقات موضوع البحث ، فان الوقائع المتعلقة بمصادر تمويل العملية لا تتجلى في هذا القرار كما ينبغي . واكد ان الوفد السوفياتي قد اتخذ باستمرار الموقف المفيد بأنه يجب على مجلس الامن ، متمشياً مع نص الميثاق وروحه ، عدم اتخاذ اية قرارات تتعلق بتدابير صيانة السلم والا من الدوليين المتخذة باسم الامم المتحدة ، الا بعد مراعاة جميع نواحي القضية ، بما في ذلك الظروف الحادية والمالية المتعلقة بتنفيذ قرارات المجلس .

وقال ممثل البرازيل ، في تحليل تأييده للقرار ، ان هذا القرار يتميز بانه لا يجعل من المبادئ ، الخلافية حالة خاصة ، وهذا امر له فوائد بالنسبة الى المنظمة في حالتها الراهنة ، وهو ، في الوقت ذاته ، يبقي على ثقة الدول الاعضاء في فعالية الامم المتحدة .

وتكلم ممثل الفيليبين ، فقال ان هذه الحالة هي كما وصفها ممثل المغرب ، حالة فريدة في نوعها تستلزم حلا فريدا في نوعه ، وانه ، لذلك ، لا ينبغي اتخاذها سابقة ، لاسيما فيما يتعلق بالاقتراض بان لمجلس الامن وحده تحويل القيام بعمليات صيانة السلم وانه هو الهيئة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم .

وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان تمويل العملية يشكل ناحية هامة جدا من نواحي المشكلة التي يملك مجلس الامن اختصاص الفصل فيها . و اضاف انه اذا ما قضت الظروف بمد اجل بعثة المراقبة لاكثر من شهرين ، وهي المدة التي يعتبر فيها قرار مجلس الامن صالحا ، وبانقطاع دفع الطرفين للنفقات التي يدفعانها ، فسيكون على المجلس ان يعيد النظر في المشكلة .

وتكلم ممثل الصين ، معللا تأييد وفده للقرار ، فقال انه فعل ذلك لاعتقاده بأن القرار يتيح لمجلس الامن تأمين تنفيذ الاتفاق المعقود بين الاطراف المعنيين بسرعة وبصورة تامة وتأمين القيام بأقل تأخير ممكن ، بابعاد جميع العناصر الخارجية ، ايا كان مصدرها ، عن النزاع الاهلي القائم في اليمن .

وتكلم ممثل غانا ، فاكد انه ان تعين على فريق المراقبة ان يواصل جهوده بعد انقضاء فترة الشهرين فسيتمكن على مجلس الامن عندئذ اقرار تدابير جديدة في المنطقة .

الفرع الثالث

تطور الحالة بعد نظر المجلس في المسألة

ارسل ممثل المملكة العربية السعودية الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران (يونيه) (م أ / ٥٣٣٣) انهى اليه فيها ان الطائرات الحربية المصرية قد شنت في يومي ٦ و ٨ حزيران (يونيه) على اقليم المملكة العربية السعودية غارات انزلت الخسائر بالارواح وشكلت خرقا للقانون الدولي وللميثاق . وقال انه يجب ان لا يحمل ضبط النفس الذي اظهرته حكومته على معمل الضعف ، لأن رغبة المملكة العربية السعودية الاكيدة في السلم هو الذي جعل حكومته تعتمد على الامين العام في تأمين تنفيذ الاتفاق الاخير المتعلق باليمن تنفيذا يحدوه حسن النية .

وارسل ممثل الجمهورية العربية المتحدة الى الامين العام في ٢٠ حزيران (يونيه) ردا (م أ / ٥٣٣٦) ذكر فيه ان بلاده قد وضعت بعض القوات العسكرية تحت تصرف القيادة اليمنية الحليا بناء على طلب الجمهورية العربية اليمنية ووفقا لميثاق الدفاع المشترك المعقود بين الحكومتين ، بغية صد العدوان الاجنبي عن اليمن . وقال انه قد تبين ان المملكة العربية

السعودية تقوم بدور رئيسي في هذا العدوان . و اضاف ان حكومتي الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة قد قبلتا ، بحسن نية ، شروط منع الاشتباكات التي نصت على ايفاد بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة غايتها الرئيسية انهاء التدخل العسكري الخارجي الموجه ضد اليمن . و اوضح ان حكومة المملكة العربية السعودية لذلك يجب ان تكون آخر من يحتج ، وان القيام بعمل عدواني ضد شعب مسالم هو خرق للميثاق وتهديد للسلم والامن الدوليين .

Blank page

Page blanche

الباب الثاني
المسائل الأخرى التي نظر فيها المجلس

الفصل الخامس

قبول الاعضاء الجدد

— ٠ —

الفرع الاول

طلب جمهورية رواندا

ارسل وزير خارجية جمهورية رواندا رسالتين مؤرختين في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٣٧) و ١ تموز (يوليه) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٣٧ / الاضافة ١) ، كما ارسل رئيس جمهورية رواندا برقية مؤرخة في ٢ تموز (يوليه) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٣٧ / الاضافة ٢) قدما فيها طلب جمهورية رواندا لقبولها في عضوية الامم المتحدة . واعلنا ان جمهورية رواندا تتعهد بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق بدون تحفظ .

وارسل ممثل بلجيكا رسالة مؤرخة في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٤٦) ايد فيها الطلب والتمس السماح له بالاشتراك في بحث المسألة .

ونظر مجلس الامن في المسألة في الجلسة ١٠١٧ المنعقدة في ٢٦ تموز (يوليه) . وقام الرئيس ، بموافقة المجلس ، بدعوة ممثل بلجيكا الى الاشتراك في المناقشة .

وقدمت ايرلندا والجمهورية العربية المتحدة وغانا وفرنسا وفينيزويلا مشروع القرار التالي (م أ / ٥١٤٧) :

” ان مجلس الامن ،

” وقد درس طلب جمهورية رواندا لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

” يوصي الجمعية العامة بقبول جمهورية رواندا في عضوية الامم المتحدة . ”

وقام المجلس اشر البيانات التي ادلى بها ممثل بلجيكا وجميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم

من ايرلندا والجمهورية العربية المتحدة وغانا وفرنسا وفينيزويلا (م أ / ٥١٤٩) .

الفرع الثاني

طلب مملكة بوروندي

ارسل رئيس وزراء مملكة بوروندي برقية ورسالة مؤرختين في ٤ تموز (يوليه) ١٩٦٢ (م / ٥١٣٩) والاضافة (١) قدم فيها طلب مملكة بوروندي لقبولها في عضوية الامم المتحدة مع اعلان بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق .

وارسل ممثل بلجيكا رسالة مؤرخة في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٦٢ (م / ٥١٤٦) ايد فيها الطالب والتمس الاذن بالاشتراك في بحث المسألة .

ونظر مجلس الامن في طلب مملكة بوروندي في جلسته ١٠١٧ المنعقدة في ٢٦ تموز (يوليه) . ودعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثل بلجيكا الى الاشتراك في المناقشة .

وقد مت ايرلندا والجمهورية العربية المتحدة وغانا وفرنسا وفينيزويلا مشروع القرار التالي (م / ٥١٤٨) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس طلب مملكة بوروندي لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

" يوصي الجمعية العامة بقبول مملكة بوروندي في عضوية الامم المتحدة . "

وقام المجلس اشر البيانات التي ادلى بها ممثل بلجيكا وجميع اعضاءه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم

من ايرلندا والجمهورية العربية المتحدة وغانا وفرنسا وفينيزويلا (م / ٥١٥٠) .

الفرع الثالث

طلب جامايكا

ارسل رئيس وزراء جامايكا وزير خارجيتها برقية مؤرخة في ٦ آب (اغسطس) ١٩٦٢ (م / ٥١٥٤) قدم فيها طلب جامايكا لقبولها في عضوية الامم المتحدة . واعلن ان جامايكا تتعهد بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق بدون تحفظ .

ونظر مجلس الامن في الطلب في جلسته ١٠١٨ المنعقدة في ١٢ ايلول (سبتمبر) . وقد مت غانا والمملكة المتحدة مشروع القرار التالي (م / ٥١٦٤) :

"ان مجلس الامن ،

"وقد درس طلب جامايكا لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

"يوصي الجمعية العامة بقبول جامايكا في عضوية الامم المتحدة ."

وقام المجلس ، اشر البيانات التي ادلى بها جميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من غانا والمملكة المتحدة (م أ / ٥١٦٦) .

الفرع الرابع

طلب دولة ترينيداد وتوباغو

ارسل رئيس وزراء دولة ترينيداد وتوباغو وزير خارجيتها برقيتين مؤرختين في ٦ و ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٦٢ والاضافة ١) قدم فيهما طلب ترينيداد وتوباغو لقبولهما في عضوية الامم المتحدة . و اعلن ان دولة ترينيداد وتوباغو تتعهد بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق بدون تحفظ .

ونظر مجلس الامن في الطلب في جلسته ١٠١٨ المنعقدة في ١٢ ايلول (سبتمبر) .
وقدمت غانا والمملكة المتحدة مشروع القرار التالي (م أ / ٥١٦٥) :

"ان مجلس الامن ،

"وقد درس طلب دولة ترينيداد وتوباغو لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

"يوصي الجمعية العامة بقبول دولة ترينيداد وتوباغو في عضوية الامم المتحدة ."

وقام المجلس ، اشر البيانات التي ادلى بها جميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك ،

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من غانا والمملكة المتحدة (م أ / ٥١٦٧) .

الفرع الخامس

طلب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ارسل رئيس حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية برقية مؤرخة في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٧٢ / التنقيح ١) قدم فيها طلب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لقبولها في عضوية الامم المتحدة . و اعلن ان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تتعهد بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق بدون تحفظ .

ونظر مجلس الامن في الطلب في جلسته ١٠٢٠ المنعقدة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) .

وقد م اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايرلندا والجمهورية العربية المتحدة ورومانيا والشيلي وغانا وفرنسا وفينيزويلا والولايات المتحدة الامريكية مشروع القرار التالي (م أ / ٥١٧٢) :

" ان مجلس الامن ،

وقد درس طلب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

" يوصي الجمعية العامة بقبول الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فسي

عضوية الامم المتحدة . "

وقام المجلس ، اثار البيانات التي ادلى بها جميع اعضائه ، باقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس مشروع القرار المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايرلندا والجمهورية العربية المتحدة ورومانيا والشيلي وغانا وفرنسا وفينيزويلا والولايات المتحدة الامريكية باغلبية ١٠ اصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الصين) (م أ / ٥١٧٤) .

الفرع السادس

طلب اوغندا

ارسل رئيس وزراء اوغندا برقية مؤرخة في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٧٦) قدم فيها طلب اوغندا لقبولها في عضوية الامم المتحدة . و اعلن ان اوغندا تتعهد بقبول الالتزامات الواردة في الميثاق بدون تحفظ .

ونظر مجلس الامن في الطلب في جلسته ١٠٢١ المنعقدة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر).
وقد مت الجمهورية العربية المتحدة وغانا والمملكة المتحدة مشروع القرار التالي (م أ / ٥١٧٧) :
" ان مجلس الامن ،

" وقد درس طلب اوغندا لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

" يوحي الجمعية العامة بقبول اوغندا في عضوية الامم المتحدة ."

وقام المجلس ، اثر البيانات التي ادلى بها جميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار المقدم من الجمهورية العربية المتحدة وغانا والمملكة المتحدة (م أ / ٥١٧٩ والتصويب ١) .

الفرع السابع

طلب الكويت

ارسل وزير خارجية الكويت رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ (م أ / ٥٢٩٤) التمس فيها ان يعيد مجلس الامن نظره ، في جلسة قريبة ، في طلب الكويت المقدم في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦١ (م أ / ٤٨٥٢) .

وقام المجلس ، في جلسته ١٠٣٤ المنعقدة في ٧ أيار (مايو) ١٩٦٣ ، بالنظر في الطلب وبدعوة ممثل العراق ، بناء على طلبه (م أ / ٥٣٠٥) ، الى الاشتراك في المناقشة دون التمتع بحقوق الاقتراع .

وتكلم ممثل العراق ، فاعرب عن اعتقاده بأن تأجيل النظر في الطلب كان يهيء فرصة لتسوية المشكلة وفقا لسياسة حكومته الرامية الى ايجاد حل سلمي . وقال انه لا مناص لحكومته من ان تحلن بدون اي لبس تحفظها بالنسبة الى اي قرار يتخذ ، وان توضح بأنها تؤكد من جديد حقوقها الشرعية وانها لن تسمح ابدا بأن يؤثر اي شيء في الروابط التاريخية التي تربطها بالكويت وشعبه .

ووافق المجلس ، بعد ذلك ، على طلب ممثل الكويت السماح له بعرض وجهة نظر حكومته حول بعض الامور التي اثارها ممثل العراق . واعلن ممثل الكويت ان حكومته ترى أنه لا مبرر لاي تأجيل وان الاغلبية الساحقة من اعضاء الامم المتحدة انما يشاركون حكومته اعتقادها بعدم وجود اية مشكلة بين الكويت والعراق . وقال ان حكومته قد برهنت ، في المبادلات التي جرت مع رجال

الحزب الجديد في العراق على انها تريد وتود وضع حد لهذا "الطلب" المزعوم من العراق ، الذي لا تقبل به حكومته .

واثر البيانات التي ادلى بها جميع اعضاء المجلس ، خلص الرئيس الى ان المجلس يوصي بالاجماع بقبول الكويت في عضوية الامم المتحدة ، وتلا نص رسالة موجهة الى الامين العام يلتمس فيها منه انباء توصية المجلس الى الجمعية العامة .

القرار المتخذ بشأن بيان رئيس المجلس : اقر المجلس بيان الرئيس بدون اعتراض .

الفصل السادس

التوصية بتعيين الامين العام للأمم المتحدة

كانت الجمعية العامة قد قامت ، في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، ووفقا لتوصية مجلس الامن ، بتعيين صاحب السعادة السيد اوثانت امينا عاما للأمم المتحدة بالنيابة لمدة تنتهي في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ . وبناء على ذلك ، ادرج في جدول اعمال الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة بند عنوانه " تعيين الامين العام للأمم المتحدة " . وتنص المادة ٩٧ من الميثاق على ان يكون تعيين الامين العام من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن .

وبحث المجلس ، في جلسته ١٠٢٦ التي عقدها سرية في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، مسألة اصدار مثل هذه التوصية وقرر بالاجماع توصية الجمعية العامة بتعيين اوثانت امينا عاما للأمم المتحدة لمدة تنتهي في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ . وقام رئيس المجلس في اليوم ذاته بانهاء توصية المجلس الى رئيس الجمعية العامة .

الباب الثالث
لجنة الأركان العسكرية

الفصل السابع اعمال لجنة الاركـان العسكريـة

واصلت لجنة الاركـان العسكريـة عملها دون انقطاع خلال الفترة المستعرضة في ظل نظامها الداخلي المؤقت ، وعقدت ستا وعشرين جلسة دون ان تسجل اى تقدم جديد في المسائل الاساسية.

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر مجلس الامن اليمن
ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

الفصل الثامن

الرسائل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية

— ٠ —

الفرع الاول

الرسائل الواردة من الاردن واسرائيل فيما يتعلق ببناء الملاحات

ارسل ممثل المملكة الاردنية الهاشمية رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٤٤) شكها فيها من قيام اسرائيل ببناء ملاحات عبر خط الهدنة الاردني - الاسرائيلي على الاراضي الاردنية جنوبي البحر الميت ، مرتكبة بذلك خرقا لاتفاقية الهدنة العامة . واشارت الرسالة الى القرار الذي اتخذته لجنة الهدنة المشتركة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وطلبت فيه الى اسرائيل وقف استكمال الملاحات الموجودة عبر خط الهدنة في الجانب الاردني والتوقف عن العمل فيها . و اضافت الرسالة ان السلطات الاسرائيلية لم تظهر اي استعداد للتقيد بهذا القرار .

وارسل ممثل اسرائيل ، ردا على ذلك ، رسالة مؤرخة في ١ آب (اغسطس) (م أ / ٥١٥٢) ذكر فيها ان ادعاء الاردن لا يقوم على اساس لانه لم يجر ابداء تحديد الحدود الدولية ولأن الاردن لم ينازع في موقع هذه الملاحات ولا في العمل فيها طوال ست سنوات من بعد ان سحب في عام ١٩٥٥ شكواه المقدمة في عام ١٩٥٤ . و اضاف ان اسرائيل قد اعلمت الاردن والامم المتحدة انها مستعدة للتعاون في اجراء تحديد مشترك للحدود لتمكين الاردن من تنفيذ خطاطه الخاصة المتعلقة باسخراج المعادن من جنوبي البحر الميت .

الفرع الثاني

الرسائل الواردة من اسرائيل والجمهورية العربية السورية

ارسل ممثل الجمهورية العربية السورية رسالة مؤرخة في ١١ آذار (مارس) ١٩٦٣ (م أ / ٥٢٥٨) شكها فيها من سلسلة من الاعمال الحدودية التي ارتكبتها اسرائيل بين ٢٤ كانون

الثاني (يناير) و ٣ آذار (مارس) ١٩٦٣ على امتداد خط الهدنة وخاصة على الشواطئ الشرقية والشمالية الشرقية من بحيرة طبريا . وقالت الرسالة ان هذه الاقتحامات والاستفزازات الاسرائيلية تشكل خطرا بالغاً على الامن في المنطقة وتعتبر خرقاً لآكام اتفاقية الهدنة .

ووجه ممثل اسرائيل ، رداً على ذلك ، مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ آذار (مارس) م أ / (٥٢٦١) نفى فيها الادعاءات السورية وعدد احداثاً وقعت على البحيرة في الاقليم الاسرائيلي كانت موضع شكاًوى قدمت الى لجنة الهدنة المشتركة بين ٤ كانون الثاني (يناير) و ١٤ آذار (مارس) . وقال ان الحالة تدعو الى القلق ، ولكن السبب فيها يرجع بكامله الى مخالفات سوريا لاتفاقية الهدنة العامة بعد ان اصدرت لجنة الهدنة المشتركة سلسلة من القرارات اكدت فيها ان اى عبور الى البحيرة من الجانب السوري يشكل خرقاً لاتفاقية . و اضاف قائلاً ان المسؤولية عن التعرض المرحق المستمر للنشاطات المدنية الاسرائيلية الجارية في بحيرة طبرية ، وعن الاقتحامات غير القانونية الحاصلة عبر خط الهدنة تقع قطعاً على عاتق الحكومة السورية .

وارسل ممثل الجمهورية العربية السورية رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران (يونيه) م أ / (٥٣٢٩) انهى فيها الى المجلس أن طراداً اسرائيلياً ، اقترب في ٩ حزيران (يونيه) من الساحل الشرقي لبحيرة طبريا خرقاً لاتفاقية الهدنة ، واطلق النيران على المواقع السورية ، وان النفاثات الاسرائيلية قد هاجمت قرية الدوكا السورية بالمدافع الرشاشة والصواريخ .

وارسل ممثل اسرائيل رداً على ذلك ، رسالة مؤرخة في ١١ حزيران (يونيه) م أ / (٥٣٣٢) ذكر فيها ان احد الزوارق البخارية التابعة للشرطة الاسرائيلية قد رد في ٩ حزيران (يونيه) على النيران التي انطلقت من مواقع الجيش السوري المطل على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا ، وانكر ان تكون الطائرات الاسرائيلية قد هاجمت قرية الدوكا بالمدافع الرشاشة والصواريخ . وقال ان مواقع المدفعية السورية تعود الآن الى عادة اطلاق نيرانها على الزوارق البخارية التابعة للشرطة الاسرائيلية وعلى المزارعين الاسرائيليين لعرقلة النشاطات المدنية الاسرائيلية في منطقة الحدود وبالتالي محاولة اقامة السيطرة الاقليمية السورية عبر حدود سوريا . وختم رسالته قائلاً ان هذه الاعمال تشكل خرقاً لاتفاقية الهدنة العامة .

الفرع الثالث

الرسائل الاخرى

ارسل ممثل اسرائيل ، رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ م أ / (٥٢٩٧) لفت فيها نظر مجلس الامن الى البيان المشترك ، الصادر في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ عن الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق بشأن انشاء اتحاد بين هذه

الدول الثلاثة يدعو الى " تحرير فلسطين " . وقال ان مثل هذا البيان ينافي التزام جميع
اعضاء الامم المتحدة بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها ضد السلامة الإقليمية
لأية دولة او ضد استقلالها السياسي .

وارسل ممثلو الجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المتحدة والعراق ، رداً على
ذلك ، رسالة مؤرخة في (أيار) (مايو) (م أ / ٥٣٠٠) قالوا فيها ان البيان المشترك
الصادر في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ يكرر ويؤكد من جديد آراء حكوماتهم التي ابدتها
منفردة ومجموعة ، في الامم المتحدة وغيرها ، بوجوب ضمان حقوق سكان فلسطين ضماناً كاملاً .
وقالوا ان اسرائيل بأثارها المسألة الآن انما تعمل في الواقع على تغطية عمل عسكري يمكن ان تقوم
به ضد الدول العربية .

الفصل التاسع

الرسائل المتعلقة بالبند التالي :

"الرسالة المؤرخة في ١٣ تموز (يولييه) ١٩٦٠
والموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن"

تم في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٦٢ وفي الوثيقة م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١١ ، تصميم تقرير رفعه الموظف المسؤول عن بعثة "عملية الأمم المتحدة في الكونغو" إلى الأمين العام عن التطورات المتعلقة بتطبيق قرارى مجلس الأمن المتخذين في ٢١ شباط (فبراير) و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ . وقد اشار التقرير إلى التطورات التي اعقبت محادثات ادولا - تشومبي ، فذكر عنها ما يلي : بعد انتهاء المحادثات العقيمة التي جرت في ليوبولد فيل ، عاد السيد تشومبي في ٢٦ حزيران (يونيه) إلى الزائير على متن طائرة تابعة لبعثة "عملية الأمم المتحدة في الكونغو" مع أعضاء الوفد الكاتانغي الآخرين . وقد نظم له عرض في وسط المدينة . وخطب السيد تشومبي في الجماهير ، فقال ان محادثات ليوبولد فيل التي دارت بين ثلاثة اطراف ينهجون ثلاث سياسات مختلفة باسم رفاهية سكان الكونغو وسعادتهم ، قد اثارت مشاكل معقدة للغاية . كان من الميث محاولة حلها جميعا خلال المرحلة الثانية من المحادثات . وذكر ان الوفد الكاتانغي وقف موقفا معتدلا جدا ، فوافق على انشاء لجان مهمتها دراسة هذه المشاكل وتقديم الاقتراحات اللازمة إلى الحكومة المركزية وإلى حكومة كاتانغا ، ووضح منذ البداية أنه ينبغي ان تكون هذه اللجان هيئات استشارية ، بينما حاولت الحكومة المركزية بمختلف الوسائل اعطاء هذه اللجان سلطة اتخاذ قرارات نهائية وملزمة . وذكر انه جرت محاولات متكررة لحمل الوفد الكاتانغي على اعتماد تعديلات من شأنها تغيير صفة هذه اللجان ، ولكن الوفد الكاتانغي لم يندعج بهذه المناورات . واكد السيد تشومبي أنه لم يوقع على شيء . وقال انهم حالوا اقلعاه بأنه ملتزم بالبلاغات الصحفية كأن البلاغات قد مثلت التزاما . وتابع التقرير يقول ان السيد تشومبي قام في ٢٧ حزيران (يونيه) باعلام الأمين العام والموظف المسؤول عن بعثة "عملية الأمم المتحدة في الكونغو" ان السلطات الكاتانغية قد قررت تحويل مبلغ ١٠٠ مليون فرنك إلى الحكومة المركزية بواسطة الأمم المتحدة (المرفقان الثالث والرابع) . وانهى السيد تشومبي ، في ٢ تموز (يولييه) ، إلى الأمين العام والموظف المسؤول عن البعثة ورئيس الوزراء ادولا أن كاتانغا قد عينت الاشخاص الذين سيمثلونها في اللجان التي تقرر تشكيلها خلال محادثات ليوبولد فيل .

وفي ٢٨ تموز (يوليه) ، ارسل السيد بومبوغو ، وزير خارجية الحكومة المركزية ، السيد الامين العام بالنيابة رسالة طلب فيها تعيين بعض القانونيين المتخصصين في القانون الدولي العام ، وبصفة خاصة بالدساتير الاتحادية ، لمساعدة الحكومة المركزية على وضع دستور اتحادى (المرفق الحادى عشر) . ونشرت الحكومة المركزية في الوقت ذاته بلاغا دعت فيه الى اعتماد دستور جديد من النوع الاتحادى يوضع بشكل يمنح الولايات الاعضاء قدرا كبيرا من الاستقلال الداخلى ولكنه يحتفظ للحكومة المركزية بحقوق معينة (المرفق الثانى عشر) . وبعد مشاورات جرت بين الموظف المسئول عن البعثة وبين الحكومة المركزية بشأن طلب السيد بومبوغو تمكّن الامين العام من الحصول على خدمات اربعة من القانونيين وافق رئيس الوزراء على تعيينهم وهم : السيد جان بيتز (كندا) ، استاذ القانون الدستورى في جامعة مونتريال ؛ السيد ب . مالى (الهند) قاضي قضاة الله آباد المتقاعد والمستشار السابق في المسائل الدستورية في ماليزيا وكينيا ؛ السيد ديتريش شندلر (سويسرا) ، استاذ القانون الدستورى والدولى في جامعة زوريخ ؛ والرئيس ه . أ . ديفيز (نييجيريا) ، مؤلف ومعالج متخصص في القانون الدستورى . ويقدم القانونيون مشورتهم الى الحكومة الكونغولية بصفتهم الشخصية كخبراء ؛ ولا تمثل وجهات نظرهم ، بالضرورة ، وجهات نظر الامم المتحدة . وفي هذه الاثناء ، انتهب السيد تشومبي الفرصة ليبدلي ببيان الى السلك القنصلى داعيا الى تعيين لجنة خامسة للبحث في مسألة وضع مشروع دستور اتحادى (المرفق الثالث عشر) .

واشار التقرير ايضا الى الاحتفال بالذكرى الثانية لما يسمى باستقلال كاتانغا الذى اشتهر فيه القاتل من افراد الدرك بالاضافة الى ٨٠٠ شرطي ، وذلك على الرغم من ان السيد تشومبي قد اعلن انه لن يشترك في المهرجان الا عدد رمزى من القوات الكاتانغية . وذكر التقرير ايضا حادثة ١٧ تموز (يوليه) التي هاجم فيها جمهور من النساء قوات الامم المتحدة في شارع تومبور في اليزابيتفيل . وخلصت لجنة دولية تابعة لبعثة عملية الامم المتحدة في الكونغو ، عينت للتحقيق في الحادث الى النتائج التالية : (أ) قامت السلطات الكاتانغية بتدبير المظاهرة بدقّة وايدتها كل التأييد ؛ (ب) رغم الاستفزاز البالغ ، تصرف جنود الامم المتحدة بنظام وضبط للنفس مثاليين ؛ (ج) ان تهمة مقتل امرأة وولد كاتانغيين بنيران قوات الامم المتحدة في الكونغو عارية تماما عن الصحة (المرفق الثالث والعشرون) .

وذكر التقرير انه عندما مثل الموظف المسئول امام اللجنة الاستشارية لشؤون الكونغو في ٢٤ تموز (يوليه) ، اكد ما يلي : (أ) ان كاتانغا ، عندما سمت اعضاء اللجان الاربع ، وصفت هذه اللجان بأنها تحضيرية واستشارية وليست تنفيذية بأى شكل من الاشكال ؛ (ب) ان الكاتانغيين كانوا اثناء المفاوضات التي كانت دائرة في ليوبولد فيل ، منهمكين في الوقت ذاته كل الانهماك بالاستعدادات اللازمة للاحتفال بالذكرى " استقلالهم " بوصفه مناسبة مستقلة عن ذكرى استقلال الكونغو ؛ (ج) ان فكرة الدولة والبلد والامة كانت تصمم على الشعب في كاتانغا عن طريق الصحف المحلية والاذاعة والبلاغات العامة .

ونشرت ملاحظات الأمين العام بالنيابة على تقرير الموظف المسؤول في الوثيقة ذاتها .
وعلق الأمين العام بالنيابة على مشكلة الكونغو بوجه عام فقال انه ، بعد ان تعطلت محادثات
ادولا - تشومبي في ٢٦ حزيران (يونيه) ، دعا اللجنة الاستشارية لشؤون الكونغو الى الانعقاد ،
في ٢٩ حزيران (يونيه) ، بغية استشارتها في منهج العمل الممكن في المستقبل ولاطلاعها
على رأيه بهذا الشأن . وتشار الأمين العام بالنيابة ايضا مع عدد من الوفود في المقر . وبالإضافة
الى ذلك انتهز فرصة زيارته لبعض الحواصم الأوروبية في تموز (يوليه) لاجراء تبادل مفيد في
الآراء مع الحكومات المعنية بشأن المشاكل التي تواجهها الامم المتحدة في الكونغو .

وذكر ان التوتر قد ازداد نتيجة للحوادث التي سبق و اشار اليها الموظف المسؤول ، وهي
الاعتقال بما سمي عيد الاستقلال في كاتانغا في ١١ تموز (يوليه) والهجوم المدبر الذي قامت
به آلف النساء والمصيبة الكاتانغيين على قوات الامم المتحدة عند حاجز منصوب في احد شوارع
اليزابيتفيل ؛ هذا فضلا عن ان الرغبة في ايجاد حل مقبول ، عن طريق التوفيق ، للاختلافات القائمة
بين الحكومة المركزية وسلطات مقاطعة كاتانغا قد كانت ، من جانب كاتانغا ، اضعف من اى وقت
مضى .

وبين الأمين العام بالنيابة ان هذه الحالة هي التي دفعت الى استئناف مشاوراته مع
اللجنة الاستشارية في ٢٤ تموز (يوليه) بحضور الموظف المسؤول بناء على طلبه ، وكذلك في
٣١ تموز (يوليه) ؛ وقد عرض على اللجنة الحالة كما رآها ، في ضوء الاحداث الاخيرة وكذلك
في ضوء مشاوراته في اوربا وغيرها ، وسمى جهده ، في هذه الاجتماعات ، شأنه في محادثاته
مع مختلف الوفود والحكومات ، ليوضح انه لا بد من اتخاذ التدابير القوية الفعالة للاضطلاع بولاية
الامم المتحدة في الكونغو اذا ما اريد تجنب الفوضى في جمهورية الكونغو وفي تلك المنطقة من
افريقيا بصورة عامة .

وقال انه عندما اثار مسألة ضرورة وفائدة عقد اجتماع لمجلس الامم لتقرير ولاية جديدة
لبحشة عملية الامم المتحدة او لتوضيح وتعزيز الولاية الحاضرة ، اجمع اعضاء اللجنة على ان الولاية
الحالية للامم المتحدة كافية وانه لا توجد ، على ما يبدو ، اية ضرورة لاتخاذ المجلس اية تدابير
جديدة .

وذكر انه اثار كذلك مسألة امكان قيام الدول الاعضاء بممارسة ضغط اقتصادي على كاتانغا
لتحقيق اهداف الامم المتحدة مراعيًا كذلك ما يمكن ان يسفر عن هذا التدبير من الحواقب السياسية .
واوضح انه وان لم يكن يريد الاقلال من اهمية الامكانيات التي ينطوي عليها مشروع الدستور الاتحادي
الذي يرضه الآن رئيس الوزراء وزملاؤه بوصفهم اساسا لاتفاق مقبل فانه قد لاحظ تزايد ضرورة
التحجيل بحل مشكلة كاتانغا سواء بالنسبة الى الامم المتحدة او بالنسبة الى الكونغو ذاتها ،
ورأى لذلك ان من المستحسن اتخاذ بعض التدابير اللازمة لتحقيق هذا الغرض . وذكر انه

لخص هذه الخطوات في الرسائل التي بعث بها الى جميع الدول الاعضاء (المرفق الخامس والعشرون) والى وزير خارجية بلجيكا (المرفق السادس والعشرون) والى رئيس الوزراء ادولا (المرفق السابع والعشرون) والى اتحاد البريد العالمي في برن (المرفق الثامن والعشرون) .

واشار الى الاقتراحات التي قيل انه يفكر فيها فقال انه لما كانت مشكلة كاتانغا هي عقدة الاضطرابات في الكونغو ، فقد استهدف بذل كل جهد ممكن لضمان وحدة الكونغو عن غير طريق استعمال القوة العسكرية وذلك بالعمل ، عن طريق الترتيبات الدستورية المتفق عليها ، على وضع حد لمحاولة فصل كاتانغا . وقال انه قد اصدر التعليمات اللازمة لممثله في ليوبولد فيل لكي يقدم الى رئيس الوزراء ادولا ورئيس المقاطعة تشومبي برنامج تدابير تتناول ما يلي : اعداد دستور لنظام حكم اتحادي ، وتوزيع الايرادات بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات ، ووضع الانظمة والاجراءات الخاصة باستخدام القطع الاجنبي ، وتوحيد النقد ، وتحقيق اندماج الجيش الكونغوي وتوحيده ، وتسيير الشؤون الخارجية ، واعادة تشكيل الحكومة المركزية واصدار الحفو الشامل عن السبعنساء السياسيين ، وتعاون جميع السلطات الكونغوية مع الامم المتحدة .

وقال الامين العام بالنيابة في ملاحظاته انه يعتقد ان السلطات الكاتانغية ستوافق على البرنامج . وقال انه اذا لم تحصل هذه الموافقة فانه يفكر في ممارسة الضغط السياسي على السلطات الكاتانغية بشكل يجعلها تدرك حقيقة حالتها وأن كاتانغا ليست دولة ذات سيادة وأنه لا توجد اية حكومة في العالم تعترف بها بهذه الصفة .

وتم في ٢٣ آب (اغسطس) توزيع اضافة (م أ / ٥٠٥٣ / اضافة ١١ / اضافة ١) تابعة لتقرير الموظف المسئول . وتتعلق هذه الاضافة بالاصطدامات التي حدثت بين الجيش القومي الكونغوي وبين الدرك في شمال كاتانغا ، وباعتقال السيد انطوان غيزينغا . وقد قتل احد ضباط الجيش القومي الكونغوي واحد الجنود المرتزقة في ١٤ آب (اغسطس) عندما هاجم الدرك الجيش القومي الكونغوي في منطقة كيتنغا .

وفي ١٧ آب (اغسطس) ارسل الموظف المسئول الى السلطات الكاتانغية رسالة انذرها فيها بأنه اذا لم يوقف الدرك الكاتانغي هجماته فسوف تضطر بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" الى التدخل بكافة الوسائل المتوفرة لديها (المرفق التاسع والعشرون) .

وفي اليوم ذاته ، رد السيد ا . كيما ، رئيس حكومة المقاطعة بالنيابة ، بأن التعليمات اللازمة قد صدرت بوقف جميع الحركات العسكرية (المرفق الثلاثون) .

واما فيما يتعلق باعتقال السيد انطوان غيزينغا ، فقد اشير الى ان الحكومة المركزية قد وضعت نائب رئيس الوزراء السابق تحت الحراسة في جزيرة بولا بيمبا عند مصب نهر الكونغو . وفي ٢٠ آب (اغسطس) قامت بزيارة السيد غيزينغا لجنة مؤلفة من قائد قاعدة الجيش القومي

الكونغوى في بانانا ، وقائد حرس السيد غيزينغا واحد افراد الحرس ، وممثل عن الامن القومي ، وطبيين ، وموفد عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر . وذكر التقرير الذى قدمه موفد الصليب الاحمر ان السيد غيزينغا يتمتع بصحة جيدة .

وفي ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ قام الموظف المسئول عن بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " بتوزيع تقرير آخر (م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٢) عن عملية الامم المتحدة في الكونغو ، يتضمن معلومات مفصلة عن تعزيز قوات المرتزقة الكاتانغية . وقد ذكر التقرير انه لوحظ استمرار وجود المرتزقة الاجانب في قوات كاتانغا المسلحة ووصول دفعة جديدة منهم رغم التصهد الذى قطعه السيد تشومبي وغيره من الناطقين باسم الكاتانغيين على انفسهم بعد اعلان كيتونا ، فيما يتعلق بازالة المرتزقة . ومع ان اللجان المشتركة بين بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " وكاتانغا ، والمعنوية بشئون المرتزقة ، لم تتمكن من اثبات او نفي الانباء الواردة من المصادر والمختلفة والمشييرة الى بقاء المرتزقة الاجانب في مقاطعة كاتانغا ، فقد حصلت الامم المتحدة على ادلة موثوقة ، بما في ذلك ادلة كتابية ، عن وجود المرتزقة ونشاطاتهم في كاتانغا منذ اوائل عام ١٩٦٢ . ويتضمن المرفق الاول المربوط بالتقرير اسماء عدد منهم مع جنسياتهم وتاريخ اقامتهم . وشمة قائمة اخرى ، توفرت من مصدر موثوق للغاية ، ارفقت بالتقرير بوصفها المرفق الثاني ، وتتضمن اسماء ستة وثلاثين مواطنا يلججيا ورد انهم ما زالوا في كاتانغا وربما لا يزالون يعملون بوصفهم من المرتزقة . وأشار التقرير الى وجود ادلة اقل من تلك دقة وردت من مراقبين على درجات متفاوتة من الثقة ، تفيد ان عدد الاجانب العاملين مع القوات المسلحة الكاتانغية يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ . وتلقت بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " من مصادر موثوقة قائمة اخرى بمسكرييين اجانب موجودين في كاتانغا منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ . وقد وزعت هذه القائمة في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) بوصفها الوثيقة م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٢ / الاضافة ١ . واستطرد التقرير قائلاً ان النتيجة التي ينبغي الانتباه اليها من الادلة الكتابية الواردة الى الامم المتحدة ومن بعض التقارير الاضافية التي حصلت عليها من مصادر اخرى ، هي ان عناصر المرتزقة على تضاؤل عددها مؤقتا في اواخر عام ١٩٦١ ، قد عززت حتى بلغت منذ الاشهر الاولى من عام ١٩٦٢ العدد الذى كانت عليه سابقا ، ولكن الحالة ما زالت ان المرتزقة في كاتانغا يرتدون بوجه عام ، الالبسة المدنية ويقومون بالاعمال المدنية ، مما يجعل من الصعب تمييزهم عن السكان المحليين الاوروبي الاصل . وقال التقرير ان ذلك يجعل لهذا السبب اعتقال المرتزقة اصعب كثيرا من السابق .

وأشار التقرير في نبذاته ١٠ - ١٤ الى بعض الحالات الفردية المتعلقة بالمرتزقة ، سواء ممن قتلوا اثناء الاصطدامات التي حصلت بين قوات الجيش القومي الكونغوى وبين المدرك الكاتانغي او ممن توفر الدليل على انهم خدموا في قوات كاتانغا المسلحة . وأشار التقرير ايضا الى قضية السيد هيوبرت فونتلروي جوليان ، وهو من مواطني الولايات المتحدة ، الذى

ثبت بجليا من البيانات التي ادلى بها الى موظفي بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" والوثائق التي عثر عليها معه ، انه كان يتاجر بالاسلحة والذخيرة والعتاد الحربي باسم السلطات الانفصالية الكاتانغية .

واشار التقرير الى تعزيز القوات الجوية الكاتانغية فذكر ان الادلة المتعلقة بتعزيز القوات الجوية يتضمن معلومات عن انباء شراء عدد من الطائرات الجديدة ووصولها الى كاتانغا (طائرات مقاتلة واخرى للتدريب) ، وبناء وتوسيع المدرج والمهابط ، وتدفق المرتزقة الاجانب المعروف انهم من الطيارين والتقنيين الخبراء في شؤون الطيران .

وتضمن التقرير معلومات ، تحققت منها قيادة الامم المتحدة ، عن وصول عدد من الطائرات الى كاتانغا منذ اوائل عام ١٩٦٢ . وقد تأيدت معظم هذه المعلومات بالتصوير الجوي المباشر . وتبين ان القاعدة الجوية الرئيسية لقوات كاتانغا الجوية تقع في كولويزي - كينغيري . وقد بدأت اعمال توسيع هذا المطار منذ شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ . فبنيت للطائرات ملاجئ شبه باطنية محكمة التمويه على العموم ومحفورة في اقبية تحت الارض . ومن المعتقد ان مطار كولويزي - كينغيري قد عزز بعدد من المدافع المضادة للطائرات . كما ان المعتقد ان يكون الامر كذلك بالنسبة الى مطار كيوشى . وبدأت الاعمال منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ في مناطق اخرى من كاتانغا لبناء مهابط جديدة في كيوشى ولينغوى وببيا وعلى طريق ساكانيا . ولا يحصر مجموع عدد الاجانب العاملين في قوات كاتانغا الجوية ، ومع ذلك فيعتقد وجود ما يقرب من عشرين الى خمسين طيارا وتقنيا من ذوى الخبرة يعملون في خدمة سلطات كاتانغا .

واشار التقرير ايضا الى وقوع عدد من الحوادث في كاتانغا . ففي ١٢ ايلول (سبتمبر) وقع اصطدام عند مفرق طريق مارتيني في اليزابتنفيل عند ما تعرضت دورية عادية مؤلفة من عشرين رجلا من قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" لهجوم قام به حوالي ١٠٠ رجل من افراد الدرك الكاتانغي . وزعم ان اثنين من افراد الدرك قد قتلوا اثناء الحادث . ولم تتكبد قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" اية خسارة .

وفي ٢٤ ايلول (سبتمبر) ، تكبدت دورية من دوريات الامم المتحدة ، كانت تقوم بعملية استكشاف عادية في طريق مارتيني ، بعض الخسائر اثر انفجار لغم دسه الدرك الكاتانغي في الطريق .

وفي ٢٠ ايلول (سبتمبر) اسقطت في كاموتزو طائرة تابعة لبعثة لبعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" كانت تقوم برحلة استكشافية . وقتل في الحادث احد ملاحي الطائرة وتوفي الآخر متأثرا بجراحه بعد وقوع الحادث بقليل . وقد شكلت لجنة للتحقيق لم تتمكن من معرفة مصدر اطلاق النيران وذلك لانه قد تبين ان قوات الجيش القومي الكونغوى وكذلك القوات البرية الكاتانغية كانت في المنطقة وقت وقوع الحادث .

وصدر في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) تقرير (م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٣) قال فيه الموظف المسئول عن بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" ان برنامج التدابير الذي اقترحه

الامين العام بالنيابة والذي اطلق عليه اسم "مشروع المصالحة القومية" او "المشروع" ، قد وصل الى ليوبولد فيل في ١٩ آب (اغسطس) ١٩٦٢ لتقدمه الى الحكومة المركزية ثم بموافقتها ، الى السيد موييس تشومبي . وتقضي الترتيبات الدستورية المقترحة في المشروع ، بان تقدم الحكومة المركزية الى المجلس النيابي في شهر ايلول (سبتمبر) مشروع دستور تتولى الدفاع عنه وينص على اقامة حكومة اتحادية في الكونغو . ولتحقيق هذه الغاية طلبت الحكومة المركزية من الامم المتحدة ان توفر لها خدمات بعض الخبراء الدوليين المتخصصين في القانون الدستوري الاتحادي . وبعد ان تأخذ الحكومة المركزية بمعين الاعتبار وجهات نظر جميع حكومات المقاطعات والجماعات السياسية المعنية في الكونغو ، فيما يتعلق بالاحكام الواجب اداؤها في الدستور ، تزود الخبراء بالتعليمات اللازمة لكي يعدوا في شهر ايلول (سبتمبر) مشروع دستور نهائي يوزع السلطات كما يلي : تحتفظ الحكومة المركزية لنفسها دون غيرها بالسلطات التالية : (أ) الشؤون الخارجية ؛ (ب) الدفاع الوطني (غير وظائف الشرطة المحلية) ؛ (ج) الجمارك ؛ (د) النقد ، ومراقبة القطع الاجنبي ، والسياسة الضريبية ؛ (هـ) التجارة فيما بين الولايات والتجارة الخارجية ؛ (و) سلطات فرض الضرائب الكافية لسد حاجات الحكومة المركزية ؛ (ز) شؤون الجنسية والهجرة ؛ (ح) والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية . وتتمتع حكومات المقاطعات بالسيطرة على شؤونها الادارية الخاصة وتمنح جميع السلطات التي لا ينص الدستور صراحة على تخصيصها للحكومة المركزية ، بما في ذلك الشرطة المحلية وسلطة فرض ضرائب كافية لمواجهة نفقات مختلف نشاطات الحكم المحلي .

وتضمن المشروع ، بالاضافة الى وضع دستور اتحادى ، العناصر الرئيسية الاخرى التالية : توزيع الايرادات وحصيلة القطع الاجنبي بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات ، وتوحيد النقد ، وادماج وتوحيد كافة الوحدات العسكرية وشبه العسكرية او وحدات الدرك في جيش ودرك قوميين ، وسحب كل من هو غير خاضع لسلطة الحكومة المركزية من مثلي المقاطعات والبحثات الدبلوماسية والقنصلية الموجودة في الخارج ، واعلان العفو الشامل واعادة تشكيل الحكومة المركزية بما يكفل تمثيل كافة الجماعات السياسية والاقليمية (م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٣ / التصويب ١) . واستطرد تقرير الموظف المسئول ذاكرا ان المشروع قدم الى رئيس الوزراء سيريل ادولا في ليوبولد فيل في ٢٠ آب (اغسطس) ، والى السلطات الكاتانغية في ايلزابيتفيل في ٢٤ آب (اغسطس) ، وان الموظف المسئول قد اوضح ، اثناء محادثاته مع رئيس الوزراء ادولا ومع ممثل السيد تشومبي ، انه يتوجب قبول المشروع ، كما قدم اليهما ، في مجموعه او رفضه في مجموعه وانه غير قابل للمفاوضة .

وبعد ان قبل رئيس الوزراء ادولا والسيد تشومبي المشروع ، ارسلت اليهما في ١٠ ايلول (سبتمبر) رسالتان متشابهتان تتضمنان برنامجا مفصلا للتنفيذ الفوري . وينص البرنامج على عدة امور ، منها الامور التالية : (أ) انجاز وضع مشروع دستور اتحادى قبل آخر ايلول

(سبتمبر) ، ثم تقدمه الى البرلمان ؛ (ب) اعداد قانون مالي يتعلق بتوزيع الايرادات وحصيلة القناع الاجنبي ويدمج في الدستور ويقدم الى البرلمان ؛ (ج) اداء يمين الولاة لرئيس الجمهورية من جانب قادة كافة الوحدات العسكرية او شبه العسكرية او وحدات الدرك الذين لم يؤدوا تلك اليمين بعد ؛ (د) قيام سلطات الحكومة المركزية باعلان العفو الشامل ؛ (هـ) قيام السيد تشومبي بحل " وزارة الخارجية " الكاتانغية وسحب كافة الممثلين الكاتانغيين والبعثات الكاتانغية في الخارج فوراً ؛ (ز) عرض الحكومة المركزية تولية اعضاء حزب كوناكات بعض المناصب الوزارية في حكومة مركزية جديدة يجرى تشكيلها في اقرب وقت ممكن . وتضمن برنامج التنفيذ ايضا انشاء لجان مشتركة تعمل على اعداد التفاصيل العملية لاحكام المشروع العسكرية والمالية (المرفق السادس) .

وعلا بالبند الاول من مشروع المصالحة القومية قام الخبراء الدستوريون الذين قدمتهم الامم المتحدة باعداد مشروع دستور اتحادى . وقد اخذ الخبراء بعين الاعتبار بعض الملاحظات الاولى المقدمة من السلطات الكاتانغية (المرفق التاسع) فضلا عن الاقتراحات المقدمة من المقاطعات والجماعات الاخرى . وقد تم مشروع الدستور الاتحادى ، مشفوعا بمذكرة تفسيرية وملاحظات تفصيلية على مختلف بنوده ، الى رئيس الوزراء ادولا في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ، فاحاله بدوره الى مكتبي مجلسي البرلمان في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) (المرفق الحادى عشر) . وقدم بعد ذلك الى مؤتمر لرؤساء حكومات المقاطعات عقد في ليوبولد فيل من ١٦ الى ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) . ولم تحضر السلطات الكاتانغية هذا المؤتمر رغم دعوتها اليه . واتخذ المؤتمر قرارا دعا فيه السيد تشومبي " الى التعاون باخلاص وبصورة بناءة مع الحكومة المركزية والمقاطعات الاخرى " .

وانشئت ، وفقا لما نص عليه برنامج التنفيذ ، ثلاث لجان مكونة من ممثلي السلطات المركزية والكاتانغية ، يساعد هم خبراء الامم المتحدة ، لوضع الشكليات الادارية لتنفيذ احكام المشروع المتعلقة بالشؤون العسكرية فضلا عن الاحكام المتعلقة باليرادات والقطع الاجنبي . وعقدت اللجان عددا من الجلسات . وفي ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) توصلت اللجنة العسكرية الى اتفاق لوقف اطلاق النار يدعو الى امور ، منها القيام فوراً بوقف تحركات قوات كل من الجيش القومى الكونغوى والقوات الكاتانغية في كاتانغا الشمالية ووقف تزويد هذه القوات بالاسلحة والذخائر ، وقيام الطرفين بازالة جميع الحواجز الموضوعة في الطرقات في المنطقة المعنية ، وتبادل السجناء ، وتعهد متبادل بزيادة عدد القوات العسكرية في مناطق العمليات في كاتانغا الشمالية .

واوعز الامين العام بالنيابة الى الموظف المسئول ، في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ، بأن يلفت نذار الحكومة المركزية والسلطات الكاتانغية الى تعهدهما بقبول المشروع . وكان ذلك موضوع رسالتين متماثلتين ارسلتا الى رئيس الوزراء ادولا والسيد تشومبي في ١ و ٢ تشرين الثانى

(نوفمبر) على التوالي ، ارفقت بهما مذكرة عن " مقتضيات المشروع " تعدد التدابير التي يتوجب على الحكومتين المركزية والكاتانغية اتخاذها فضلا عن تقييم التدابير التي اتخذتها .

وارسل رئيس الوزراء ادولا الى الامين العام بالنيابة برقية مؤرخة في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) اكد فيها من جديد تأييده لمشروع المصالحة القومية ولكنه نوه باخطار عدم التقيد الدقيق بالمهل المحددة فيه . وشرح رئيس الوزراء بعد ذلك بالتفصيل ، في مرفق ربطه برسالة ارسلها في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، التدابير التي اتخذتها حكومته بشأن تنفيذ المشروع وموقفها من تنفيذه . فذهب الى ان حكومته قد بذلت كل ممكن لتطبيق احكام المشروع المختصة ، مواجهة في كثير الاحيان شديد الاستفزاز من قبل السلطات الكاتانغية (المرفق الثامن عشر) .

وبعد ان ذهب الموظف المسئول الى البزابتفيل ليقنع السيد تشومبي بضرورة اتخاذها قبل ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، موقفا ايجابيا ، من مذكرة الامين العام بالنيابة حول مقتضيات المشروع ، ارسل اليه السيد تشومبي رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) اعلمه فيها بانه مصمم على تطبيق المشروع وانكر ان تكون كاتانغا مصرة على التزام موقف انفصالي وحمل الحكومة المركزية كامل مسؤولية المصاعب التي واجهت تنفيذ المشروع (المرفق التاسع عشر) . وفي ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) اصدر السيد تشومبي بلاغا صحفيا انحى فيه باللائمة على الحكومة المركزية لعدم تنفيذها المشروع وادعى بان الامم المتحدة تلتزم باللائمة على القوة (المرفق التاسع عشر - أ) .

وارسل الموظف المسئول الى السيد تشومبي رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) طلب اليه فيها اتخاذ التدابير التالية : (أ) القيام دون ابطاء بارسال كبار موظفي كاتانغا الى ليوبولد فيل لاداءيمين الولا لرئيس الجمهورية ، علما بأن بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " ستضمن ، اذا اقتضى الامر ، سلامتهم ، وتكفل نقلهم ؛ (ب) اعلان التدابير الفورية اللازمة لتطبيق احكام المشروع المتعلقة بالارادات والمالية والقطع الاجنبي ؛ (ج) السماح لموظفي الجمارك والهجرة التابعين للحكومة المركزية بالاضطلاع بمهامهم في كاتانغا كما هو شأنهم في بقية انحاء الكونغو ؛ (د) اتاحة حرية التنقل التامة لكافة موظفي الامم المتحدة في كاتانغا بما في ذلك جاد وتيفيل وكيبوشي وكولويزي ؛ (هـ) التعاون مع بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " لاقصاء جميع المرتزقة من صفوف الدرك .

وفيما يتعلق باعلان العفو الشامل الذي اوصى به مشروع المصالحة القومية ، عمت في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) اضافة (م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٣ / الاضافة ١) اعيانها فيها ذكر الاعلان الذي اصدره رئيس الجمهورية السيد كازافوبو في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) . وقد اوضح الرئيس انه يأسف شديد الاسف للسلوك المضلل الذي يسلكه " بعض اخواننا في كاتانغا الجنوبية " الذين يؤمل امضاؤهم الى " ندائنا بالعودة الى الحظيرة " . و اضاف ان الابواب مفتوحة لكافة

الذين يودون العودة، وأنه، عملاً بالروح التي سادت اجتماع لوفانيوم في تموز - آب (يوليو - أغسطس) ١٩٦١ ، حيث أمكن التغلب على أخطر العداوات واختلافات الآراء ودفعها ، بجدد رسمياً الصرخ الذي كان قد قدمه في تلك المناسبة ، ويعلن هنا ان عفوا شاملا تاما سيتمنح لكل من يعود ايا كانت الجرائم السياسية التي ربما يكون قد ارتكبها .

وقد م الموظف المسؤول تقريراً (م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٤) عن الاحداث التي وقعت في كاتانغا من ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ الى ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ ، ذكر فيه ان السيد تشومبي لم يتخذ اية خطوة هامة لتحقيق اعادة ادماج كاتانغا . وقال ان مشروع الامين العام قد اورد برنامجا لتدابير معينة ينبغي اتخاذها خلال فترة معينة يكون قد تم في آخرها اعادة ادماج كاتانغا في جمهورية اتحادية الكونغو ، ولكن السيد تشومبي لم يصر ذلك غير اهتمام قلبي ضئيل واتت اعماله تكذب حتى هذا .

واضاف التقرير انه في الوقت ذاته ، كانت السلطات الاقليمية في كاتانغا تقوم بحملة متزايدة الشدة لمضايقة العسكريين والمدنيين التابعين لبعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" في منطقة اليزابيتفيل ، الذين وجدوا انفسهم يوماً بعد يوم في حالة تشبيهة بالحصار . و اشار التقرير الى حادثة خمسة جنود تونسيين تابعين للبعثة وردت الانباء بأنهم قد فقدوا او اختطفوا على يد الدرك ، فذكر ان السيد تشومبي قد انهى الى ممثل الامم المتحدة في اليزابيتفيل في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) انه لن تتم اعادة الجنود الخمسة الا قبل ترحيل الفرقة التونسية بعشرة ايام ، وهذا ما رفض ممثل الامم المتحدة قبوله . و اشار التقرير ايضا الى حادثة القاء القبض في ٤ كانون الاول (ديسمبر) على اثنين من الموظفين المدنيين التابعين لبعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" . وفشلت الجهود الكبرى التي بذلها ممثل الامم المتحدة في اليزابيتفيل للافراج عنهما . واستداع احد الرجلين المعتقلين الافلات من الدرك في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ وافاد ان النار قد اطلقت على الآخر وأنه يخشى ان يكون قد مات . وفي ليلة ٧ كانون الاول (ديسمبر) القى الدرك والشرطة الكاتانغيون القبض على سبعة ضباط تابعين لبعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" كانوا مسافرين في سيارة جيب . وقام رجال الشرطة والجنرال موكي ، قائد قوات الدرك ، بصفعهم وضربهم قبل تسليمهم الى السلطات العسكرية للامم المتحدة . وذكر التقرير ان حملة السيد تشومبي على الامم المتحدة قد توسعت تدريجياً فشملت مواطني تلك الدول الاعضاء في المنظمة التي ابدت حكوماتها تعامونها في تنفيذ مشروع الامين العام وولاية الامم المتحدة في الكونغو .

و اشار التقرير ايضا الى اصطدامات وقعت بين قوات الجيش القومي الكونغوي والقوات الكاتانغية ، وإلى اعمال القصف والتخريب في كاتانغا الشمالية ، وذكر ان الموظف المسؤول قد ارسل رسالة ، في ٨ كانون الاول (ديسمبر) احتجاج فيها بشدة على اعمال التخريب الهوجاء

الموجهة ضد مقومات البلد الأساسية ، كما انتهى الى السيد تشومبي من جديد أن مفرزة — القوات العسكرية التابعة لبعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" قد ارسلت الى كونغولو ، التي كانت قوات الجيش القومي الكونغولي قد دخلتها ، وذلك لصيانة النظام العام والحؤول دون نشوب حرب اهلية او اصطدامات قاتلة بين ابناء البلد الواحد (المرفق التاسع) . وقد دخلت قوات الامم المتحدة مدينة كونغولو في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) وبقيت فيها .

وذكر التقرير ، فيما يتعلق بتنفيذ مشروع المصالحة القومية ، انه قد اشير الى ان سلطات السيد تشومبي لم تتخذ ، اثناء الفترة المستعرضة ، اي تدبير للاضطلاع بنصيب كاتانغا من المشروع ؛ وبناء على ذلك فقد انتهى الى السيد تشومبي أنه سيجري تطبيق المراحل الثانية والثالثة والرابعة من منهج الحمل الملحق بالمشروع (م أ / ٥٠٦٣ / الاضافة ١٣ ، المرفق الاول) وان بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" ستلح على التزام قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالكونغو .

واشار التقرير الى النداء الذي وجهه الامين العام في ١١ كانون الاول (ديسمبر) الى الحكومة البلجيكية ، باعتبارها من اولى الدول المؤيدة للمشروع ، ملتصامنها المساعدة في ايجاد حل سلمي لمسألة كاتانغا واستخدام كل النفوذ الممكن لحمل شركة اتحاد مناجم كاتانغا الحليا على الامتناع فورا عن دفع الايرادات الى مقاطعة كاتانغا (المرفق الثالث عشر) .

واشار التقرير كذلك الى النداء الذي وجهه الامين العام ايضا الى حكومات البرتغال وجمهورية افريقيا الجنوبية والمملكة المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لحظر شحن ركاز النحاس الكاتانغي من الاقاليم الواقعة تحت ولايتها ، الى حين تسوية مسألة دفع ايرادات اتحاد مناجم كاتانغا الحليا الى الحكومة المركزية واقتسامها مع كاتانغا (المرفقان الرابع عشر والخامس عشر) .

وذكر التقرير ان رئيس الوزراء ادولا قام ، في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ، بتوجيه رسائل متماثلة الى سبع عشرة حكومة معنية طلب اليها فيها رفض الترخيص باستيراد النحاس والكوبالت من كاتانغا الى اقاليمها ، عملا بالمرحلة الثانية من المشروع . وقد ايد الامين العام هذا الطلب .

واورد التقرير ان السيد تشومبي قد انتهى الى الامين العام ، في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ، " عرضا " يتعلق بمسألة القطع الاجنبي ، ضمن نطاق مشروع المصالحة القومية ، ولكن تعذر الاتفاق على تفاصيل هذا العرض .

واستطرد التقرير ذاكرة انه من ٢٤ الى ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ، اطلقت النيران بصورة متقطعة من قبل رجال الدرك في اليزابتفيل وما حولها فانزلت بعض الخسائر في صفوف قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" . وعندما طلبت الامم المتحدة رفع الحواجز ومراكز الحصار التي يجري منها اطلاق النيران ، اصدرت السلطات الكاتانغية بيانا يدعو الى مقاومة قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" ، ويهدد بنسف الجسور والسدود وغيرها من المنشآت (المرفق الثامن والعشرون) .

وقامت الامم المتحدة ، بين ٢٨ و ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ، بالحملة اللازمة لاقرار امن قوات بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " المرابطة في منطقة اليزابتفيل ، ولتأمين حرية تنقلها ، وذلك بازالة الحواجز التي اقامها رجال الدرك على الطرق . وقد تكللت الحملة بالنجاح وتم احتلال المواقع التالية : طريق جاد وتفيل ، وملعب غولف كاسابا ، وطريق كيبوشي ، وشارع تومبور ، وموناما ، ونافيبوندو . وبسطت قوات الامم المتحدة سيطرتها الفعلية على المنطقة الحامة الممتدة الى مسافة عشرين كيلومترا تقريبا حول مدينة اليزابتفيل ، وبذلك تم انجاز المرحلة الاولى من عملية الامم المتحدة في اليزابتفيل .

وتابعت قوات الامم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين حرية تنقلها فتقدمت ، خلال الفترة الواقعة بين ٣١ كانون الاول (ديسمبر) و ٤ كانون الثاني (يناير) ، نحو المعاقل الهامة في كاتانغا ثم نحو جاد وتفيل ، وهي مدينة مناجم هامة قد جرى حشد المرتزقة فيها . وكانت قوات الامم المتحدة قد وصلت الى هذه المدينة في ٣ كانون الثاني (يناير) ، واستقبلها السكان بالهتافات .

وكانت عملية جاد وتفيل اول تجربة انفردت بالقيام بها قوات الامم المتحدة لوحدها وبقيادة الامم المتحدة وفي الظروف الطبيعية للعمليات الحربية . وقد دلت شدة القتال ومصاعبه على وجود عيوب خطيرة في المخابرات وعمليات التنسيق بين الامم المتحدة في نيويورك ومقر بعثة عملية الكونغو فـيـي ليوبولد فيل والفصائل المقاتلة في الميدان .

واضاف التقرير ان الطائرات المقاتلة التابعة لبعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " قد وضعت اعتبارا من ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) في حالة التأهب التام وزودت بالمداغ والصواريخ، ولكن ليس بالقابل . وكانت المهمة المحددة لمقاتلات الامم المتحدة هي القيام عند الاقتضاء بمنع اي نشاط جوي كاتانغي يوجه ضد بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " . وكانت الخطة تهدف الى تدوير الطائرات الكاتانغية سواء كانت في الجو او في مطار كولويسى - كينغيرى المسكرى او غيره من المطارات الواقعة في كاتانغا الجنوبية والتي يرجح استخدامها في العمليات الجوية الكاتانغية في منطقة اليزابتفيل . وبلغ عدد الدوريات الجوية التي قامت بها طائرات الامم المتحدة بين ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) و ٤ كانون الثاني (يناير) ستا وسبعين دورية استغرقت ما يزيد على ١٠٠ ساعة طيران . وقد اصيبت سبع طائرات مقاتلة وطائرة استطلاعية واحدة تابعة للامم المتحدة بالنيران من البراءات العمليات ولكن لم يصب احد من طياريهما بجراح .

واشار التقرير الى الخسائر التي تكبدتها قوات بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " من ٢٤ الى ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) عندما اطلقت عليها نيران الدرك واثناء عملياتها اللاحقة التي قامت بها من ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) الى ٤ كانون الثاني (يناير) ، فقد قتل عدد القتلى بتسعة وعدد الجرحى باثنين وسبعين .

واشير الى ان السلطات المدنية والعسكرية التابعة للبعثة قد بذلت ، اثناء العمليات ، جهودا جبارة للحفاظ على النظام العام وكذلك على المرافق والخدمات المدنية الاساسية ، وان بعض موظفي الحكومة المركزية بدأوا ، اعتبارا من ٣ كانون الثاني (يناير) ، يتوافدون الى اليزابتفيل . لمحاولة بحث مشكلة اعادة العلاقات والمواصلات والاتصال بين سلطات ليوبولد فيل اليزابتفيل الى وضعها السليم .

وقدم الموظف المسئول تقريراً آخر (م أ / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٥) عن العلاقات مع السلطات الكاتانغية عقب العمليات الاخيرة ، فوضح انه بعد ان غادر السيد تشومبي اليزابتفيل في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) وبعد ان قام بزيارة قصيرة لمدينة ساليسبورى ، عاصمة اتحاد روديسيا ونياسالاند ، سافر ، عن طريق روديسيا الشمالية الى كولويزى ، وهي آخر مركز هام للمناجم لا يزال في قبضة الدرك الكاتانغي . وذكر انه بعد ذلك انه ظل يظهر رغبة في استئناف محادثاته مع موظفي بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" ، ولكن ذكر انه من جهة اخرى انه قال ان الكاتانغيين سيقاثلون ، اذا اضطروا ، حتى الرمح الاخير ، وانهم سوف ينتهجون سياسة "احراق الارض" بما في ذلك تدوير منشآت المناجم القيمة ، ومحطات توليد الكهرباء ، والجسور ، لاسيما في كولويزى . وازداد التهديد باتباع سياسة "احراق الارض" خطورة بالنظر الى سبق تدوير عدد كبير من الجسور اثناء العمليات الاخيرة ، على نطاق واسع وبطريقة هوجاء (ونجد في المرفق الاول المربوط بهذا التقرير قائمة بالجسور والمنشآت الاخرى التي دمرت او التي اصبحت باضرار في كاتانغا من تشرين الثاني (نوفمبر) حتى ١٤ كانون الثاني (يناير) .

وبعد ان عاد السيد تشومبي الى اليزابتفيل في ٨ كانون الثاني (يناير) ، ابلغ رسمياً الامم المتحدة انه عاد الى اليزابتفيل لفاية واحدة وهي اعادة السلم والهدوء الى كاتانغا وجميع سكانها في اقرب وقت ممكن ؛ ولكنه اوضح بجلاء ، اثناء مؤتمر صحفي عقده في ٩ كانون الثاني (يناير) ، انه لم يتدخل عن سياسة "احراق الارض" وان الباب لا يزال مفتوحا لمناقشة مسألة حرية تنقل قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" .

واصدر الامين العام ، فور ذلك ، بيانا اعلن فيه من جديد النقاط الاساسية الاربعة التي طلبت الامم المتحدة الى السيد تشومبي ان يقدم تأكيدا بصددها ان كان سيستأنف الاتصال معه لبحث المسائل الاخرى . وهذه النقاط هي التالية : (١) تخلي السيد تشومبي تخليا قاطعا عن سياسة "احراق الارض" والتخريب التي كثيرا ما نسبت اليه ؛ (٢) والحدول عن عزمه المعلن عنه مرارا على القتال حتى آخر رجل ؛ (٣) اتخاذ التدابير العملية الفورية لتنفيذ مشروع المصالحة القومية الذي قبل به منذ عدة اشهر ؛ (٤) وضمان الاعتراف فورا بحق بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" في حرية التنقل في سائر انحاء كاتانغا (المرفق الثالث) .

وفي ١٢ كانون الثاني (يناير) ذهب السيد تشومبي فجأة الى حدود روديسيا ثم عاد الى كولويزي بطريق الجو . وكان معروفا في ذلك الوقت ان الدرك والمرتزة قد بثوا الالغام في جميع المنشآت الصناعية والمنجمية الرئيسية في كولويزي وانهم عازمون على تفجيرها فيما اذا حاولت قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" الاقتراب من تلك المدينة . وكان الجسر الممتد فوق نهر لوالا بالاقرب من كولويزي ، وسد ديلكومون ومحطة توليد كهرباء لوفيرا عرضة ايضا لخطر التدمير .

وفي ١٧ كانون الثاني (يناير) ، وافق السيد تشومبي على مقابلة ممثلي الامم المتحدة في مقر بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" في الهزابتفيل ، لبحث ترتيبات دخول بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" الى كولويزي . وتعهد في آخر الاجتماع بتسهيل دخول بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" دخولا سلميا الى كولويزي ، والمقرر ان يتم ذلك في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ . وقد سمح له بالاحتفاظ بحرس شخصي قليل العدد .

وبناء على ذلك ، دخلت قوات الامم المتحدة مدينة كولويزي بعد ظهر يوم ٢١ كانون الثاني (يناير) . وكرر السيد تشومبي بعد ذلك عزمه الصادق على تنفيذ مشروع المصالحة القومية الذي وضعه الامين العام .

واشار الموظف المسئول ايضا الى العمليات العسكرية التي وقعت خلال الفترة المستعرضة . وقد سمحت هذه العمليات لقوات الامم المتحدة بالسيطرة على جميع المراكز الهامة التي كان يحتلها حتى ذلك الوقت الكاتانغيون ، وقوبلت ، على العموم ، بمقاومة ضئيلة . وفي ٢١ كانون الثاني (يناير) كانت قوات الامم المتحدة قد اقرت النظام العام في جميع الاماكن . وزالت قوة الدرك الكاتانغي من الوجود كقوة مقاتلة منظمة . وبذلك انتهت العمليات العسكرية التي بدأت في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) .

واشار التقرير الى مسألة المرتزة فذكر ان قوات الامم المتحدة قامت خلال الاسبوع الاخير من كانون الاول (ديسمبر) والاسبوعين الاولين من كانون الثاني (يناير) ، باعتقال تسعة من المرتزة او مشتبه بانهم مرتزة .

ولكن تبين اجمالا انه رغم ان عدد المرتزة في الدرك الكاتانغي قد بلغ استنادا لمعظم المصادر في شهر كانون الاول (ديسمبر) حوالي ٤٠٠ مرتزق فانهم سرعان ما تفككت صفوفهم وتلاشت معنوياتهم على ما يبدو . وتبين انهم اصبحوا عاجزين عن دعم معنويات الدرك الكاتانغي او تأمين القيادة الفعالة له كما كان شأنهم في الماضي . وافادت الانباء انه قبل دخول قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" الى كولويزي رحل عدد كبير من المرتزة بالقطار الى ديلولو الواقعة على حدود انغولا ، ولم تصادف قوات بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" منذ ذلك الوقت احدا من المرتزة .

وأشار الموظف المسئول ، في التقرير ذاته ، الى إعادة المرافق الى سيرها والى الخطوات المتخذة لاعادة ادماج كاتانغا .

فقال انه ارسل بالجو الى اليزابتييل ، في الاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ ، اثنان وعشرون موظفا ، بعضهم من كبار الموظفين ، يمثلون الحكومة المركزية . وقد تألفت منهم المفوضية الادارية التي توطدت تدريجيا ، فانشأت المكاتب واجرت الاتصالات التمهيديّة اللازمة ، دون ان تعنى بصيانة النظام العام الذي ظلت مسؤوليته الالمانية ملقاة على عاتق بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " ، بالتعاون مع الشرطة الكاتانغية . وفي ١٦ كانون الثاني (يناير) قام رئيس جمهورية الكونغو بتعيين السيد جوزيف ايليو وزيرا للدولة ، وعضوا في مجلس الوزراء ، مقيما في اليزابتييل ، وعهد اليه بمهمة خاصة هي تأمين الاتصالات الضرورية لمؤسسات المقاطعة وتسهيل عملية اعادة ادماج كاتانغا الجنوبية في الجمهورية . ووصل السيد ايليو ومرافقوه الى اليزابتييل في ٢٣ كانون الثاني (يناير) لتولي مهامه .

وجرت ، من ٤ الى ١٥ كانون الثاني (يناير) ، بين ممثلي اتحاد المناجم لكاتانغا الحلياء وممثلي الحكومة الكونغولية محادثات اسفرت عن الوصول الى اتفاق بشأن القطع الاجنبي ، نص على ان يسلم اتحاد المناجم لكاتانغا الحلياء كافة حصيلة صادراته الى المجلس النقدي وهذا بدوره يخصص لاتحاد المناجم القطع الاجنبي اللازم لسد حاجاته الاساسية وللمحافظة على نشاطاته ، شرط ان يخضع استخدام هذا القطع الاجنبي لرقابة المجلس النقدي .

وتناول التقرير اخيرا مسألة ادماج الدرك الكاتانغي فذكر انه ، على اثر بيان اصداره رئيس الوزراء ادولا في ٧ كانون الثاني (يناير) ، اخذ عدد متزايد من الدرك بالتوافد على بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " او على ممثل الحكومة المركزية في اليزابتييل لطلب اعادة الادماج بالجيش القومي الكونغوي .

وجرى في ٤ شباط (فبراير) تصميم تقرير اعداه الامين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الامن المتخذة في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٠ و ٢١ شباط (فبراير) و ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ (م / ٥٢٤٠) . وقد ذكر الامين العام في تقريره ان آخر تقرير قدمه الموظف المسئول (م / ٥٠٥٣ / الاضافة ١٥) يفيد انه قد تم انجاز مرحلة هامة من مراحل العملية في الكونغو وانه يرى من المناسب والمفيد اعلام مجلس الامن باللائم لتبيان مدى تنفيذ المهام الموكولة الى بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " بمقتضى قرارات مجلس الامن والنواحي التي لم تنفذ بعد من هذه المهام ، ولاقتراح المهام التي يجب القيام بها في ضوء المستقبل ، والوارد اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

وأشار الامين العام الى التدابير العسكرية الاخيرة التي قامت بها قوات بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " لضمان حرية تنقلها التامة في سائر انحاء كاتانغا ، فقال انها قد

تكللت بمنتهى النجاح ، وانه يأسف مع ذلك اسفا شديدا لما رافقها من بعض الخسائر بالارواح ومن بعض الاضرار في الاموال . واضاف ان القتال ، ولو ضؤل ، مرهق لقوة مهمتها صيانة السلم ، وان الاصابات ، ولو قلت ، كثيرة عليها .

واشار الامين العام الى ان سياسات الامم المتحدة ومقاصدها فيما يتعلق بجمهورية الكونغو ، كما حددتها مجلس الامن في قراراته ، هي التالية :

(أ) صيانة سلامة الكونغو الإقليمية واستقلاله السياسي ؛

(ب) ومساعدة حكومة الكونغو المركزية على اقرار النظام العام وصيانته ؛

(ج) ومنع نشوب حرب اهلية في الكونغو ؛

(د) وتأمين القيام فورا بسحب واجلاء جميع العسكريين وشبه العسكريين والمستشارين الاجانب غير التابعين لقيادة الامم المتحدة ، فضلا عن المرتزقة ، من الكونغو ؛

(هـ) وتقدير المساعدة التقنية .

وتناول الامين العام اولا مهمة صيانة السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي فقال ان اشد خطر عليها كان النشاط الانفصالي الذي قامت به سلطات مقاطعة كاتانغا منذ ١١ تموز (يولييه) ١٩٦٠ . فرغم البيانات المتعددة التي اصدرها السيد تشومبي واعلن فيها قبوله لاعادة الادماج ، لم يحرز اي تقدم حقيقي في هذا الاتجاه الا بعد العمليات الحربية الاخيرة في كاتانغا .

واستدرك الامين العام مشيرا الى انه يمكن تصور انبعاث محاولة الانفصال فيما لو تخلت قوات الامم المتحدة عن تيقظها واسرعت في الانسحاب . ذلك انه توجد على مسرح كاتانغا مصالح وعناصر تحبذ دائما هذه الحركة وتداعبها . ومن الممكن اعادة جمع صفوف الدرك او بعض عناصره ، واعادة تسليحه ليكون قوة انفصالية جديدة .

واشار الامين العام الى قيام محاولات انفصالية اخرى في الكونغو دون ان تستفيد اية منها من التأييد المالي الذي استفادت منه حركة كاتانغا ، هذا فضلا عن انها قد هدأت الى حد ما . ويبدو لحسن الحظ انه ليس ثمة اي خطر مباشر على استقلال الكونغو من مصائد خارجية . وهكذا يمكن القول ان بعثة " عملية الامم المتحدة " قد نفذت معظمتها المتعلقة بالسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي ولم يتبق منها غير تسيير الامور التي يترتب على الامم المتحدة القيام بها .

وانتقل الى مهمة المساعدة على اقرار النظام العام وصيانته فذكر انه قد تم اقرار النظام العام ، على ما يبدو ، بصورة هازمة ، في المراكز الرئيسية من كاتانغا ومن المنتظر ان يكون لوجود

بعثة "عملية الامم المتحدة في الكونغو" نفس الاثر في المناطق الريفية التي وقعت فيها اشتباكات بين قوات الجيش القومي الكونغوي وبين قوات الدرك الكاتانغي . ووضح ان مسألة النظام العام على اية حال هي مسألة دقيقة خلال الفترة الانتقالية من اعادة ادماج كاتانغا ببقية الجمهورية ؛ وقد اعترفت الحكومة المركزية ذاتها بذلك ، فوافقت مؤقتا على وضع قوات الامن التابعة لها في كاتانغا الجنوبية تحت قيادة الامم المتحدة ، وقبلت مبدئيا على الاقل ارسال وحداتها المسلحة الى كاتانغا الجنوبية على مراحل خلال فترة من الزمن . وقال انه طلب الى الموظف المسعول والى قائد القوة ان يتشاورا مع السلطات الكونغوية بشأن مدى وأمد حاجة الحكومة الكونغوية الى المساعدة العسكرية المقدمة من الامم المتحدة لصيانة النظام العام .

ثم انتقل الى مهمة الامم المتحدة المتصلة بمنع نشوب الحرب الاهلية في الكونغو فلاحظانه ، بعد تشكيل حكومة وحدة قومية في آب (اغسطس) ١٩٦١ وتقرير السلطات الكاتانغية انهاء نشاطاتها الانفصالية ، يمكن اعتبار هذه المهمة قد نفذت الى حد بعيد ، رغم انه لا بد من مراقبة يقطعة وفعالة للحالة لفترة من الزمن . وأشار الامين العام الى مسألة اخراج العسكريين وشبه العسكريين والمستشارين والمرتزة فقال ان عدد المرتزة في قوات الدرك الكاتانغي قد قدر باربعمئة شخص في اوائل عمليات كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ - كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ وان نجاح هذه العمليات قد اسفرت ، على ما يبدو ، عن هرب معظم المرتزة ان لم يكن جميعهم من كاتانغا ، وذلك عن طريق انخولا ، باستثناء عدد قليل منهم في قبضة الامم المتحدة . ولذلك يمكن الخلوصل الى ان مهمة الامم المتحدة فيما يتعلق بالمرتزة نفذت من الناحية العملية ؛ ومع ذلك فمن الممكن التساؤل فيما اذا لم يكن يوجد بين الخبراء التقنيين الذين هم في خدمة سلطات مقاطعة كاتانغا او بين المقيمين في كاتانغا الجنوبيين من غير الكونغويين ، عدد من الاشخاص الذين تجاوزوا حدود النشاط المشروع وعملوا مستشاريين سياسيين او ربما مستشارين عسكريين او مرتزة . ولذلك لا يمكن استبعاد امكانية ابعاد عدد منهم على هذا الاساس .

ثم انتقل الامين العام الى مهمة تقديم المساعدة التقنية فذكر أنه أجرى بعض المشاورات مع الحكومة الكونغوية بشأن مسألة تصريف المعونة المقدمة الى الكونغو في المستقبل . وقال انه سيصار طبعاً الى مواصلة تقديم المعونة المتعددة الاطراف ومعونة الامم المتحدة ، ولكن المسألة هي معرفة الى اى مدى اصبح من المفيد والمناسب التفكير في زيادة المعونة الثنائية ايضاً . وارف انه رغم ان الامم المتحدة قد مالت حتى الآن الى ان يتم تقديم كافة المساعدات الى الكونغو عن طريق الامم المتحدة وبموافقتها على الاقل فمن الواضح ان الامم المتحدة لا تملك الموارد الكافية لسد حاجات الكونغو الواسعة .

واستطرد الامين العام يقول ان مرحلة حاسمة من تجربة الامم المتحدة في الكونغو قد انتهت ، وهي مرحلة التدخل العسكري لقوات الامم المتحدة ، ولكن ذلك لا يعني ألياً انسحاب

قوات الامم المتحدة فوراً من الكونغو ، بل سيجرى تدريجياً تخفيض عدد قوات بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " وليس من المستبعد انسحابها في وقت قريب .

واكتالامين العام في نهاية تقريره على المبدأين الاساسيين اللذين قامت على اساسهما بعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " ، وهما مبدأ عدم التدخل في شؤون الكونغو السياسية الداخلية ومبدأ تجنب استخدام القوة للاغراض السياسية .

وارسل الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢ آذار (مارس) (م أ / ٥٢٤٩) اشار فيها الى تقرير الامين العام المقدم في ٤ شباط (فبراير) فذكر ان المهمة التي تواجه الامم المتحدة في الكونغو هي مهمة واضحة ومحددة تتمثل في حماية جمهورية الكونغو من العدوان الخارجي وتأمين استقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية . و اضاف انه مع ان تقرير الامين العام يبين ان المهام التي واجهتها الامم المتحدة في الكونغو قد نفذت الى حد بعيد ، فان المشكلة الكاتانغية لم تزال ، في الواقع ، بخير حل سواء على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي رغم انتهاء العمليات العسكرية للامم المتحدة في الكونغو . و اضاف انه توجد دلائل كثيرة تدل على ان عددا كبيرا من المرتزقة البلجيكيين وغيرهم من المرتزقة الاجانب ، فضلا عن مختلف انواع المستشارين والخبراء من الدول الاستعمارية ، اغذوا وجودهم الى كاتانغا ، خارجين بذلك قرارات مجلس الامن خرقا مباشرا . واستطرد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان بعض الدول ما زالت تضغط على حكومة جمهورية الكونغو لتسوية مسألة اعادة توحيده كاتانغا والكونغو بطريقة تؤدي ، في الواقع ، الى استبعاد جمهورية الكونغو على يد الاحتكارات الاجنبية التي كانت مسيطرة في كاتانغا . و اضاف قائلا ان بلاده قد شرحت موقفها من هذه المسألة في الرد الذي ارسلته حكومته على النداء الذي بعث به الامين العام في (٣ تموز (يولييه) ١٩٦٢) الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وارد ف ممثل الاتحاد السوفياتي يقول ان سياسة الاتحاد السوفياتي كانت ولا تزال قائمة اساسا على اعطاء سكان جمهورية الكونغو وبرلمانها وحكومتها فرصة تسوية امورهم بنفسيهم .

واشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى وجود قوات الامم المتحدة في الكونغو ، فذهب الى ان الميثاق لم يخول الامم المتحدة الحمل في الحالات المتعلقة بصيانة النظام العام في بلد معين ، باعتبار ان هذا الامر هو من حق حكومة ذلك البلد ؛ وبناء على ذلك فمن الواضح ان ابقاء قوات الامم المتحدة في الكونغو لمجرد القيام بالمهام الشرطية لا يمكن ان تبرره مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقتضياته .

وتناول الممثل السوفياتي المسائل الاخرى المتعلقة باحتمالات قيام الامم المتحدة بمزيد من النشاط في الكونغو ، فرأى ان تسويتها ينبغي ان يقرها مجلس الامن . وغتم قائلا انه

يعتقد ان ضم بعض العناصر العسكرية الكونغوية الى القوات المسلحة التابعة والخاضعة لاوامر قيادة الامم المتحدة لا يتفق مع سيادة الكونغو ويتنافى ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وارسل ممثل غانا الدائم الى رئيس مجلس الامن رسالة (م أ / ٥٢٥٣) مؤرخة فسي ٤ آذار (مارس) طلب فيها عقد المجلس للنظر في تقرير لجنة التحقيق المنشأة بموجب احكام قرار الجمعية العامة ١٦٠١ (الدورة ١٥) الوارد في الوثيقتين ج ع / ٤٩٦٤ و م أ / ٤٩٧٦ المؤرختين في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ . وبين الممثل في مذكرة ايضاحية ملحقة برساليته ان مجلس الامن قد اتخذ في جلسته ٩٤٢ ، المعقودة في ٢٠-٢١ شباط (فبراير) ١٩٦١ ، قرارا ينص في الفقرة ألف ٤ من منطوقه على " ان يجرى فورا تحقيق ، لمعرفة ظروف وفاة السيد لوموبا ورفاقه وأن يعاقب مرتكبو هذه الجرائم " . و اضاف ان لجنة التحقيق ، المنشأة رسميا بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٠١ (الدورة ١٥) ، قد قامت بالمهمة الموكولة اليها كما ينبغي وقد مدت عدد من المقررات اوردتها في النبذة ١٢٤ من تقريرها ؛ ورأت اللجنة تعزيز تقريرها بملاحق يتبعه عند ما اوضحت في النبذة ٣١ " ان اللجنة بتقديم تقريرها هذا قد ارجأت اجتماعها ريثما تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن عمل اللجنة المقبل " . واستطرد ممثل غانا الدائم قائلا انه لا يوجد اي دليل على اتخاذ اية خطوات جديدة ، منذ نشر التقرير ، لتحقيق اهداف قرار مجلس الامن م أ / ٤٧٥٢ . وختم قائلا ان حكومة غانا ترى ان على مجلس الامن الذي اتخذ مبادرة التحقيق ان ينظر في تقرير اللجنة ويقرر التدابير الجديدة التي قد يرى لزوم اتخاذها لكشف الحقيقة .

وارسل القائم باعمال الكونغو (ليوبولد فيل) بالنيابة رسالة مؤرخة في ٧ آذار (مارس) ، عممت بناء على طلبه في الوثيقة م أ / ٥٢٥٤ احوال بها الى رئيس مجلس الامن برقية من وزير خارجية بلده تتعلق بالمطلب غانا . وقد ذكرت البرقية ان الحكومة الكونغوية ترى ان المسألة التي يقوم عليها طلب غانا تدخل بكل تأكيد في اختصاص مؤسسات الجمهورية الكونغوية ؛ ولهذا السبب فان عمل غانا يعتبر تدخلا صارخا في شئون الكونغو الداخلية ويشكل انتهاكا لسيادة الجمهورية الكونغوية لا يمكن قبوله .

وارسل ممثل غانا الدائم رسالة مؤرخة في ١١ آذار (مارس) (م أ / ٥٢٥٧) التمس فيها من رئيس المجلس وقف اتخاذ اي تدبير بشأن رسالته المؤرخة في ٤ آذار (مارس) ، ذاكرا ان هذه الخطوة يجرى اتخاذها نظرا الى الاحتجاجات التي ابدتها الحكومة الكونغوية المركزية لحكومته .

وارسل رئيس وزراء الكونغو الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٦ آذار (مارس) (م أ / ٥٢٧٧) اشار فيها الى الرسالة (م أ / ٥٢٤٩) الواردة من ممثل الاتحاد السوفياتي الدائم ، فذكر ان الاتفاق الاساسي الذي ينظم العلاقات القائمة بين قوة الامم المتحدة في الكونغو وبين الجمهورية هو الاتفاق الذي نشر نصه في ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٦٠ كوثيقة من وثائق الامم

المتحدة (م أ / ٤٣٨٩ / الاضافة ٥) ، و اضاف ان الحكومة الكونغوية ، ممارسة منها لحقوقها السيادية ، تعلن اعلانا قاطعا انها ترى ان من الضروري بقاء قوة الامم المتحدة في الكونغو في الجمهورية فترة اخرى من الزمن وذلك لان الجيش الكونغوي ، رغم التقدم الكبير الذي احرزه في اعادة تنظيم صفوفه وتعزيز فعاليتها ، لا يستطيع بمفرده الاضطلاع بمهمة صيانة النظام في جميع انحاء اقليم الكونغو الواسع .

وفي ٢١ ايار (مايو) ، عمت في الوثيقة م أ / ٥٢٤٠ / الاضافة ٢ ، الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء ورئيس الوزراء بالنيابة من جهة وبين الامين العام او الموظف المسئول عن بعثة " عملية عملية الامم المتحدة في الكونغو " من جهة اخرى ، بشأن المساعدة على تجديد وتدريب القوات المسلحة الكونغوية . وقد انتهت الحكومة الكونغوية الى المنظمة انها قررت ان تطلب المساعدة لتجديد الجيش القومي الكونغوي من البلدان التالية : (١) كندا - فيما يتعلق بالمدارس التقنية (المخابرات) ؛ (٢) ايطاليا - فيما يتعلق بالطيران ؛ (٣) النرويج - فيما يتعلق بالبحرية ؛ (٤) اسرائيل - فيما يتعلق بتدريب المظليين ؛ (٥) بلجيكا - فيما يتعلق بالتقنيين اللازمين لمركز القيادة العامة للجيش القومي الكونغوي وللمختلف الوحدات . واتمس كذلك من بلجيكا تقديم المساعدة فيما يتعلق بالقواعد وبالدرك وبمختلف المدارس العسكرية . واتمس من الولايات المتحدة تقديم المعدات اللازمة لتأمين نجاح تدابير المساعدة التقنية .

وعلى اثر تبادل سلسلة من الرسائل ، انتهى رئيس الوزراء الى الامين العام ، في ١٢ ايار (مايو) ، قرار حكومته بالشروع فورا في اعادة تنظيم الجيش القومي الكونغوي وفي التماس المساعدة الثنائية ، لتحقيق ذلك ، من البلدان التي ترغب في مساعدتها . وبين ان ذلك لا يعني ابدا ان جمهورية الكونغو لا ترغب في اشتراك الامم المتحدة في عملية اعادة التنظيم هذه ؛ بل ان الجمهورية ، على العكس من ذلك ، لمسورة من ملاحظتها احتمال قيام الامم المتحدة باتاحة الخبراء ، لان الحكومة تعتبر تقديم مثل هذه المساعدة استمرارا للتعاون الذي تود صونته وتعزيزه .

واوضحت الرسالة الاخيرة التي تضمنتها هذه الوثيقة انه قد تم الوصول الى اتفاق ، من حيث المبدأ ، بين الحكومة الكونغوية والحكومة النيجيرية حول الحصول على المساعدة النيجيرية فيما يتعلق باعادة تنظيم قوة الشرطة الكونغوية .

الفصل العاشر

التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادئ الاستراتيجية المشمول بالوصاية

ارسل الامين العام الى مجلس الامن مذكرة مؤرخة في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٤٣) احوال اليه بها التقرير المقدم من مجلس الوصاية ، وفقا للمادة ٨٣ من الميثاق ، بشأن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦١ الى ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢ . وقد تناول التقرير نشاطات مجلس الوصاية فيمما يتعلق بهذا الاقليم المشمول بالوصاية ونظيره في الاوضاع القائمة فيه .

واحال الامين العام الى مجلس الامن ، في ٢١ ايار (مايو) ١٩٦٣ (م أ / ٥١٣٧) ، التقرير الوارد من حكومة الولايات المتحدة بشأن ادارة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦١ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، والمقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار الذي اتخذه المجلس في جلسته ٤١٥ المنعقدة في ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ .

واحال الامين العام الى مجلس الامن ، في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ (م أ / ٥٣٤٠) ، تقرير مجلس الوصاية بشأن هذا الاقليم المشمول بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ١٧ تموز (يوليه) ١٩٦٢ الى ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ . وقد تناول التقرير نشاطات مجلس الوصاية ونظر هذا المجلس في الاوضاع القائمة في الاقليم ، وكذلك نشاطات البعثة الزائرة المقبلة الموفدة الى هذا الاقليم المشمول بالوصاية .

الفصل الحادى عشر

الرسائل المتعلقة بايريان الغربية (غينيا الجديدة الغربية)

— • —

الفرع الاول

الرسالتان الواردتان من حكومة هولندا

ارسل ممثل هولندا رسالتين مؤرختين في ١٠ و ١٤ آب (اغسطس) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٥٥ و م أ / ٥١٥٧) انهى فيهما الى الامين العام نزول بعض المتسللين والمظليين الاندونيسيين في اراضي غينيا الجديدة الغربية . وقال ان حكومته تحتج على هذا العمل الذى قامت به اندونيسيا في وقت تجرى فيه المفاوضات بين هولندا واندونيسيا باشراف الامين العام بالنيابة .

الفرع الثانى

الاتفاق المعقود بين جمهورية اندونيسيا ومملكة هولندا
بشأن غينيا الجديدة الغربية (ايريان الغربية)

ارسل الامين العام بالنيابة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥١٦٩) احوال بها نص اتفاق عقد بين جمهورية اندونيسيا ومملكة هولندا بشأن غينيا الجديدة الغربية (ايريان الغربية) مع نصوص الوثائق المتصلة بذلك . وذكرت الرسالة ان الاتفاق قد وقع عليه في مقر الامم المتحدة في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٢ ، وان وثائق التصديق قد تبودلت بين الطرفين في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، وان الاتفاق ، بموجب احكامه ، قد اصبحت نافذا في ٢١ ايلول (سبتمبر) منذ اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٧٥٢ (الدورة ١٧) ، الذى احاطت الجمعية العامة فيه علما بالاتفاق ، واعترفت بالدور المسند فيه الى الامين العام ، وخولت الامين العام الاضطلاع بالمهام المعهودة اليه في الاتفاق .

وقد نص الاتفاق على ان تقوم هولندا ، بعد نفاذه بوقت قصير ، بنقل ادارة غينيا الجديدة الغربية (ايريان الغربية) الى سلطة تنفيذية مؤقتة للامم المتحدة (ست م أ م) ينشئها

الامين العام بموجب اختصاصه . ويرأس هذه السلطة التنفيذية المؤقتة مدير من الامم المتحدة ،
وتقوم في الوقت المناسب ، وبعد ١ أيار (مايو) ١٩٦٣ ، بنقل الادارة الى اندونيسيا .
وتضمن الاتفاق بعض الضمانات المقررة لسكان الاقليم ، بما في ذلك احكام مفصلة تتعلق بممارسة
حق تقرير المصير في ظل ترتيبات تتخذها اندونيسيا بمشورة ومساعدة ومساهمة الامين العام الذي يعين
مثلا للامم المتحدة لهذا الغرض . ويقوم هذا الممثل باعلام الامين العام عن الترتيبات التي يتم
الوصول اليها بشأن حرية الاختيار . وينص الاتفاق على ان تتم عملية تقرير المصير قبل نهاية عام
١٩٦٩ ، وعلى ان تتناصف اندونيسيا وهولندا كافة النفقات التي تتكبدها الامم المتحدة بموجب
الاتفاق .

وفي ١ ايار (مايو) ١٩٦٣ ، قام مدير السلطة التنفيذية المؤقتة التابعة للامم المتحدة ،
وفقا لاتفاق ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٢ ، بنقل السلطة الى ممثل حكومة جمهورية اندونيسيا .

الفصل الثاني عشر

الوثائق المتعلقة بالحالة القائمة في انغولا

ارسل رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالحالة القائمة في انغولا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥٢٠٥)، احال بها التقرير الذي اعدته هذه اللجنة الفرعية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٠٥ (الدورة ١٥) المتخذ في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦١، وقرارها ١٧٤٢ (الدورة ١٦) المتخذ في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢، وقرار مجلس الامن (م أ / ٤٨٣٥) المتخذ في ٩ حزيران (يونيه) ١٩٦١ .

وارسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ (م أ / ٥٢٣٩) احال بها نص قرار الجمعية العامة ١٨١٩ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ بشأن البند ذي العنوان التالي " الحالة القائمة في انغولا " . وقد لفت نظر مجلس الامن ، بصفة خاصة ، الى الفقرة ٩ من منطوق القرار ، التي تطلب فيها الجمعية العامة الى مجلس الامن ان يتخذ التدابير المناسبة ، بما في ذلك توقيع الجزاءات ، لضمان التزام البرتغال لهذا القرار وللقرارات السابقة المتخذة من الجمعية العامة ومجلس الامن .

الفصل الثالث عشر

الرسالة المؤرخة في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢
والواردة من الامين العام بشأن الصعوبات القائمة
بين كمبوديا وتايلند

ارسل الامين العام رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ (م أ / ٥٢٢٠) اشار فيها الى انه قام في تشرين الاول (اكتوبر) ، بناء على طلبي كمبوديا وتايلند ، بتعيين السيد نيلز غوران غوسينغ ممثلاً خاصاً له للتحقيق في المصاعب التي نشأت بين تينسك الحكومتين . واعلم الامين العام مجلس الامن انه رغم وجود مشاكل خطيرة ما زالت تحتاج الى العمل ، فان نشاطات ممثل الامم المتحدة في هذين البلدين قد اتت في وقت خفت فيه حدة التوتر بينهما . و اضاف ان المحادثات الجديدة التي جرت بين ممثلي كمبوديا وتايلند الدائمين قد اسفرت عن الوصول مؤخراً الى اتفاق على فائدة تعيين ممثل خاص في المنطقة لفترة سنة واحدة اعتباراً من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ . وقال ان الممثل الخاص يضع نفسه تحت تصرف الدافين لمساعدتهما على حل جميع المشاكل التي نشأت او التي يمكن ان تنشأ بينهما ، ومن اجلهما . مشكلة تحريك اتفاق ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ بشأن الحملات الصحفية والاذاعة ورفع بعض قيود المرور الجوي المفروضة على مواطني البلدين . و ابدى امله في ان ينظر ، في الوقت المناسب ، في مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما . وذكر ان الحكومتين ، اعراباً منهما عن حسن نيتهما ، قد أبدتا استعداداًهما لتناصف جميع النفقات التي تستتبعها بحثة الممثل الخاص الذي سيساعده عدد قليل من الموظفين .

الفصل الرابع عشر

الرسائل المتعلقة بمسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبية

ارسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ (م / ٥٢٣٥) احوال بها نص قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (الدورة ١٧) المتخذ في جلستها العامة ١١٦٥ المنعقدة في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ بالعنوان التالي : " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية " . وقد لفتت الرسالة نظر اعضاء المجلس الى الفقرة ٨ من منطوق القرار التي تطلب الى مجلس الامن اتخاذ التدابير الملائمة ، بما في ذلك الجزاءات ، لضمان التزام افريقيا الجنوبية لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن هذا الموضوع ، والنظر ، عند الاقتضاء ، في اتخاذ التدابير اللازمة بموجب المادة ٦ من الميثاق .

وارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٦ ايار (مايو) ١٩٦٣ (م / ٥٣١٠) قدم بها تقريراً مؤقتاً (ج ع / ٥٤١٨) اقرته اللجنة بالاجماع في ٦ ايار (مايو) ١٩٦٣ عملاً بالفقرة ٥ (ب) من منطوق قرار الجمعية العامة ١٩٦١ (الدورة ١٧) المتخذ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ .

وقام ممثلو اثيوبيا ، واوغندا ، وبوروندى ، والتشاد ، وتنزانيا ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية العربية المتحدة ، والدا هومي ، ورواندا ، وساحل العاج ، والسنگال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، والفابون ، وفانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكاميرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولد فيل) ، وليبيا ، وليبيريا ، ومالسى ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا ، بارسال رسالة الى رئيس مجلس الامن ، مؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ (م / ٥٣٤٨) ، طلبوا اليه فيها دعوة المجلس الى الانعقاد للنظر في الحالة الانفجارية القائمة في جمهورية افريقيا الجنوبية والناجمة عن سياسة " الفصل العنصرى " غير المطابقة التي تتبعها حكومة هذا البلد ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقضيته الحالية . والحقت بالرسالة مذكرة ايضاحية تضمنت مقترحات من قرار عن " الفصل العنصرى " اتخذه بالاجماع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، المنعقد في اديس ابابا في ٢٢ - ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٣ . ووضحت المذكرة ان القرار يحرب عما يساور

رؤساء الدول والحكومات الافريقية من قلق بالغ ازاء استمرار تدهور الحالة القائمة في جمهورية افريقيا الجنوبية ويؤكد من جديد ان امعان حكومة افريقيا الجنوبية في رفض التزام قرارات الامم المتحدة المتعلقة بمسألة النزاع المنصرى القائم في هذا البلد لا يقتصر على تشكيل مصدر للتوتر الدولي ، بل يشكل ايضا تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .

الفصل الخامس عشر

الرسائل المتعلقة بالمسألة الهندية - الباكستانية

ارسل القائم باعمال وفد الهند الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٣ (م / ٥٢٦٣) لفت فيها نظر المجلس الى الاتفاق المتعلق بالحدود الصينية - الباكستانية ، والموقع في بكين في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٣ ، والذي ترى الهند انه وزع بصورة غير شرعية بين الطرفين الموقعين شطرا من اقليم الاتحاد الهندي في جامو وكشمير ، وذكرت الهند ان باكستان قد وقعت على هذا الاتفاق وهي تعلم تمام العلم انه ينطوي على غرق لسيادة الهند ولقرار مجلس الامن المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ . وفي ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ارسلت باكستان الى رئيس مجلس الامن رسالة (م / ٤٢٤٢) ، اشارت فيها الى الحدود الصينية في لدخ والى محاولة الهند وضع حد له بالمفاوضات السلمية ، وبينت ان اى موقف يتخذه اى من الطرفين او اية تسوية يجريها احدهما للخلاف الحالي ، لن يكون صحيحا في نظرها . وكررت باكستان ذلك الموقف في رسالة اخرى في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٠ (م / ٤٢٧٨) . ولكن خلافا لموقفها آنذاك اختارت الاتفاق مع الصين خرقا لقرارات مجلس الامن ولمركز اقليم جامو وكشمير . وعندما اصدرت باكستان بلاغا يعلن اتفاقها مع الصين على اجراء مفاوضات بشأن تحديد الحدود ، احتجت الهند ، رسميا ، لدى باكستان على هذا العمل . وكذلك عندما اعلنت حكومتا الصين وباكستان ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، عقد اتفاق مبدئي ، يتعلق بتحديد الحدود بين الجزء الذي تحتله باكستان من كشمير وبين سينكيانغ ، قدمت الهند احتجاجا رسميا على هذا " الاتفاق المبدئي " . وهكذا اختارت باكستان ، رغم تنبيهها الى لا قانونية ذلك ، توقيع اتفاق مع الصين يتعلق بمنطقة ليس لى البلدين فيها من مركز غير مركز المعتدى . وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٦٣ قدمت الهند الى باكستان احتجاجا بهذا الشأن .

وارفقت الهند برسالتها نسخة عن الاتفاق الصيني - الباكستاني فضلا عن نسخ من احتجاجاتها المقدمة الى حكومة باكستان على هذا الاتفاق .

وارسل ممثل الصين رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٣ (م / ٥٢٧٥) اشار فيها الى رسالة الهند المؤرخة في ١٦ آذار (مارس) (م / ٥٢٦٣) والتصويب (١) والمتعلقة بمسألة اتفاق الحدود الصيني - الباكستاني ، ثم ذكر انه بالاشارة الى المفاوضات التي قيل

انها كانت دائرة آنداك بين "باكستان والصينيين الشيوعيين"، بين الوفد الصيني في جلسة مجلس الامن ١٠١٢ المنعقدة في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٢، انه لا يمكن اعتبار نتيجة تلك المفاوضات المشار اليها ملزمة للحكومة الصينية وللشعب الصيني، "لانه لا يجوز للصينيين الشيوعيين تمثيل الشعب الصيني ولانه لا حق لهم في عقد اية معاهدة او اتفاق مع اى بلد باسم الصين". ولا يزال هذا موقف الحكومة الصينية من اتفاق الحدود المشار اليه.

وارسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ (م أ / ٥٢٨٠ والتصويب ١) ، قال فيها ان رسالة الهند ، المؤرخة في ١٦ آذار (مارس) (م أ / ٥٢٦٣ والتصويب ١) والتي انتقدت اتفاق الحدود الذى عقده باكستان مع الصين ، قد تضمنت ادعاءات عارية من اى اساس من حيث الواقع والقانون ، وعاولت تشويه بعض الوقائع المسجلة في وثائق الامم المتحدة . ووضح ان اتفاق الحدود الصيني - الباكستاني لا يتضمن "توزيع" اى جزء من اقليم الاتحاد الهندى على باكستان او الصين ، باعتبار ان الاقليم موضوع البحث هو اقليم جامو وكشمير ، الذى لا يعتبر بالطبع ، جزءا من الاتحاد الهندى . واكد انه لم يجز اى توزيع لى اقليم لان الاتفاق التمس مجرد اجراء تحديد وتخطيط رسميين للحدود بين البلدين على اساس الخط التقليدى الحرفي مع مراعاة المعالم الطبيعية . وذكر ان الاتفاق لا يمثل خرقا لقرار مجلس الامن المتخذ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ كما ادعت الهند ، لان هذا القرار قد ناشد الاطراف المعنيين اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين الحالة .

وقال ان باكستان ترى ان عقد اتفاق لتحديد وتخطيط الحدود مع دولة اجنبية تجنباً لى سوء تفاهم هو تدبير يهدف ، بالطبع ، الى تحسين الحالة ؛ وليس فيما حصل من جانب الهند من عزوف او عجز عن انجاز ذلك ما يغير من سلمية التدبير الذى اتخذته باكستان لتأمين الهدوء على حدود بيدها زمام الدفاع عنها حاليا . و اضاف ان الاتفاق الذى عقده باكستان لا يؤدى الى اى تغيير ملموس في الحالة القائمة داخل جامو وكشمير ، كمقتضى القرار ذاته ايضا . واستطرد ممثل باكستان قائلاً ان الهند قد اشارت بعد ذلك الى الموقف الذى اتخذته باكستان وقت النزاع الصيني - الباكستاني حول منطقة لدخ في ولاية جامو وكشمير ، بيد ان ممثل الهند لم يستشهد ، بهذا الشأن ، بغير جزء من رسالة الوفد الباكستاني المؤرخة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ (م أ / ٤٢٤٢) لان باكستان كانت في ذلك الوقت قد اوضحت انه "ريثما يتم البت في مستقبل كشمير وفق ارادة شعبها المتحررة بنزاهة ، فان اية مواقف يتخذها او تسويات يقدم عليها اى الطرفين في النزاع الحالي القائم بين الهند والصين او في اى نزاع مماثل قد ينشأ في المستقبل ، تكون غير صحيحة ولا تمس مركز اقليم جامو وكشمير ولا الاحكام الآمرة ، المتعلقة بتجريد الولاية من السلاح وبقرار مصيرها ، الواردة في قرارات مجلس الامن ولجنة الامم المتحدة ."

واضافت باكستان ان من المسلم به مبدئياً ان السلطة ذات السيادة التي تكون منبعثة عن ارادة سكان جامو وكشمير الحرة وحائزة لقبولهم هي التي تملك اجراء اية تسوية لحدود الولاية مع اية دولة اجنبية ؛ وهذا هو موقف باكستان الثابت ، وهذا هو سبب نص المادة ٦ من اتفاق الحدود مع الصين على ان الطرفين قد وافقا على ان تقوم السلطة المعنية ذات السيادة ،

بعد تسوية النزاع المتعلق بكشمير ، باجراء مفاوضات جديدة مع جمهورية الصين الشعبية حول الحدود ، كما هو وارد في المادة ٢ من الاتفاق الحالي ، وذلك للتوقيع على معاهدة حدود تحل محل الاتفاق الحالي . وهكذا فان اتفاق الحدود الصيني - الباكستاني لم يخل بأية فائدة محتملة يمكن ان تجنيها الهند من قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ واللذين حازا قبول الطرفين المشترك .

الفصل السادس عشر

الرسائل المتعلقة بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية

ارسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ (م أ/٥٢٧٦) احوال بها نص القرار المتعلق بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية — والمتخذ في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ (ج ع/ل خ ت ل م ل/٣٨) من قبل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة •

وقام ممثلو اثيوبيا، واوغندا، وبوروندي، والتشاد، وتنغانيقا، والتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية افريقيا الوسطى، والجمهورية العربية المتحدة، والداوموي، ورواندا، وساحل العاج، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، والفابون، وفانا، وغينيا، والفولتا الاعلى، والناميرون، والكونغو (برازافيل)، والكونغو (ليوبولد فيل)، وليبيا، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا بارسال رسالة الى رئيس مجلس الامن، مؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ (م أ/٥٣٤٧) طلبوا اليه فيها عقد المجلس، في اقرب وقت ممكن، للنظر في الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية • وذكرت الرسالة ان الحالة الناشئة عن اعلان الحكومة البرتغالية في رفض التزام احكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) وقرار مجلس الامن المتخذ في ٩ حزيران (يونيه) ١٩٦١ يشكل تهديدا لامن افريقيا وللسلم الدولي • واعربت الرسالة عن عميق قلق رؤساء الدول الافريقية الذين اتخذوا، في مؤتمر اديس ابابا المنعقد في ٢٢ — ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٣، قرارا يتعلق بهذه المسألة، وردت مقتطفات منه في مذكرة ايضاحية مرفقة بالرسالة •

الفصل السابع عشر الرسالة المتعلقة بالمسألة الكورية

ارسل ممثل الولايات المتحدة الى رئيس مجلس الامن مذكرة مؤرخة في ٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ (م أ/٥٣٢٧) انهى اليه فيها ان رئيس الولايات المتحدة قد عين الجنرال هـ . هوز ليحل محل الجنرال غي سي . ميلوى ، الابن ، قائدا للقوات المسلحة التي وضعتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة تحت تصرف القيادة الموحدة الحاملة بقيادة الولايات المتحدة ، وذلك عملا بقرار مجلس الامن المتخذ في ٧ تموز (يوليه) ١٩٥٠ ، على ان ينفذ هذا التعميم—— اعتبارا من ١ آب (اغسطس) ١٩٦٣ .

الفصل الثامن عشر

الرسالة المتعلقة بالحالة القائمة في افريقيا الجنوبية الغربية

ارسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٤ ايار (مايو) ١٩٦٣ (م أ / ٥٣٢٢) احوال اليه بها نص القرار المتعلق بمسألة افريقيا الجنوبية الغربية والمتخذ في ١٠ ايار (مايو) ١٩٦٣ (ج ع / ل خ ت لم إ / ٤٣) من قبل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة •

الفصل التاسع عشر

الرسالة المتعلقة بروديسيا الجنوبية

ارسل الأمين العام الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ (م أ / ٥٣٣٧) احوال اليه بها نص القرار المتعلق بروديسيا الجنوبية والذي اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في جلستها ١٧٧ المنعقدة في ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٣ (ج ع / ل خ ت لم ا / ٤٥) •

الفصل العشرون

الرسائل الواردة من الجمهورية العربية اليمنية والملكة المتحدة

ارسل رئيس الجمهورية العربية اليمنية برقية مؤرخة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ (م أ / ٥٢٤٨) ضمنها شكوى بشأن وصول قوات بريطانية الى منطقة حارب وقيام الطائرات البريطانية بالقاء مناشير تدعو الى مساندة المتسللين القادمين من المملكة العربية السعودية لمساعدة الامام المخلوع . و اضاف ان هذا الامر يشكل انتهاكا صريحا لسيادة اليمن فضلا عن انه يهدد للسلم العالمي . ورد ممثل المملكة المتحدة على ذلك (م أ / ٥٢٥٠) في ٤ آذار (مارس) ، فوصف تتابع الاحداث المتعلقة باقتحام قوات الجمهورية اليمنية لاقليم اتحاد الجنوب العربي ، واتهم السلطات الجمهورية بارسال قوات برية الى الاتحاد ، وقال ان المدفعية البريطانية قامت ، بعد التحذيرات اللازمة ، باطلاق نيرانها لصد القوات اليمنية عن الاقليم الاتحادي ، واكد ان الرواية الواردة في الرسالة اليمنية المؤرخة في ٢٨ شباط (فبراير) غير صحيحة .

وارسل ممثل الجمهورية اليمنية رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران (يونيه) (م أ / ٥٣٣٨) ضمنها شكوى بشأن استمرار العدوان المسلح من جانب القوات البريطانية على حدود الجمهورية العربية اليمنية منذ ١١ حزيران (يونيه) ، وطلب اتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لوقف هذا العدوان وتأمين جلاء القوات البريطانية عن اليمن . واذرت الرسالة ، ان حكومة الجمهورية العربية اليمنية ستتمدد ، ان لم يوقف العدوان ، الى اتخاذ الاجراءات اللازمة ، مع استخدام كافة الوسائل لوقفه . وانكر ممثل المملكة المتحدة في رده المؤرخ في ١ تموز (يوليه) (م أ / ٥٣٤٣) الادعاءات اليمنية وقد م قائمة بحوادث عدوانية ارتكبتها الجمهورية العربية اليمنية على حدود اتحاد الجنوب العربي بين ٣ و ٢٥ حزيران (يونيه) . و اضاف ان حكومته ستتخذ جميع التدابير اللازمة للدفاع عن الاقليم الاتحادي وفقا للالتزامات التي ترتبها عليها المعاهدات المختصة .

الفصل الحادي والعشرون

الرسائل الواردة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والعراق والجمهورية العربية السورية

١. ارسل ممثل الاتحاد السوفياتي رسالة مؤرخة في ٩ تموز (يوليه) ١٩٦٣ (م / ٥٣٤٥ والتصويب ١) ضمنها شكوى بشأن القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الشعب الكردي في شمال العراق . وذكر ان سياسة القمع هذه تهدد بتوسيع نطاق النزاع وبتقويض دعائم السلم في الشرقين الأدنى والوسط . وقال ان لديه معلومات تفيد ان وحدات عسكرية من الدول المجاورة ، بما في ذلك فرقة من سوريا ، تساعد السلطات العراقية ضد الشعب الكردي .

ثم اضاف ممثل الاتحاد السوفياتي ان انشاء قواعد قريبة من الحدود السوفياتية هو امر من شأنه تهديد امن عدد من الدول بما في ذلك الاتحاد السوفياتي . وادف يقول ان استمرار التدغل الخارجي قد يضطرب ولا اخرى الى اتخاذ الخطوات اللازمة لازالة هذا التدخل وحماية امنها الذاتي . وقال ان الحكومة السوفياتية ترى انه قد يكون من الضروري عقد اجتماع لمجلس الامن لوضع حد لمثل هذا التدخل .

٢. وارسل ممثل العراق رسالة مؤرخة في ١٠ تموز (يوليه) (م / ٥٣٤٦) احتج فيها على تدخل الاتحاد السوفياتي في شئون العراق الداخلية . وقال ان تصرفات الاتحاد السوفياتي وبياناته مؤخرا ، بشأن الحالة القائمة في شمال العراق ، تشكل خرقا للميثاق . وانكر الادعاءات القائلة بأن وحدات عسكرية سورية تشترك في العمليات في شمال العراق . وادف ان عمليات عسكرية محدودة النطاق تجرى ضد عصابة من الخارجيين على القانون ، وان استمرار التدخل السوفياتي في شئون العراق لا يمكن ان يؤدي الا الى اخطار المواقف التي تهدد السلم والامن الدوليين .

٣. وارسل ممثل الجمهورية العربية السورية رسالة مؤرخة في ١٢ تموز (يوليه) (م / ٥٣٤٩ والتصويب ١) احوال بها البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية السورية في ١١ تموز (يولييه) والذي اكدت فيه الحكومة السورية انها تعتبر حركة البارزاني في شمال العراق عمل عصيان يدخل في اختصاص العراق ، وان اي تدخل اجنبي في ذلك يتنافى مع الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق . وقال البيان ان الحكومة السورية تنكر ان تكون قد ارسلت اية وحدة عسكرية سورية الى العراق للمساعدة على قمع الحركة ، وادف ان سوريا والعراق بلدان متحرران ، ينتهجان بسبب تحررها سياسة عدم انحياز تجعل من المستحيل عليهما التعاون مع بلدان ذات غايات استعمارية .

تذييلات*

التذييل الاول

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون
والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الامم

نورد فيما يلي اسماء الممثلين والممثلين المساعدين والممثلين المناوبين والممثلين بالنيابة
المعتمدين لدى مجلس الامم خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد فاليريان الكسندروفيتش زورين

الدكتور نيكولاى تروفيموفيتش فيدورنكو

السيد بلاتون ديمترييفتش موروزوف

ايرلندا (أ)

السيد فردريك هـ . بولاند

السيد تادغ اوسوليفان

البرازيل (ب)

السيد جبرالدو دوارفالهيوسيلوس

السيد كارلوس الفريدو برناردوس

السيد كارلوس دوس سانتوس فيراس

السيد انطونيو هويس

* لم يترجم التذييل الرابع الوارد في الاصل الانكليزي والمتضمن اسماء الممثلين
والرؤساء والامناء الرئيسيين في لجنة الركان العسكرية .

(أ) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ .

(ب) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ .

الجمهورية العربية المتحدة (أ)

السيد محمود رياض

السيد محمد الزيات

رومانيا (أ)

الاستاذ ميهائيل هاسيفانو

السيد كورنيليو بوغدان

الشيلى (أ)

السيد دانيال شوايتزر

السيد هومبرتو دياز — كازانويفا

الصين

الدكتور تونغفو ف. تسيانغ

السيد لي تشيه

السيد يو تشي هسويه

الدكتور تشون — منغ تشانغ

غانا

السيد الكس كيزون — ساكي

السيد كنيث . ك . س . دادزى

السيد ناتان انانغ كاو

فرنسا

السيد ارمان بيرار

السيد روجيه سيدو

السيد بيار ميليه

السيد كلود ارنو

(أ) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ .

الفيليبين (أ)

الدكتور جاسينتو كاستل بورجا
السيد بريقاد و ج . خيمينيز
السيد أملتو منوتوك
السيد جواكيم م . ايليزالدي
السيد هورتنسيو ج . بريانتس

فينيزويلا

الدكتور كارلوس سوسا رودريغز
الدكتور توليو الفارادو
الدكتور ليوناردو دياز غونزاليس

المغرب (أ)

السيد احمد الطيبي بن هيمه
السيد داي سيدى بابا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير باتريك دين
السيد ك . ت . كراو
السيد ر . و . جاكلينج
السيد أ . ه . كامبل

النرويج (أ)

السيد سيفرت أ . نيلسن
السيد اولي الفارد

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد أدلاى إى . ستيفنسون
السيد فرانسيس ت . ب . بلمبتون
السيد تشارلز و . يوست

(أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ .

التذييل الثاني
رؤساء مجلس الامن

نورد فيما يلي اسماء الممثلين الذين شغلوا منصب رئيس مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

غانا

السيد الكس كيزون - ساكي (من ١٦ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٢)

ايرلندا

السيد فريدريك هـ . بولاند (من ١ الى ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٢)

رومانيا

الاستاذ ميهائيل هاسيفانو (من ١ الى ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد فاليريان الكسندروفتش زورين (من ١ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢)

الجمهورية العربية المتحدة

السيد محمود رياض (من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير باتريك دين (من ١ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢)

الولايات المتحدة الامريكية

السيد ادلاى اى . ستيفنسون (من ١ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣)

فينيزيولا

الدكتور كارلوس سوسا رودريغز (من ١ الى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣)

البرازيل

السيد جيرالد دودو كارفالهو سيلوس (من ١ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٣)

الصين

السيد ليو تشيه (من ١ الى ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣)

فرنسا

السيد روجيه سيدو (من ١ الى ٣١ ايار (مايو) ١٩٦٣)

غانا

السيد الكس كيزون - ساكي (من ١ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٣)

المغرب

السيد احمد الطيبي بن هيمه (من ١ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٣)

التذييل الثالث

جلسات مجلس الامن خلال الفترة الممتدة من

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٣

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٠١٧	قبول الاعضاء الجدد	٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢
١٠١٨	" " "	١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢
١٠١٩ (سرية)	النظر في تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة ١٣	" " "
١٠٢٠	قبول الاعضاء الجدد	٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢
١٠٢١	" " "	" " " ١٥
١٠٢٢	الرسالة المؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٣ ١٩٦٢ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الدائم الى رئيس مجلس الامن (م / أ / ٥١٨١) ؛ الرسالة المؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة من ممثل كوبا الدائم الى رئيس مجلس الامن (م / أ / ٥١٨٣) ؛	" " "

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	الرسالة المؤرخة في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ والموجهة من الممثل الدائم المساعد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن (م أ / ٥١٨٦)	٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢
١٠٢٣	" " " "	٢٤ " " "
١٠٢٤	" " " "	" " " "
١٠٢٥	" " " "	٢٥ " " "
١٠٢٦ (سرية)	مسألة التوصية بتعيين الامين العام للأمم المتحدة	٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢
١٠٢٧	الرسالة المؤرخة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ والموجهة من القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة السنغال الدائمة الى رئيس مجلس الامن (م أ / ٥٢٧٩)	١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٣
١٠٢٨	" " " "	١٨ " " "
١٠٢٩	" " " "	١٩ " " "
١٠٣٠	" " " "	" " " "
١٠٣١	" " " "	٢٢ " " "
١٠٣٢	" " " "	٢٣ " " "
١٠٣٣	الرسالة المؤرخة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ والموجهة من القائم بالاعمال بالنيابة لبعثة السنغال الدائمة الى رئيس مجلس الامن (م أ / ٥٢٧٩)	٢٤ " " "
١٠٣٤	قبول الاعضاء الجدد	٧ ايار (مايو) ١٩٦٣
١٠٣٥	البرقية المؤرخة في ٥ ايار (مايو) ١٩٦٣ والموجهة من وزير خارجية جمهورية هايتي الى رئيس مجلس الامن (م أ / ٥٣٠٢)	٨ " " "
١٠٣٦	" " " "	٩ " " "

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٠٣٧	التقارير المقدمة من الأمين العام الى مجلس الامن عن التطورات المتعلقة باليمن (م أ / ٥٢٩٨ و م أ / ٥٣٢١ و م أ / ٥٣٢٣ و م أ / ٥٣٢٥)	١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٣
١٠٣٨	" " " "	١١ حزيران (يونيه) ١٩٦٣
١٠٣٩	" " " "	" " " "

كيفية الحصول
على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من
المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :
الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف .

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and
distributors throughout the world. Consult your bookstore or
write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

٦٥٣ - ٢٠٥٧٢ - ٦٥

الشن : ٧٥ سنتا امريكيا

طبع في الامم المتحدة

١٩٦٥ أيلول (سبتمبر) (او ما يعادلها من النقود الأخرى)

Litho in U.N.

Price: \$U.S. 0.75 (or equivalent in other currencies)

20572-September 1965-653

Report of the Security Council, 16 July 1962-15 July 1963
Official Records: Eighteenth Session, Supplement No. 2 (A/5502)